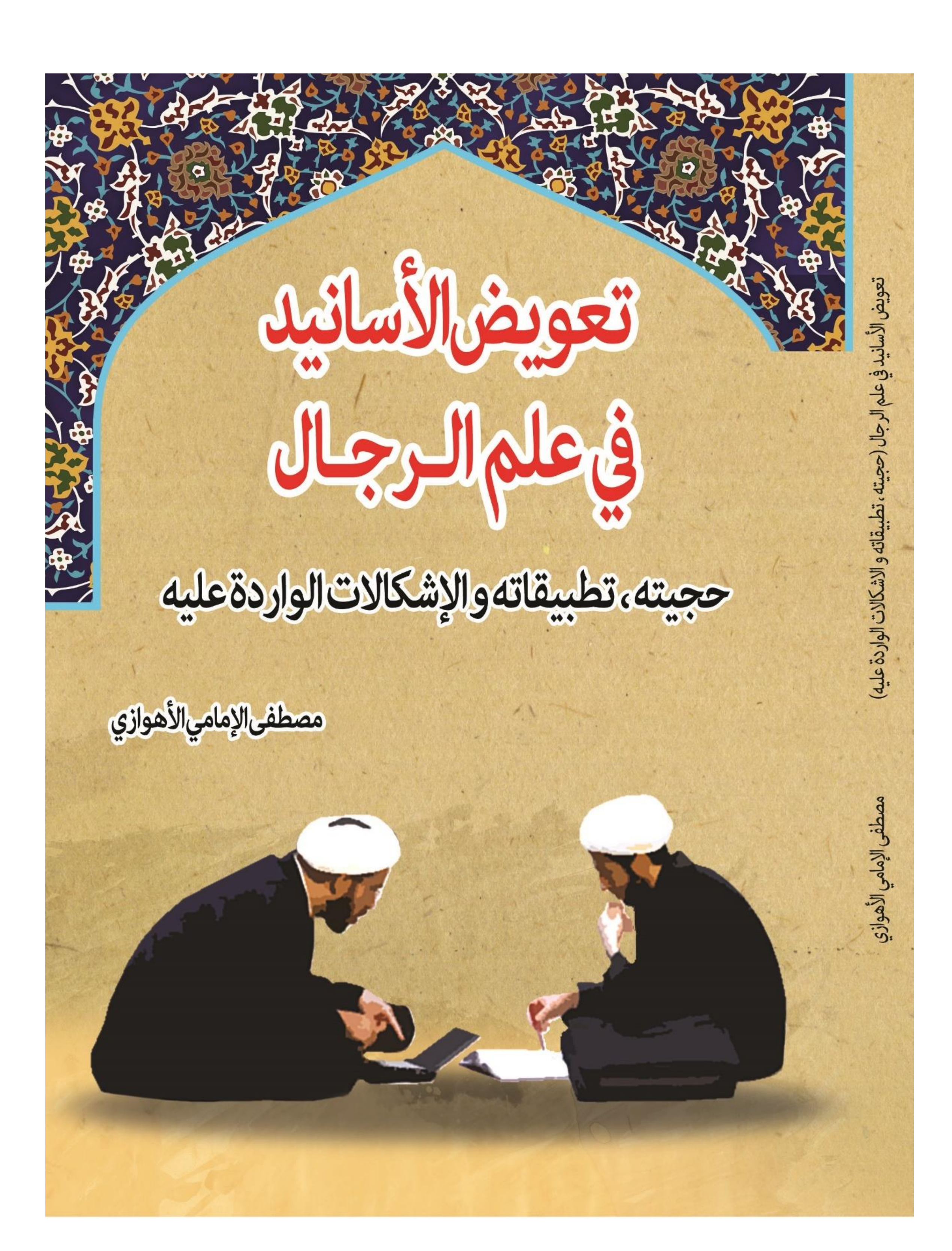


تعويض الأسانيد
في علم الرجال
حجيته، تطبيقاته والإشكالات الواردة عليه
مصطفى الإمامي الأهوازي
تعويض الأسانيد في علم الرجال (حجيته، تطبيقاته و الاشكالات الواردة عليه)
مصطفى الإمامي الأهوازي

تعويض الأسانيد في علم الرجال

حجيته، تطبيقاته و الإشكالات الواردة عليه

مصطفى الإمامي الأهوازي

سرشناسه: امامی اهوازی، مصطفی، ۱۳۶۷-
عنوان و نام پدیدآورنده: تعویض الاسانید فی علم الرجال: حجیته، تطبیقاته والاشکالات الواردة علیه/ مصطفی الامامیالاهوازی.
مشخصات نشر: قم: دارالتهذیب، ۱۳۹۹. مشخصات ظاهری: ۱۷۲ص.
شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۹۷۷۹۳-۳-۰
وضعیت فهرست نویسی: فیپا ، یادداشت: عربی. یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس.
موضوع: حدیث -- جرح و تعدیل ، موضوع:Hadith -- *Modifications
موضوع: نظریه تعویض السند، موضوع: حدیث – علم الرجال، موضوع:Hadith -- *Ilm al-Rijal
موضوع: حدیث – علم الدرایه، موضوع:Hadith -- *Ilm al-Dirayah
موضوع:احادیث صحیح، موضوع:*Hadiths, Authentic
رده بندی کنگره: BP۱۱۴/۳
رده بندی دیویی: ۲۹۷/۲۶۷
شماره کتابشناسی ملی: ۷۴۴۶۱۵۰
وضعیت رکورد: فیپا

تعویض الأسانید في علم الرجال حجیته، تطبیقاته و الإشکالات الواردة علیه

المؤلف: مصطفى الإمامي الأهوازي

الناشر: دارالتهذیب

شابک: ۹۷۸-۶۲۲-۹۷۷۹۳-۳-۰

الطبعة: الأولى سنة ۱۳۹۹ هـ ش، ١٤٤٢ هـ ق.

یمکنک التواصل مع المؤلف (شماره تماس مؤلف):

٠٠٩٨٩١٦٩٨٦٣٤٠٦

١٣٦٦h٦@gmail.com

خلاصة الكتاب

الكتاب يناقش بحث نظرية تعويض الاسـانيد و هي طريقة جديدة لتصحيح الروايات الضعيفة و المرسلة، و تقوم هذه الفكرة على أساس ان علمائنا القدامى مثل الشيخين الطوسي و الصدوق كانت عندهم كتب اصحاب الائمة (ع) المحدثين و كان عندهم أيضا لكل كتاب اكثر من طريق اذ قد يكون للشيخ الطوسي الى روايات محمد ابن سنان مثلا اكثر من عشرين طريق لكن نقل لنا رحمه الله رواياته بطريق واحد او طريقين و صادف فيهما ضعف في السند.

هنا تتكفل نظرية تعويض الاسانيد بإخراج تلك الطرق التي لم يذكرها الشيخ الطوسي الي روايات محمد ابن سنان و من ثم الحاقها بكل رواية نقلها لنا الشيخ عن ابن سنان بسند ضعيف.

و كل ذلك يكون وفق شرائط خاصة و ضوابط مذكورة في كتب الحديث و الرجال و لكن على صورة مشتتة و مبعثرة في الكتب و تحتاج من يشمر ساعد الجد ليستخرجها و ينقحها و يرد عنها الاشكالات التى قد يطرحها البعض.

و هذه النظرية بالنظر الى اثرها في قبول الروايات و عدمه، لها تاثير هام في كل ابواب الدين و لها انعكاس ايجابى بايجاد مستمسك و مرجع قوى السند لاكثر المعارف الدينية، حيث ضعف السند يمنع من الاخذ به عند كثير من علمائنا الابرار الذين سلكوا منهج السندي في تقويم الحديث.

و من حيث وجدنا كتاب "رجال الايرواني" المعروف بـ: "دروس تمهدية في القواعد الرجالية"، افضل من طرح بحث نظرية تعويض السند بصورة مختصرة و موجزة و من جهة اخرى كتاب دراسي ايضا، قمنا بشرح النظرية على سياق ابحاث هذا الكتاب و ناقشنا آراء مؤلفه.

الكلمات المفتاحية: تعويض السند، تعويض الاسانيد، تصحيح الاسانيد، مشيخة الفقيه، مشيخة التهذيب.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمدا يقتضى رضاه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الأطهار.

اما بعد :

يقول الفقير الى رحمة ربه الكريم "مصطفى الإمامي الأهوازي" غفر الله له و حشره مع الائمة الطاهرين (ع)، إن علم الحديث من أشرف العلوم وأسماها، والسعي فيه من أفضل الأعمال وأزكاها، بل تادية حديث واحد للناس اجره الجنة كما ورد عن النبي (ص) :[1] **«من أدى إلى أمتي حديثا يقام به سنة أو يثلم به بدعة فله الجنة»** و قال الباقر (ع) :[2] **«لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لک من الدنيا و ما فيها»**.

فكيف بمن صحح الآف الروايات و اخرجها من غياهب سجون الضعف و النكران الى قمة الصحة و تواتر. و قد من الله علينا بالتحاقنا بركب المشتغلين بدروس الحوزة العلمية ولما كان من متطلبات إتمام مرحلة الماجستير اختيار موضوعٍ ودراسته وتقديمه بصفته رسالة علمية فقد أجمعت أمري في البحث عن "نظرية تعويض الاسانيد".

وذلک لما لهذه النظرية من مكانة مهمة و تترتب عليها اثار في غاية الاهمية و هى تصحيح احاديث الائمة عليهم سلام الله.

---

(١) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٩، ص ٣٣٢

(٢) أمالي المفيد، ص ٤٢

التعرف بالموضوع

موضـوع رسـالتنا هذه هو تعويض الاسـانيد و معناه انه اذا وجدت ايها الباحث حديث ضـعيف على مسـلک المشـهور فلک ان تصـحح ذلک الحديث طبق قواعد علمية رصـينة تسـمى نظرية "تعويض السـند" او "تعويض الأسانيد" و هذا الموضوع جديد الى حد ما و هام له دخل في كل ابواب المعارف الالهية لان الدين قائم على كلام الله عزوجل و كلام اهل البيت (ع).
و تعويض السـند اسـاس فكرته قائمه على ان احاديث اصـحاب الائمة كانت مدونة في كتب و هذه الكتب تجاز من قبل اصـحابها و تسـتنسـخ جيل بعد جيل على يد علماء الشـيعة حتى وصـلت لاصـحاب الكتب الاربعة و لعل كتاب او اصل واحد وصل الى المحمدون الثلاثة باكثر من عشر طرق او اكثر في كل طبقة من طبقات الرواة لتلک الكتب.
لكن اصـــحاب الكتب الاربعة رووا لنا كل حديث من كتاب بطريق واحد و هو ما ســـبب التباس الامر على المتاخرين لانهم ظنوا ان الحديث هذا لا طريق له الا طريق واحد وهو مذكور و اذا ضـــعف السند اهملوا الحديث و هكذا يفعلون مع كل حديث ضعيف على حسب التقويم المشهور.
فى حين ان للمحمدون الثلاثة لذلک الكتاب الذى اخذ الحديث المظنون ضــعفه عدة طرق فيها الصــحيح الاعلائى و فيها الضــعيف لكن عدم وضــــوح هذا الامر، ادى لرفض الكثير من احاديث اهل البيت و هذه القواعد سنبينها لک ان شاالله. و لتوضيح اكثر اقول حينما قرأت كتاب من لايحضـــره الفقيه للشـــيخ الصـــدوق وجدته يقول "وجميع ما فيه مســتخرج من كتب مشــهورة عليها المعول واليها المرجع" فاذا كانت الكتب مشهورة فيلزم من ذلک ان تكون طرقها متعددة و لكن اين هى تلک الطرق؟ فانه رحمه ذكر لكل شخص طريق واحد في مشيخته.
و ايضا تجده يقول في بعض عباراته في كتاب من لايحضر انه لم يجد احد روى هذه الرواية الا الكليني مما يدل بمفهوم المخالفة ان ســـائر

روايات كتابه متواترة او منقولة بطرق متعددة فمثلا في تعليقه على رواية نقلها الكليني:[١]

«قال مصنف هذا الكتاب (الصدوق يقصد نفسه) ما وجدت هذا الحديث إلا في كتاب محمد بن يعقوب، وما رويته إلا من طريقه، حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عصام الكليني رضي الله عنهم عن محمد بن يعقوب.» انتهى

او قال:[٢]

«قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله لم أجد شيئا في ذلک في شيء من الأصول و إنما تفرد بروايته علي بن إبراهيم بن هاشم.» انتهى

وقال بعد ذكر حديث عن عبد العظيم الحسني عن سهل بن سعد عن الامام الرضا عليه السلام: [٣]

«قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله و هذا حديث غريب لا أعرفه إلا من طريق عبد العظيم بن عبد الله الحسني المدفون بالري في مقابر الشجرة و كان مرضيا رضي الله عنه.» انتهى

مشكلة البحث و تسالاته الاصلية و الفرعية

عندما يشمر الباحث عن ساعد الجد في عبور بيداء البحث العلمى الرصين لابد ان تتصدى له مشكلات عويصة في اى مسالة علمية سواء كانت شرعية او نظرية او طبية او اقتصادية فانجاز البحث العلمى الناضج ليغدو في حلة بهية لألاء ليست مفروشة بالورود كما يقال و لكن مع الصبر و الاصرار فان الباحث يجاهد نفسه حتى ينال مناه او قريبا من ذلک.

فاى بحث علمى لم يواجه الباحث مشكلات في انجازه ولم يتصبب عرق النصب من جبينه و لم يكتحل بحساب السهر في تهذيبه و تنقيحه فلا يعد ذلک بحثا بل عبارة عن خلجات النفس المبعثرة.

---

(١) من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٣

(٢) نفس المرجع، ج ٢، ص ١١٧

(٣) نفس المرجع، ص ١٢٨

و من وظائف البحث العلمى المعاصر الاشارة الى اهم الصعوبات التى قابلها الباحث و هى بنسبة لي كانت كالتالى:

١. قلة البضاعة و شدة الجهدة و صعوبة البحث اثنتنى عن كثير مما اردت و عمدت.

٢. تعتبر نظرية تعويض الاسانيد من النظريات الحديثة و لكل حديث في العلم مصاعب يعرفها اهلها، منها قلة التطبقات العملية لهذه النظرية.

٣. ندرة المراجع و المصادر التى تحوم حول هذا الموضوع بالاضافة الى عدم شمولية الكتب الموجودة للموضوع.

٤. كثرة وجوه تعويض الاسانيد، فترى من يعويض سند الشيخ بالفهرست مع مشيخة الصدوق او فهرست النجاشي و هكذا فترى السند الواحد يتفرع له عشرين سند مع تعويضاته و هذا ياخذ كثير من الوقت و يحتاج تامل و دراسة.

التسآلات الاصلية و الفرعية

و اما السؤال الاصلى فهو هل كل روايات القدماء متواتر و كيف يمكننا اثبات ذلک؟

و السؤال الفرعى هو انه يوجد كم طريق لتعويض الاسانيد ؟

و ماهى الاشكالات على كل طريق و كيف يمكن ان يجاب على تلك الاشكالات؟

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة : تعرضت المقدمة لبيان مشكلة الدراسة و اهميتها ثم الاشارة الى الصعوبات التى واجهها الباحث و الجهود السابقة في الموضوع و توضيح خطة البحث التى سأسير عليها ثم جائت ثلاث فصول الفصل الاول تناول الحديث عن المبادئ العامة لنظرية تعويض الأسانيد مثل هل الطرق الى اصل

النسخة او الى اسم الكتب و ماهو الفرق بين الفهرست و المشيخة و الثبت.
و اختص الفصل الثاني ببيان وجوه تعويض الأسانيد التى لها نوع من العموم و لكن لم يذكرها الشيخ الايرواني بكتابه و ذكر الاشكالات على هذه الوجوه و الاجابة عليها بما رزقنى الله من قلة البضاعة و تتبعى في اقوال العلماء و السابقين على في هذه الابحاث.
و يتضمن الفصل الثالث ببيان الطرق التى ذكرها الشيخ الايرواني في كتابه و شرح هذه الوجوه و ذكر الجواب على ما استشكل على هذه الآراء و من الله اسال السداد و التوفيق لما يحبه و يرضاه و انه ولى ذلک و القادر عليه.

الدراسات السابقة

ليس بوسع الباحث ان يحيط علما بجميع الجهود السابقة في موضوعه الذى يود الخوض في بحره و لكن يمكنه الاشارة الى ما توصل اليه.
من الجملة الاعلام المعاصرين الذين اسهبوا في البحث بهذه النظرية السيد ثامر هاشم حبيب العميدي في كتابه (**تعويض الأسانيد تاريخه ونظريته وتطبيقه**) و هذا الكتاب من اوسع الكتب التى كتبت في زماننا في موضوع تعويض الاسانيد و نحن في كتابنا هذا استفادنا منه كثيرا حتى صار في كثير من ابحاثنا هو الاصل و نحن الفرع و ناقشنا آرائه و شرحنا ما طبقه و مشينا على خطاه شكرا الله سعى مؤلفه.
و هذا الكتاب من المؤلفات التى اسهبت في نظرية تعويض الأسانيد حقيقتا و هو بحث قيم نفيس رائد في بابه فقد امتاز على غيره بعدة امور منها كثرة تتبعه لآراء علماء الرجال و الذين تطرقوا لنظرية تعويض الأسانيد و بالاضافة الى حسن استنباط الباحث و عدم تعصبه و تبين المصطلحات التى لابد من التعريف بها قبل الدخول في الموضوع.
غير ان السيد العميدي اطنب في بحثه و صار كتابه لا يتماشى مع الطالب الذى يريد فهم هذه الفكرة على وجه الاختصار و حذف الزوائد لان كتابه ما يقارب الف و ثلاثمائة صفحة و كثير من ابحاثة زائدة لا

ترتبط بالموضـــوع مثل كثير من ابحاثه في المجلد الاول و و اوائل المجلد الثالث و ايضـا في كل موضـوع يتطرق لعدة مسـائل ما تسـبب للباحث خلط الامور عليه و قلة توضـــيحاته لكل تطبيق و ايضـــا فان بتطور الزمان فان العلم ايضـــا يتطور و من تلاقح الافكار تتولد افكار و رؤى جديدة و نحن حاولنا طرحها في رسالتنا هذه.
و منها كتاب (**نظرية تعويض الاســـانيد: المفهوم، الحجية، الحدود**) للشـيخ الفاضـل المحقق عبدالرؤوف حسـن الربيع و هو رسـالة أعدت لمرحلة الماجستير نوقشت في سنة ١٣٩١ الهجرى الشمسى في جامعة ال البيت العالمية في قم المقدســـة و هو بحث قيم في باب تعويض الأسانيد.
قطع المؤلف قول كل خطيب غير ان للجواد في الرهان كبوة و للنبال في القراع نبوة اهمل المولف بعض طرق التعويض و لم يسلط الضوء على كامل أدلـة التعويض التى لابد ان يعرفها من رام التعرف على تعويض الأسانيد.
و غير هذين الكتابين لا يوجد كتاب يبحث نظرية تعويض الأســـانيد على شـكل مستقل و الكتب الرجالية بحثت هذا الامر في ضـمن بحثها عن مشيخة التهذيبين او مشيخة الصدوق و على شكل مختصر و احينا مع ذكر بعض الأدلة و الجواب على بعض الاشـــكالات الواردة و من هؤلاء شـــيخنا العلامة الايرواني صـــاحب كتاب **"دروس تمهيدية في القواعد الرجالية"** و الذى بواســطة كتابه هذا تعرفنا على هذه النظرية و لكن بشكل مختصر جدا.
فالبحث فيه لا يتجاوز العشــرة صــفحات و ذكر الابحاث فيه في غايت الاختصـــار و الايجاز و لذا نحن قمنا بشـــرح ابحاث هذا الكتاب حتى يتضح الامر للطلاب و الدارسين له.
و هذه هى المصـادر الاسـاسـية التى وقفت عليها فقد عز ان اجد كتاب يوضح حقيقة تعويض الاسانيد مع مراعات جانب الاجاز و ذكر كل ما له دخل في الموضـــوع بجميع جوانبه و لذا فالبحث في موضـــوع تعويض الاســـانيد كالبكر المخدرة تنتظر ابا عذرها و كالروض الانف تشرئب الى من يرعاها.

و لا ندعى اننا كتبنا كل ما يحتاجه الموضـــوع فان موضـــوع تعويض السـند ذو شـعب كثيرة و يحتاج الى تتبع اكثر و مطالعة اثار العلماء و شـــروحهم على الحـديـث و تطبيقهـا في كتـب الفقـه حتى نعلم كيف اســتعملوا هذه القاعدة و كيف اجروا قواعدهم التى اســـســوها في علم الرجال و خصوصا البحث الذى نحن نبحث فيه اعنى تعويض السند او الاسانيد، كيف اجروه و كيف صححوا به الروايات.

الفصل الاول: المبادئ العامة

المبحث الاول: تاريخ نظرية تعويض الاسانيد

اذا راجعت كتب الرجال و الفهرستات و كتب الثبت و المشيخات و كذالک كتب الحديث العامة و شروحها و كتب الفقه و تعليقتها لا تجد ذكرا لنظرية تعويض السند و ان كان يوجد في خفايا كلامهم و طوايا مكتوباتهم الحديث عن التعويض و تبديل السند و يعبرون عنه باسامي تختلف عن اسم "تعويض السند"، لان العلم لا يولد من خلاء و هو استمرار لما جاء به القدماء.
مع ان محل اجراء نظرية تعويض السند هو فهرستى الشيخ في التهذيب و الاستبصار و ايضا مشيخة الصدوق لكن القليل من علمائنا تجدهم طبقوا هذه النظرية في تصحيح الطرق و الاسانيد عند تصديهم لهذه الطرق في ابحاثهم و هم يصرحون بضعف الطريق الذى جاء في المشيخة او الفهرستين في كتبهم الفقهية او الحديثية.
و اول من اشار الى هذا المنهج و ذكر الطريق الى تعويض الاسانيد بصورة مفصلة و مبسوطة هو الشيخ العلامة محمد بن علي بن إبراهيم الحسيني الاسترابادي، توفي في الثالث عشر من ذي القعدة ١٠٢٨ه بمكة المكرمة.
و كان الشيخ محمد بن علي الاسترابادي استاذا للشيخ محمد أمين الأسترابادي الاخبارى المعروف و ابو زوجته.[١]
العلامة الاسترابادى هو صاحب كتاب: منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، المعروف بـ "الرجال الكبير" هذا الكتاب طبعت الاجزاء الاولى منه في زماننا و لم يكتمل تحقيق كل الكتاب الى الان، لكن لما راجعنا الطبعة الحجرية منه وجدناه في الفائدة الثامنة[٢] من خاتمة الكتاب، يعوض طرق الشيخ الصدوق الضعيفة بطرقه الصحيحة و سياتى بحث ارائه في فصل المناهج المذكورة في كتاب رجال الايرواني.

---

(١) انظر: أدوار الفقه الإمامي، للسبحاني، ص ٢٣٦
(٢) هذه الفائدة نزلتها و طبعتها في كتاب منفرد

العالم الثاني الذى احدث تحول في نظرية التعويض هو العلامة محمد تقي المجلسي المعروف ب "المجلسي الأول" متوفي في سنة ١٠٧٠ هـ في كتابه "روضـــة المتقين في شــرح من لا يحضــره الفقيه" حيث يعد كتابه هذا بحق مدرســـة في فهم الحديث و الابحاث الرجالية، فوجدنا كتابه معدن تطبيق نظرية تعويض السـند لاسـيما و هو يشـرح مشـيخة الصدوق.

فكتابه يحتاج دراســـة من جديد لانه بحق كان مبدع في علم الحديث و فيه ابتكارات اكتشـفها هو رحمه الله و بقيت مغفولة في كتابه و سـياتى بحث ارائه في فصل المناهج المذكورة في كتاب رجال الايرواني.

اما العلم الثالث هو الشـيخ "محمد بن علي الاردبيلي الغروي الحائري" صـاحب كتاب "جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد" و أصـله من مدينة اردبيل، ولد نحو سـنة ١٠٥٨هـــ، وسـكن بالنجف وكربلاء وبقا مدة باصـــبهان للاســتفادة من دروس علمائها. قرأ على العلامة المجلسي كثيرا من العلوم الدينية خاصة كتب الحديث والاخبار المأثورة عن الائمة الاطهار (ع)، فأجازه بإجازة مبسـوطة في ١٧ ذي القعدة سنة ١٠٩٨ و توفي في شهر ذي القعدة سنة ١١٠١ بكربلاء.[١]

و الشـــيخ الاردبيلي بذل الكثير من عمره الشـــريف اى ما يقارب ربع قرن في تطبيق نظرية تعويض الاســـانيد و جمع آرائه و ابحاثه في رسـالة سـماها "تصـحيح الاسـانيد" لكن هذه الرسـالة غير موجودة في زماننا و لكن هو رحمه الله اختصـر هذه الرسـالة في الفائدة الرابعة من كتابه الرجالى الموسوم بـ: جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد.

و ايضـا للمحدث الكبير المحدث النوري اسـهام كبير في تطوير نظرية التعويض حيث نقل مختصـر رسالة تصـحيح الاسانيد للاردبيلى و كتب بعض الاضـــافات عليها في الجلد الخامس من كتاب "خاتمة مسـتدرك الوسـائل" و ذكر طرق اخرى لتعويض السند اضـافة على تلك الطرق الذى ذكرها الشيخ الأردبيلي في رسالته و ستاتى تطبيقاته في التعويض بطرق رسالة ابى غالب الزراري.

---

(١) تلامذة العلامة المجلسي والمجازون منه، للسيد احمد الحسيني، ص٦٧

مع كل هذا التاريخ الحافل لأقوال العلماء و المحدثين و الرجاليين و لكن نرى البعض نسبوا معظم ابحاث هذه النظرية تارة الى السيد الخويي و تارة نسبوا تأسيس كل هذه النظرية الى الشهيد الصدر كما نجده عند تلميذه السيد كاظم الحسيني الحائري حيث قال:[١]
«و بما أن نظرية التعويض تنفعنا في كثير من الموارد مما يمكن رفع نقص السند بها لا بأس ببيانها في المقام، و أصلها من أستاذنا الشهيد رحمه الله.» انتهى
وهذا النسبة لا تصح وانما هذين العلمين اقصد السيد الخويي و الشهيد الصدر انما احيوا هذه النظرية و طبقوها عمليا و جعلوها متداولة في أيدى الافاضل في أبحاثهم الفقهية و الاصولية بعد ما كانت في طيات كتبنا الرجالية و الروائية و لم يستعملها الفقهاء و لم يطبقوها.
و لعل بعض عبارات الشهيد الصدر توحى انه رحمه الله هو من استحدث نظرية التعويض نظير ما جاء هنا:[٢]
«و قد يحاول تصحيح السند من ناحية محمد بن موسى بن المتوكل و علي بن الحسين السعدآبادي بتطبيق نظريتنا في تعويض الأسانيد التي سميناها بنظرية التعويض، بدعوى ان الصدوق في مشيخته يذكر طريقا صحيحا إلى كل كتب و روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي وقع في هذا السند بعد هذين الرجلين فتكون هذه الرواية أيضا مما ينقلها الصدوق عن البرقي بذلک الطريق و هو صحيح بحسب الفرض.» انتهى
و الظاهر ان تسمية هذه الكيفية من تصحيح الاسانيد باسم نظرية التعويض او تعويض الأسانيد هى من ابتكارات الشهيد الصدر اللفظية و هو رحمه الله عنده ذوق في ابتكار أسامي لمسميات مختلفة لكن من الواضح ان اصل مسألة تبديل او تعويض الأسانيد كانت متداولة بين العلماء. و نذكر في ما ياتى مبادئ عامة مهمه قبل الدخول في اصل البحث.

---

[١] القضاء في الفقه الإسلامي، ص ٥٢
[٢] بحوث في علم الأصول، ج ٥، ص ٤٣٦

المبحث الثاني: مفاد عبارة أخبرنا بكتبه و رواياته

أن الشيخ الطوسي له طريقة خاصة في الفهرست و كثيرا ما يقول اخبرنى بكتبه و رواياته فلان عن فلان و من الواضح ان الروايات اعم من الكتب و الراوى الواحد قد يكون له كتب و اخرى روايات و المقصود من الروايات هنا الكتب الذى يقرء منها الروايات اى المرويات.

و بتعبير اصح فاذا قال الشيخ الطوسي اخبرنى بكتبه و رواياته فلان يعنى اخبرنى بكل كتاب صنفه هو و كل رواية هو في طريقها او كتاب مروى له و لم يصنفها هو بل يقراء منها الروايات للاخرين و الاخرون ينقلون عنه تلك الكتب الذى هو في طريقها، هذا هو مقصود الشيخ.

فمثلا قال في الفهرست: [1]

«سعد بن عبد الله القمي، يكنى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة. فمن كتبه: كتاب الرحمة، و هو يشتمل على كتب جماعة منها: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، و له كتاب جوامع الحج، كتاب الضياء في الإمامة، كتاب مقالات الإمامية كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث، كتاب في فضل قم و الكوفة، كتاب في فضل أبي طالب و عبد المطلب و عبد الله، كتاب بصائر الدرجات أربعة أجزاء، كتاب المنتخبات، نحو من ألف ورقة و له فهرست كتب ما رواه. أخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين (بن بابويه) عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن رجاله (الى ان قال) و أخبرنا الحسين بن عبيد الله و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله.» انتهى

توضيح: نفهم من عبارة (**و له فهرست كتب ما رواه**) ان هذه الكتب تختلف عن الكتب الذى صنفها هو بل هى كتب اخرى درسها القمى عند مشايخه او استنسخها من كتبهم التى هم اخذوها بدورهم من مشايخهم او كانت من تصنيفاتهم و اجازوا استنساخها لتلامذتهم.

---

(١) فهرست الطوسي، ص ٢١٥

و بعبارة اخرى فهرست كتب القمى المقصود منه انه له كتاب اسمه الفهرست و في هذا الكتاب يذكر فيه القمى اسم كتبه كلها التى في مكتبة كتبه التي يعبر عنها بـ: خزانة الكتب و يذكر طرقه الى اصحابها و من اى شيخ اخذ تلک الكتب.
و لذا انک ترى الشيخ الطوسي يقول عندى طريق الى مصنفات سعد القمى و الى تلک الكتب التى كانت بحوزته و في خزانة كتبه (نسميها بالفارسية كتابخانه شخصى) و يشير الى هذا المعنى بقوله: (أخبرنا بجميع كتبه و رواياته) فالمقصود من رواياته هى الكتب التى في خزانة كتبه. و ترى هذا الامر جليا في رسالة ابي غالب الزراري بحيث يصف في الرسالة احوال الكتب التي في خزانته و طرقه الى تلک الكتب من شيوخه الى مصنفيها.

الأدلة على تفسير الروايات بالمرويات

الأدلة على هذا التفسير كثيرة و نذكر بعضها مع الاختصار و اختيار الافضل و الاسهل على الفهم.
الدليل الاول قال الشيخ في رجاله تحت اسم الغضائرى: [١]
«الحسين بن عبيد الله الغضائري، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع، عارف بالرجال، و له تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه و أجاز لنا بجميع رواياته.» انتهى
و عبارة: أجاز لنا بجميع رواياته تدل على ان الشيخ يروى جميع الكتب التى كان الغضائري يروى احاديث اهل البيت منها و هى كتب الاصول و مصنفات الاصحاب التى كانت في خزانة كتبه و لهذا انک ترى ان الشيخ يذكره في اول اسانيده في الفهرست و غيره من كتب الحديث فمثلا يقول اول السند: "عن بعض اصحابنا" و لاشک ان ابن الغضائري منهم او يخص ابن الغضائري و الشيخ المفيد بالاسم في اول السند في بعض الاحيان.

---

(١) رجال الطوسي، ص ٤٢٥

و الحسين بن عبيد الله الغضائري من مشايخ الشيخ و النجاشي لكن لم يذكر الشيخ كتبه في الفهرست مع انه قال ذكرناها في الفهرست نعم ذكر له النجاشي كتبا حيث قال: [1]
«له كتب، منها: كتاب كشف التمويه و الغمة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل و تنبيه الغافل في فضل العلم، كتاب عدد الأئمة و ما شذ على المصنفين من ذلک، كتاب البيان عن حبوة الرحمن، كتاب النوادر في الفقه، كتاب مناسک الحج، كتاب مختصر مناسک الحج، كتاب يوم الغدير، كتاب الرد على الغلاة و المفوضة، كتاب سجدة الشكر، كتاب مواطن أمير المؤمنين (ع)، كتاب في فضل بغداد، كتاب في قول أمير المؤمنين (ع): ألا أخبركم بخير هذه الأمة. أجازنا جميعها و جميع رواياته عن شيوخه.» انتهى
و في قول النجاشي (جميع رواياته عن شيوخه) دلالة واضحة على ان المقصود من الروايات هى الكتب الذى استنسخها من كتب شيوخه.
الدليل الثاني قال في الفهرست: [2]
«حميد بن زياد، كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول أخبرنا برواياته كلها و كتبه أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد.» انتهى
فمقصود الشيخ من عبارته: **"أخبرنا برواياته كلها"** ان الاصول التى رواها حميد بن زياد المذكورة بقوله: (**روى الأصول أكثرها**) رواها لى ابن عبدون الى اخر الطريق و المقصود بكتبه تلک الكتب التى صنفها هو ايضا وصلت للشيخ بنفس الطريق.
الدليل الثالث قول الشيخ الطوسي مانصه: [3]
«أحمد بن عبد الله بن مهران، المعروف بابن خانبه، أبو جعفر، كان من أصحابنا الثقاة، و ما ظهر له رواية، و صنف كتاب التأديب، و هو كتاب يوم و ليلة.» انتهى
بتقريب ان من المعلوم ان لابن خانبه روايات فكيف يقول الشيخ انه لم تظهر له رواية و الموجود منه كتاب التأديب فقط.

---

(١) رجال النجاشي، ص ٦٩
(٢) فهرست الطوسي، ص ١٥٥
(٣) نفس المرجع ص ٦٣

و الجواب انه الرواية هنا بمعنا ما نقل عن ما سبقه، اى الكتب التى في خزانته اما الروايات الموجودة منه فمن كتابه. ان قلت: لعل المقصود من عبارة: "**ماظهر له رواية و صنف كتاب التأديب**" اى ان بن خانبة صنف كتاب التأديب في موضوع اخلاقى مثلا لا يشتمل على روايات و لذا نفى الشيخ نقل الروايات منه. قلت: روى السيد ابن طاووس في فلاح السائل بسنده عن سعد بن عبد الله انه قال: [١]
«عرض أحمد بن عبد الله بن خانبة كتابه على مولانا أبي محمد الحسن بن علي العسكري (ع) فقرأه و قال: صحيح فاعملوا به.» [٢] انتهى
و اذا راجعت فلاح السائل تجده نقل بعض روايات كتاب ابن خانبة فراجع. [٣]
الدليل الرابع: و اشار الى هذا الامر العلامة اقا بزرک الطهرانی بعد ان نسخ كامل رسالة أبی غالب الزراري كتب في اخرها: [٤]
«كتب الشيخ في آخرها: تمت رسالة أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن الزراري، إلى ابن ابنه أحمد بن عبد الله بن أحمد، في ذكر نسبه، و رواياته رضي الله عنهم، و لله الحمد على التمام.» انتهى
و رسالة ابى غالب تتشكل من قسمين الاول نسبه و القسم الثاني فهرست كتبه التى تحتويها خزانة كتبه و اورثها الى حفيدها و اذا قرات فهرسته ستجدوها كلها كتب مخزنة عنده و ليست من تصنيفه و مع هذا عبر عنها العلامه الطهرانى برواياته.

---

[١] فلاح السائل و نجاح المسائل، ص ١٨٣
[٢] و نقل لنا ابن طاووس كلام عن جده الشيخ الطوسى لكن لم يوجد هذا الكلام في الفهرست المطبوع في زماننا حيث قال: و قد ذكر جدي السعيد أبو جعفر الطوسي في كتاب الفهرست أنه من أصحابنا الثقات و روى لنا العمل بما تضمنه كتابه في الدعوات، حدث أبو محمد هارون بن موسى رحمة الله عليه قال حدثنا أبو علي الأشعري و كان قائدا من القواد عن سعيد بن عبد الله الأشعري قال عرض أحمد بن عبد الله بن خانبة كتابه على مولانا أبي محمد الحسن بن علي بن محمد صاحب العسكري الآخر فقرأه و قال صحيح فاعملوا به. فلاح السائل، ص ١٨٣
[٣] انظر: ص ٢٠٨ و ص ٢٨٩ و ص ١٨٣
[٤] رسالة أبی غالب الزرارى إلى ابن ابنه، ص ٨٦

المبحث الثالث: هل الطريق الى اصل النسخة او لاسم الكتاب

من المبادئ العامة قبل الدخول في هذا البحث هو ان نبحث هل الطرق في فهرستى الشيخ و النجاشي هى الى واقع الكتب و محتوا الكتاب ام هذا الطريق هو لاسم الكتاب فقط ؟ فمثلا نرى في كتاب الفهرست لابن نديم انه يذكر ان فلان شـخص له كذا كتاب و لا يتطرق الى الطريق اليه اصلا لان ابن نديم كان وراقا[١] و كاتبا و يعلم ان السوق الكتب في زمانه يشتمل على اى الكتب و ماهى صفاتها فيتكلم عن تلك الكتب و لا يقصد ان له طريق الى اصحاب تلك الكتب.
و السؤال هنا انه هل الشيخ الطوسي و النجاشي يقصدان بكتابى هما الفهرستين كما فعل ابن نديم او لا؟ اقول: من قرأ كتاب الفهرست للشيخ الطوسي و كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة المعروف برجال النجاشي يحصل له اطمئنان ان هذه الطرق في الكتابين هى الى واقع الكتب و اصل النسخ لا الى عناوين و الاسامي و عندنا مجموعة شواهد على ذلک.

تحقيق: هل طرق الفهرستين الى العناوين او الى المعنونات؟

يوجد شواهد على ان الطرق في فهرستى الشيخ و النجاشي هى طرق الى المعنونات اى الى اصل النسخ و محتويات الكتب لا الى العناوين و اسامى الكتب خاصة.
نقدم هنا جملة من تلك الشواهد:
اولا: الشيخ الطوسي في اخر التهذيبين بعد ان ذكر طرقه الى اصحاب الكتب في كتابيه التهذيب و الاستبصار ارجع الباحثين عن اسانيده إلى فهرسته و إلى فهارس الأعلام من علماء الشيعة، حيث قال في آخر التهذيب: [٢]

---

(١) الوراق هو الرجل الذى يحترف الوراقة و هى مهنة كانت شائعة في البلاد الاسلامية في العصور الوسطى و كانت تقوم انذاک مقام مهنة الطباعة و النشر، تشتمل على اعمال النسخ و التصحيح و التجليد. راجع الوراقة و الوراقون في الشرق الاسلامى، ص ١٨٦ - ٢١١

(٢) تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص٨٨

«قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات والأصول، ولتفصيل ذلک شـــرح يطول هو مذكور في الفهارس المصـــنفة في هذا الباب للشـيوخ (رحمهم الله) من أراده أخذه من هناک إن شـاء الله، وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة.»

و قال في مشيخة الإستبصار: [١]

«قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات والأصول، ولتفصيل ذلک شــرح يطول هو مذكور في الفهارس للشــيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناک إن شاء الله تعالى.» انتهى

و الشيخ وضح فكرته من ذكر الطرق في اخر التهذيب حيث قال: [٢]

«والآن فحيث وفق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب نحن نذكر الطرق التي يتوصـل بها الى رواية هذه الاصـول والمصـنفات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصـار لتخرج الاخبار بذلک عن حد المراسـيل وتلحق بباب المسندات.» انتهى

و قال في اول مشيخة الإستبصار: [٣]

«وكنت سـلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسـانيدها وعلى ذلک اعتمدت في الجزء الأول والثـاني، ثم اختصـــرت في الجزء الثـالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصـله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسـانيد يتوصـل بها إلى هذه الكتب والأصـــول حســـب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.» انتهى

و **تقرير** الدليل يكون هكذا:

اولا: اذا كان غرض الشـيخ من ذكر المشـيخة هو اخراج الروايات من حيز الارسـال الى الاسـناد فاحالت الباحثين من طرف الشيخ الى طرقه في كتابه الفهرســـت كما قال الشـــيخ في التهذيب و طرق المشـــايخ الاخرين في فهرســـتاتهم كما قال في الاســـتبصـــار و من جملة هذه الفهارس مشيخة الصدوق و كل فهرست سبق الطوسي او هو معروف في زمن الشـيخ الطوسـي مثل فهرسـت النجاشـي و رسـالة ابي غالب،

---

[١] الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ٤، ص ٣٤٢

[٢] تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص٤ - ٥

[٣] الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ٤، ص ٣٠٤- ٣٠٥

ايضا بنفس الغرض.
ثانيا: إن الطرق المذكور في المشيخة تكون مذكورة عادة في الفهرست مع زيادة طرق أخرى فنعلم ان الطرق الغرض منها واحد.
ثالثا: وجود المؤشـــرات على ذلك في كلاهما حيث ان الشـــيخين الطوسي و النجاشي تكلما بطريقة في فهرستيهما بحيث نطمأن من ان مقصودهما من ذكر الطريق هو الى واقع الكتب و اصل النسخ. نذكر في هذا المجال بعض تلك المؤشرات.

المؤشر الأول

قال الشيخ في ترجمة أبان بن عثمان:[١]
«و ما عرف من مصـــنفاته إلا كتابه الذي يجمع المبتدأ و المبعث و المغازي و الوفاة و الســقيفة و الردة أخبرنا بهذه الكتب و هي كتاب واحد الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله جميعا، عن محمد بن عمر بن يحيى العلوي الحســيني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن ســعيد قراءة عليه. و أخبرنا أحمد بن محمد بن موســى، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن ســعيد، قال: حدثنا علي بن الحسـن بن فضــال، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زرارة، قال حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان. قال: علي بن الحسن بن فضال: و حدثنا إسماعيل بن مهران، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر و محمد بن ســعيد بن أبي نصـــر جميعا، عن أبان. و أخبرنا أحمد بن عبدون قال: حدثني علي بن محمد بن الزبير، قال: حدثنا علي بن الحسـن بن فضــال و أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمد بن ســليمان الزراري، قال: حدثنا جد أبي و عم أبي: محمد و علي ابنا ســليمان، عن علي بن الحســن بن فضـــال. و أخبرنا أبو الحســين ابن أبي جيد القمي و الحسـين بن عبيد الله جميعا، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيســـى، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبان.
هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضـــال، و من شـــاركه فيها من

---
(١) فهرست الطوسي ص ٤٩ ـ ٤٨

القميين، و هناك نســـخة أخرى أنقص منها رواها القميون. أخبرنا بها الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، قال:حدثنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن الحســـين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير عن أبان.

و أخبرنا أبو الحسين ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن المعلى بن محمد البصـــري، عن محمد بن جمهور العمي عن جعفر بن بشير عن أبان بن عثمان. و له أصل.

أخبرنا به عدة من أصـــحابنا، عن أبي المفضـــل محمد بن عبيد الله الشـــيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن أحمد، عن أبان. و بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نصر، عن أبان كتاب المغازي.» انتهى

و نقول في بيان هذا المثال: اولا: الشـيخ يذكر لابان عدة كتب و من ثم يذكر لكل كتاب او اصـــل طريق خاص به و هذا يدل على ان الطريق كان الى النسـخ. ثانيا: يذكر اختلاف النسـخ بين الكوفيين و القوميين و هذا ايضا يدل على ان الطريق الى النسخ لا الى الاسامي.

المؤشر الثاني

قال الشـــيخ في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي مانصـــه: [1]«و صنف كتبا كثيرة... فمما وقع إلي منها: كتاب الإبلاغ، كتاب التراحم و التعاطف... الى اخره.» انتهى

فعبارة (**فمما وقع إلي منها**) تدل على ان اصـــل هذه الكتب كانت في خزانة كتبه او في متناول يده مثلا في مكتبة نيســـابور التى كانت في زمان الشيخ في بغداد اكبر مكتبة للشيعة في الكرخ او من مكتبة شيخه سيد المرتضى.

المؤشر الثالث [2]

«أحمد بن الحســين بن عبد الملك... بوب كتاب المشـيخة بعد أن كان منثورا فجعله على أســماء الرجال، و لم يعرف له شـــيء ينســب إليه

(١) فهرست الطوسى، ص ٥٢

(٢) نفس المصدر، ص ٥٨

غيره. سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون، قال: سمعتها من علي ابن محمد بن الزبير، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك.» انتهى
فعبارة (**سمعنا هذه النسخة**) و ليس اسم الكتاب كما يدعى المدعى بل تدل دلالة واضحة على ان الطريق الى النسخ.

المؤشر الرابع

قال في ترجمة أحمد بن محمد بن سيار: [١]
«أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا السياري إلا بما كان فيه من غلو أو تخليط.» انتهى
حيث استثناء الروايات التى في الكتاب مايدل على ان اصل الكتاب هو الذى وصل اليه.

المؤشر الخامس

تجد في الفهرست كثيرا ما الشيخ يقول: "أخبرنا بكتبه و سائر رواياته" او "اخبرنا بجميع كتبه و رواياته" او "بجميع رواياته و كتبه" و هذا البيان لا يتفق مع نقل النسخ حيث الشيخ لم يسمي الكتب كلها بل يذكر بعض ها ثم يذكر الطريق الى جميع الكتب و الروايات و هذا يدل ان الشيخ ملتزم بذكر الطريق العام الى اصل النسخ و ليس الاسامي فقط.

المؤشر السادس

في ترجمة ابن عقدة: [٢]
«أخبرنا بجميع رواياته و كتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي، و كان معه خط أبي العباس بالاجازة و شرح رواياته و كتبه عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد.» انتهى

---

(١) نفس المرجع، ص ٥٧
(٢) نفس المرجع، ص ٦٩

و وجود خط ابن عقدة الذى اجاز فيه للاهوازى رواية كتبه و شـرحها دليل على ان الطريق للكتاب لا للاسم و بهذه الدلالة ما جاء في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي: [١]
«أخبرنا بكتبه و رواياته ابن أبي جيد القمي، عن محمد بن الحسـن، عن الحسـين بن الحسـن بن أبان، عن الحسـين بن سـعيد بن حماد بن سعيد ابن مهران. قال ابن الوليد: و أخرجها إلينا الحسين بن الحسن بن أبان بخط الحسين بن سعيد، و ذكر أنه كان ضيف أبيه.» انتهى
و عبارة: **(و أخرجها إلينا الحسـين بن الحسـن بن أبان بخط الحسـين بن سعيد)** تعضد ما قلناه ان المقصود بالروايات هى الكتب مروية عن مشايخهم.

المؤشر السابع[٢]

«الحسن بن سعيد... الأهوازي أخو الحسين، ثقة، روى جميع ما صنفه أخوه عن جميع شـيوخه و زاد عليه بروايته عن زرعة عن سـماعة، فإنه يختص به الحسـن، و الحسـين إنما يرويه عن أخيه عن زرعة، و الباقي هما متساويان فيه، و سنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه و الطريق إلى روايتهما واحد.»انتهى
حيث قال الطريق الى روايتهما واحد و ليس الى اسـامى كتبهما واحد. هذا بعض ما وجدناه في كلمات الشـيخ الطوسـي و لو انبرى له احد لوجد الكثير و من عبائر الشيخ النجاشي كلامه في مقدمة كتابه: [٣]
«أما بعد، فإني وقفت على ما ذكره السـيد الشـريف من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم و لا مصنف. و هذا قول من لا علم له بالناس و لا وقف على أخبارهم، و لا عرف منازلهم و تاريخ أخبار أهل العلم، و لا لقي أحدا فيعرف منه، و لا حجة علينا لمن لم يعلم و لا عرف. و قد جمعت من ذلك ما اسـتطعته، و لم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، و إنما ذكرت ذلك عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره. و قد جعلت للأسـماء أبوابا على الحروف ليهون على الملتمس لاسـم مخصـوص منها. و ها أنا أذكر المتقدمين في التصـنيف من سـلفنا الصـالح، و هي

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥٠
(٢) نفس المرجع، ص ١٣٦
(٣) رجال النجاشي، ص ٣

أسماء قليلة، و من الله أستمد المعونة، على أن لأصحابنا في بعض هذا الفن كتبا ليست مستغرقة لجميع ما رسمه. و أرجو أن يأتي في ذلک على ما رسم و حد إن شاء الله و ذكرت لرجل طريقا واحدا حتى لا يكثر الطرق فيخرج عن الغرض.»

توضيح كلامه :

قوله "أنه لا سلف لكم و لا مصنف": فيه اشارة لاشكال العامة على الشيعة انكم يا شيعة كتبكم ليست متصلة الاسناد و انما هذه الكتب و الروايات انتم اختلقتموها و نسبتوها الى اهل البيت (ع) كما هم يقولون هذا في زماننا ايضا و الا فصرف ذكر اسامي كتب لاشخاص ماتوا قبل النجاشي بمئة سنة او اكثر بدون دليل و سند لا تعد دليل مقنع على تسائل المخالفين. اما قوله "و قد جمعت من ذلک ما استطعته" : مرجع ذلک يعود الى الكتب يعنى انا النجاشي جمعت الكتب في مكتبتى و فيه دلالة واضحة. و قوله "لم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب" : اى لم استطع ان ابلغ غايتى من هذا الفعل و هو جمع كتب اصحابنا و الاسامي لا تحتاج لجمع اعيان الكتب. و قوله: (و إنما ذكرت ذلک) اى قوله: (لم أبلغ غايته الى اخر) و قوله: "عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره": اى اعتذارا ممن عنده كتاب من علماء زماننا و لم اذكر كتابه من ضمن مصنفات الشيعة لانى لا املک نسخة من ذلک الكتاب. قوله "و ذكرت لرجل طريقا واحدا حتى لا يكثر الطرق" : و هذه العبارة هى اهم ما في الجملة لان النجاشي يقول ذكرت لرجل طريقا و لم يقل ذكرت للكتاب او المصنف بفتح النون او للاصل و هذا يدل ان هذه الطرق الى اصحاب الكتب و ليست الى اسامى كتبهم.

و في هذا الكلام نكتة مهمة اخرى و هى ان طرق النجاشي الى الرجل باى شكل كان، سواء كانت مصنفاته او رواياته او بعبارة اوضح مروياته و ليس الى كتاب خاص من الرجل الا ما خرج بالدليل. و قوله "فيخرج عن الغرض": و الغرض هو الاجابة على تسائل المخالف ان ليس للشيعة كتب و اقول هنا ايضا دلالة اخرى ان النجاشي كان معتقد ان الطرق في كتابه كلها صحيحة او فيها الكفاية لاقناع الخصم و تكفى في اقناع المخالف اذ لو كان فيها طريق ضعيف لما صح ان يختصر عليها فتدبر.

نذكر هنا بعض المؤشـــرات الاخرى غير ما نقلناه من مقدمة رجال النجاشي التى لها دلالة على ماقلناه.

المؤشر الأول

ما جاء في ترجمة أبو رافع مولى رسول الله: [١]

«و لأبي رافع كتاب الســـنن و الأحكام و القضـــايا. أخبرنا محمد بن جعفر النحوي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا حفص بن محمد بن سعيد الأحمسي قال: حدثنا حسن بن حسين الأنصاري قال: حدثنا علي بن القاسم الكندي، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع، عن علي بن أبي طالب (ع) أنه كان إذا صلى قال في أول الصـــلاة... و ذكر الكتاب إلى آخره بابا بابا: الصـــلاة و الصيام و الحج و الزكاة و القضايا. و روى هذه النسخة من الكوفيين أيضـــا زيد بن محمد بن جعفر بن المبارک يعرف بابن أبي اليابس عن الحسين بن الحكم الحبري قال: حدثنا حسن بن حسين بإسناده و ذكر شـــيوخنا أن بين النســـختين اختلافا قليلا، و رواية أبي العباس أتم.» انتهى

قلت في عبارته (و ذكر الكتاب إلى آخره بابا بابا) و (روى هذه النسخة من الكوفيين) دلالة على ان الطريق الى اصـل النسـخة. ان قلت كيف تكون النســختين عند النجاشـــي و لا يعلم ما فيها من الاختلاف قلت لا يضـر ذلک اذ لعل العالم عنده كتاب يرجع اليه و قت الحاجة و لكن لا يطالعه حرف بحرف او طالعه و لكن لم يقايسه مع نسخة اخرى حرف بحرف.

المؤشر الثاني

قال في ترجمة إبراهيم بن سليمان:[٢]«له كتب ذكرها بعض أصحابنا في الفهرستات لم أر منها شيئا.» انتهى

و هنا النجاشـــي لا ذكراسـم الكتب و لا طريقه الى الكتب و يقول كتبه مذكور باسـاميها في الفهرسـتات لكنى حيث لم ارها لم اذكرها هنا. ان قلت كيف علمت انها مذكورة باســـامى ها في الفهرســـتات، قلت لان الفهرست مصنف لذكر اسامي الكتب و الطريق اليها.

---

(١) رجال النجاشي، ص ٦

(٢) رجال النجاشي، ص ١٥

المؤشر الثالث

قال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن ســـعيد: [١] «و له مصـــنفات كثيرة انتهى إلينا منها كتاب المبتدأ، كتاب الســـيرة، كتاب معرفة فضـــل الأفضـــل» انتهى. قلت: في عبارة (انتهى الينا) دليل على ان الكتب كانت عنده.

المؤشر الرابع

قال في ترجمة الحسن بن محمد: [٢]

«له كتاب دلائل خروج القائم (ع) و ملاحم، ما رأيت هذا الكتاب بل ذكره أصحابنا و ليس بمشهور أيضا»انتهى.

قلت من كلامه هذا نفهم بمفهوم المخالفة انه شـــاهد بقية الكتب التى ذكرها في كتابه و ايضـا النجاشـي هنا لم يذكر طريق الى كتاب (دلائل خروج القائم) و هذا دليل اخر على انه الكتب التى لم تكن في متناول يده لم يذكر طريق اليها. و نفس الكلام ياتى في طريقه الى الحســن بن محمد النهاوندي قال: [٣]

«له كتب منها النقض على ســـعيد بن هارون الخارجي في الحكمين و كتاب الاحتجاج في الإمامة و كتاب الكافي في فساد الاختيار ذكر ذلك أصحابنا في الفهرستات»

و هنا ايضـا اشـار بقوله ان الاصـحاب ذكروا كتابه في فهرستاتهم و لم تكن الكتب عنده و لذا لم يذكر طريق اليه.

المؤشر الخامس

قال في ترجمة الحسـن بن سـعيد الأهوازي بعد ان عد طرق شـيخه ابن نوح الســـيرفى الى الحســـن الأهوازي ذكر طريق لابن نوح يمر بأبو العباس الدينوري قائلا: [٤]

«و أما أبو العباس الدينوري، فقد أخبرنا الشـريف أبو محمد الحسـن بن حمزة بن علي الحســيني الطبري فيما كتب إلينا أن أبا العباس أحمد بن محمد الدينوري حدثهم عن الحسـين بن سـعيد بكتبه و جميع مصـنفاته

---

(١) نفس المرجع، ص ١٧

(٢) نفس المرجع، ص ٤٨

(٣) نفس المرجع.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٠

عند منصـــرفه من زيارة الرضـــا (ع)، أيام جعفر بن الحســـن الناصـــر بآمل طبرستان سنة ثلاثمائة، و قال: حدثني الحسين بن سعيد الأهوازي بجميع مصـنفاته. قال ابن نوح: و هذا طريق غريب[١]، لم أجد له ثبتا إلا قوله (اى قول الحســـن بن حمزة) رضـــي الله عنه فيجب أن تروي عن كل نسخة من هذا بما رواه صاحبها فقط، و لا تحمل رواية على رواية و لا نسخة على نسخة، لئلا يقع فيه اختلاف.» انتهى

قلت: في هذا ايضـــا اشـــارة على ان هذه الطرق كلها الى النســـخ التى يروى منها الروايات.

المؤشر السادس

وأيضا عنه في ترجمة الفضل بن شاذان بن الخليل:[٢]

"وذكر الكنجي أنه صـــنف مائة وثمانين كتابا وقع إلينا منها:...(وذكر ما عدته ثمانية وأربعين كتابا) أخبرنا أبو العباس بن نوح قال: حدثنا أحمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن إدريس بن أحمد قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيشابوري (النيسابوري) عنه بكتبه. انتهى

و هذا واضـــح حيث قال له مائة وثمانين كتابا و ذكر اســـامي ثمانية وأربعين كتاب منها و من ثم ذكر طريقه العام الى هذه الكتب الثمانية و اربعين و لو كان الغرض ذكر اســـامي الكتب فقط بدون اســـتناد و

---

[١] العلامة الآقا بزرک الطهرانى عنون اســـم الدينورى، و ذكر وجه غرابة الطريق، فقال في كتابه طبقات أعلام الشـيعة للقرن الرابع،ج١، ص ٤٤، أحمد بن محمد الدينوري يكنى أبا العباس، و يلقب بـــــ أســـتونه، (ثم ذكر عبارة النجاشي، ثم قال في صفحة ٤٥) أقول يظهر أن غرابة السند ليس هو لعلوه في الغاية، بل غرابته لما قد صـرح به من أنه لم يجد له ثبتا، و لا كان معروفا قبل هذا عند أهل الحديث، و إلا فالطوســـي المعاصـــر للنجاشـــي أيضـــا يروي عن الحســـين بثلاث وســـائط، و هم ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحســـين بن الحسن بن أبان عنه كما في الفهرست، فقد كان المشهور بالرواية عن الحسين بن ســـعيد هم أحمد بن محمد بن عيســـى، و أحمد بن محمد بن خالد البرقي، و الحســـين ابن الحســـن بن أبان، و هؤلاء أشـــهر من روى عن الحســـين، و أكثر الطرق و الروايات تنتهي إلى هؤلاء و يتلخص وجه الغرابة أن طرق الرواية عن الحسـين بن سـعيد أولئک الأعلام الثلاثة، و لم يعهد رواية الدينوري عنه، فتفطن و اعلم أن الحسن بن سعيد شارک أخاه الحسين في جميع كتبه على ما صرح به النجاشي. انتهى

[٢] رجال النجاشي، ص ٣٠٧

طريق، لذكرها كلها و لكن غرضـــه كان ذكر الكتب التى بمتناول يده مع اسانيده اليها. و هنا ننهى كلامنا عن المؤشرات في كلام النجاشي و اذا بحثت في كتاب النجاشـــي تراه كثيرا يقول: (و روى هذه النســخة) (روى عنه نسخة أحاديث) و (ذكر النسخة له) (نسخة يرويها) هذا انما يدل على ان الطرق كانت الى اصل النسخ.

اشكال الشيخ عبد الرؤوف

استشكل "الشيخ عبدالرؤوف حسن" في رسالته حيث قال: [١]
«يلاحظ عليه: إن هذه القرائن (ذكر قرائن من تتبعه في كتب الفهارس) تفيد بالفعل الإشعار والتقريب المذكور لولا معارضتها بقرائن أخر تفيد العكس، من جملتها: ما أورده النجاشـــي (رحمه الله) في ترجمة أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رباح القلاء:[٢] "وصـــنف كتبا، فمنها: كتاب الصـيام، وكتاب الدلائل، كتاب سـقاطات العجلية، كتاب ما روي في أبي الخطاب محمد بن أبي زينب، وهو شـركة بينه وبين أخيه علي بن محمد، ولم أر من هذه الكتب إلا كتاب الصـــيام حســـب. وأخبرنا بكتبه إجازة أحمد بن عبد الواحد (ابن عبدون) قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري أبو طالب، قال: حدثنا أحمد بها.
إذ لو كانت إجازة الكتب تتضـــمن المناولة والاطلاع على الكتب لما قال: (ولم أر من هذه الكتب إلا كتاب الصـيام حسـب). ويقرب منه ما ذكره عند ترجمة عبد العزيز بن يحيى بن أحمد الجلودي الأزدي: "وله كتب قد ذكرها الناس، منها: كتاب مســـند أمير المؤمنين (ع)، كتاب الجمل... (وذكر كتبا كثيرة جدا) هذه جملة كتب أبي أحمد الجلودي التي رأيتها في الفهرســـتات، وقد رأيت بعضـــها. قال لنا أبو عبد الله الحسـين بن عبيد الله: أجازنا كتبه جميعها أبو الحسـن علي بن حماد... حيث اطلع على البعض منها فقط، والباقي وجد أســـماءها في الفهارس لا غير.» انتهى

---

(١) نظرية تعويض الأسـانيد، المفهوم، الحجية، الحدود، ص ٣٩ (هذه الرســاله لم تطبع بعد و حصلنا عليها من جامعة ال البيت العالمية في قم المقدسة جزاهم الله خيرا)
(٢) رجال النجاشي، ص ٩٢

جواب الاشكال

للاجابة على الاشكال في المثال الاول لنا جوابان.
الجواب الاول: الذى يظهر لى ان في عبارة النجاشــي هنا تصــحيف و اصـــل العبارة كانت هكذا : وأخبرنا بكتابه إجازة أحمد بن عبد الواحد (الى ان قال) حدثنا أحمد به. فصـــحف كتابه، بكتبه و جيء بضـــمير يطابقه (به صار بها) و القرينة على ذلک ان الشيخ يذكر طريق خاص الى كتاب الصـــيام ثم ذكر طريق عام الى جميع كتب أحمد بن محمد حيث قال في ترجمة أحمد بن محمد:[1]
«و صـــنف كتبا منها: كتاب الصـــيام. أخبرنا به الحســين بن عبيد الله (الغضـــائرى)، قال: حدثنا أحمد بن محمد الزراري (أبى غالب الزراري) قراءة عليه، قال: حدثنا أحمد. و له كتاب الدلائل، كتاب سـقطات العجلية و كتاب ما روي في أبي الخطاب محمد بن أبي زينب و هو شركة بينه و بين أخيه علي بن محمد. و أخبرنا بجميع كتبه أحمد بن عبدون، عن أبي طالب عبيد الله ابن أحمد بن أبي زيد الأنباري، قال: حدثنا أحمد.» انتهى
الجواب الثاني: و يمكن ايضا ان يجاب على هذا الاشكال بوجه اخر و هو ان الشـــيخ عبدالرؤوف لم يكن ملتفتا الى معنا الاجازة لان في الاجازه لا يلزم ان تكون الكتاب مشاهدا عندک.
و لتوضـيح ذلک اقول: يوجد سـبع طرق لتحمل الحديث عند المحدثين احدا هذه الطرق الاجازة و هي إخبار مجمل بشــيء معلوم مأمون عليه من الغلط و التصحيف فمثلا يكون كتاب الشيخ مشتهر في سوق الكتب و عند النساخ فيقول الشيخ لتلميذه: "أجزت لک كلما اتضح عندک من مسـموعاتي" فيذهب التلميذ و يشـترى الكتاب المشـتهر و مأمون عليه من الغلط و التصـحيف من السوق و يضـيف اجازته على اول روايات الكتاب و ينقل الكتاب مسندا عن صاحبه.

---
(١) فهرست الطوسي، ص ٦٦

و اذا تاملت هذا الامر سيتضح لک جليا ان في عبارة النجاشی[١] هذه دلالة واضحة على ان الطريق الى الواقع و المحتوا و ليس الى اسم الكتاب فقط.

تحقيق في أنحاء تحمل الحديث عند القدماء

قال احمد البصری في كتابه لتحمل الحديث سبع طرق، ثم قال:[٢]
«أولها: السماع من الشيخ، إما بقراءة من كتابه، أو بإملاء من حفظه و هي أعلى المراتب اتفاقا فيقول: سمعت فلانا أو حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا.
ثانيها: القراءة عليه، و عليها المدار في زماننا هذا و تسمى العرض. و شرطه حفظ الشيخ، أو كون الأصل المصحح بيده، أو بيد ثقة. فيقول: قرأت على فلان أو قرئ عليه و أنا أسمع مع كون الأمر كذلک فأقر و لم ينكر و له أن يقول: حدثنا أو أخبرنا مقيدين بالقراءة، أو مطلقين، أو بالتفصيل و هو لمشهور.
ثالثها: الإجازة، و هي إخبار مجمل بشيء معلوم مأمون عليه من الغلط و التصحيف، و هي مقبولة عند الأكثر و تجوز مشافهة و كتابة و لغير المميز. و هي إما لمعين بمعين، أو لمعين بغيره، أو لغير معين به، أو بغيره. فأول هذه الأربعة أعلاها، و الثلاثة لم تعتبر عند بعضهم بل منعها الأكثر. فيقول الشيخ: أجزت لک كلما اتضح عندک من مسموعاتي و يقول المجاز له: أجازني فلان رواية كذا أو أحد تلک العبارات مقيدة بالإجازة على قول، و مطلقة على اخر. و للمجاز له أن يجيز غيره على الأقوى، فيقول: "أجزت لک ما اجيز لي روايته" أو نحو ذلک.
رابعها: المناولة، و هي أن يعطي الشيخ أصله قائلا للمعطي: "هذا سماعي من فلان" مقتصرا عليه، أو مكملا ب: إروه عني أو أجزت لک روايته و نحو ذلک. و في قبولها خلاف، و لعل القبول مقبول مع قيام القرينة على قصد الإجازة فيقول: "حدثنا" أو "أخبرنا مناولة" و المقترنة منها بها أعلاها اتفاقا.
خامسها: الكتابة، و هي أن يكتب الشيخ له مرويه بخطه أو يأمر بها

---

(١) اى قوله: وأخبرنا بكتبه إجازة أحمد بن عبد الواحد
(٢) فائق المقال فى الحديث و الرجال، ص ٣٤ - ٣٥

له، غائبا كان أم حاضـرا، مقتصـرا على ذلک أو مکملا له ب "أجزت لک ما کتبت به إلیک" و نحوه، فيقول: كتب إلي فلان أو حدثنا مكاتبة، على رأي.
ســادســها: الإعلام، و هو أن يعلم الشــيخ بأن هذا الكتاب روايته أو ســماعه من شــيخه، مقتصــرا عليه، من دون مناولة أو إجازة. و فی جواز الرواية به أقوال، ثالثها الجواز فيقول: أعلمنا و نحوه.
سابعها: الوجادة بالکسر، و هي أن يجد المروي مكتوبا بخط معروف من غير اتصال بأحد الأنحاء السالفة. و اختلف في جواز العمل بها كما اتفق على منع الرواية بها و لعل الجواز أقرب فيقول الواجد: وجدت بخط فلان كذا و مثله.»

المبحث الرابع: ما الفرق بين الفهرست و المشيخة و ثبت

ما هو الفرق بين المشيخة و الفهرست و الثبت كما هو اسم كتاب أبی غالب الزراري المسمی بـــ: ثبت أبی غالب الزراري، قال الکتانی في تعريف هذه الالفاظ:[١]
«اعلم انـه بعـد التتبع والتروي ظهر أن الأوائـل كـانوا يطلقون لفظـة "المشيخة" على الجزء الذي يجمع فيه المحدث أسماء شيوخه ومروياته (ای اســامي الکتب الذی رواها) عنهم، ثم صـــاروا يطلقون عليه بعد ذلک المعجم. لما صـــاروا يفردون أســـماء الشـــيوخ ويرتبونهم على حروف المعجم، فكثر استعمال وإطلاق المعاجم مع المشيخات. وأهل الأندلس يســـتعملون ويطلقون البرنامج، أما في القرون الأخيرة فأهل المشـــرق يقولون إلى الأن الثبت وأهل المغرب إلى الآن يســـمونـه الفهرسة» انتهی
فطبق هذا الکلام لا فرق بين المشيخة و الفهرست و الثبت لانها اسم لکتاب يجمع مصنفه في ذلک الکتاب اسامي شيوخه و مروياته عنهم و الفهرســت اســتعمل حديثا بأنه ملحق يذكر فيه محتويات الكتاب من الموضوعات والأعلام ونحو ذلک مرتبة ترتيبا خاصا.

---

[١] فهرس الفهارس، ج ١، ص ٦٧

المبحث الخامس: الفرق بين الطريق العام و الطريق الخاص

الشـيخ الطوسـي في ذكر طريقه الى اصـحاب الكتب اما يذكر طريق عام و اما يذكر طريق خاص و نقصـد بطريق العام ان يقول اخبرنى بجميع كتبه و رواياته او سـائر كتبه و رواياته او كل كتبه و رواياته فهذا طريق عام يشمل بجميع ماروى ذلك الرواى من مصنفاته او من منقولاته التى عنده و يروى منها الاحاديث لتلامذته.
فلما يقول الشيخ اخبرني بجميع كتبه و رواياته، فهذا التعبير عام يشمل الطريق الى كتبه و الطريق الى رواياته التى لم يذكرها الراوى في كتبه و في الطريق العام يمكن اجراء نظرية تعويض الاسانيد.
فمثلا اذا روى الشيخ الطوسي رواية عن سعد القمى فهذه الرواية اما من كتب القمى فطريق الشـيخ الى كل كتبه مذكور و اما من رواياته التى رواها من كتب مشايخه ففى هذه الصورة ايضا ذكر الشيخ طريق عام الى جميع روايات سـعد القمى فحينئذ يمكن تعويض سـند الشـيخ الطوسـي الذى ذكره في الفهرسـت بسـند رواية في كتاب اخر للشـيخ الطوسي و لكن هنا ذكرها الشيخ مرسلا من سعد القمى و تلك الرواية لانعلم انها اخذت من كتب سعد القمى او رواياته و لكن ارسال الشيخ من سعد القمى ثبت لنا ان هذه الرواية، الشيخ نقلها من سعد القمى و لو مرسلا و لكن لم يذكر سنده تلك الرواية و سياتى توضيح اكثر عن ذلك. و الطريق الخاص هو ان يذكر الطريق الى كتاب خاص و ليس الى عموم الروايات او الكتب.
مثلا اذا قال الطوسـي: بان فلان من الرواة له عدة كتب اخبرنا بكتاب الصوم فقط فلان عن فلان و اخبرنا بكل كتبه و رواياته فلان عن فلان فالطريق الاول طريق خاص الى كتاب واحد و الطريق الثاني طريق عام. هذا و القول بان عبارة (و رواياته) عطف تفسـيرى على الكتب خلاف الظاهر فان الظاهر عطف المغاير على المغاير هذا اولا و ثانيا ان الشـيخ مره يذكر طريقه الى روايات راو معين و مره يذكر طريقه الى كتب راوى اخر و هذا مما يدل على ان الكتب تختلف عن الروايات فالاقسـام ثلاثه راو يكون له كتب و راو يكون له كتب و روايات و راو يكون له روايات فقط يعنى نقل كتب الاصحاب.

المبحث السادس: مشيخة الصدوق طرقها عامة او خاصة

هل مشيخة الصدوق طريق عام الى صاحب الكتاب او الى خصوص الروايات المذكورة في كتاب الفقيه؟ اقول فإن الصـــدوق و الشـــيخ الطوســـي و غيرهما من المتأخرين إنما أخذوا هذه الروايات المودعة في كتبهم من كتب الرواة و الأصـــول التى ســـبقتهم، و إنما يذكرون الطريق للإســـناد، لا أنهم تناولوها خبرا خبرا مشـــافهة. هذا يظهر من كتاب الفقيه و غيره وفق ما صرح به الصدوق فان ما جاء به في اخر كتابه المسماة بمشيخة الفقيه هى طرق عامة الى اصحاب الكتب فمثلا اذا قال:[1]

«و ما كان فيه عن زرارة بن أعين فقد رويته عن أبي رضـــي الله عنه عن عبد الله ابن جعفر الحميري، عن محمد بن عيســـى بن عبيد، و الحسن بن ظريف، و علي بن إسماعيل بن عيسى كلهم عن حماد بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة بن أعين.» انتهى

فانه طريق عام الى زرارة و ليس طريق خاص الى الروايات التى ذكرها الصدوق في كتابه فقط و الدليل على ذلك عدة أدلة منها:

الدليل الاول: قول الصدوق في أول كتابه:[2]

«و جميع ما فيه مســـتخرج من كتب مشـــهورة عليها المعول و إليها المرجع مثل كتاب حريز و كتاب عبيد الله بن علي الحلبي و كتب علي بن مهزيار و كتب الحسين بن سعيد و نوادر أحمد بن محمد بن عيسى و كتاب نوادر الحكمة و كتاب الرحمة لسعد بن عبد الله و جامع شيخنا محمد بن الحســـن بن الوليد و نوادر محمد بن أبي عمير و كتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد الله البرقي.

و رسالة أبي رضـي الله عنه و غيرها من الأصول و المصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرســـت الكتب التي رويتها عن مشـــايخي و أسلافي رضي الله عنهم.»

قول الصـــدوق: "طرقي إليها معروفة في فهرســـت" و الفهرســـت هنا المقصود منه مشيخة الفقيه فيكون قوله هكذا: الذى ذكرته من الطرق

---

[1] من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤٢٥

[2] و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة

في المشيخة هى الى الكتب و ليس الى خصوص الروايات التى ذكرتها في الفقيه.
و الدليل على ان فهرست الصدوق هو مشيخته في كتاب الفقيه: لم يذكروا للصدوق انه كان له كتاب منفرد اسمه الفهرست كما للشيخ و النجاشي و غيرهم فينصرف فهرسته الى مشيخته في الفقيه.
و لكن مع هذا يمكن ان يكون كتاب مستقل لان الشيخ الطوسي في فهرسته في ترجمة زيد النرسي و زيد الزراد قال:[١]
«زيد النرسي و زيد الزراد: لهما أصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين و قال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد و كان يقول: هما موضوعان.» انتهى
حيث اثبت ان للصدوق فهرست و هذا الكلام لا يوجد في مشيخة الفقيه، و يمكن ان يجاب بانه من ما سقط من مشيخة الصدوق و الله العالم.
الدليل الثاني: قال الصدوق: [٢]
«و ما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن هاشم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي. (الى ان قال) و طرقي إليه كثيرة و لكني اقتصرت على طريق واحد منها.» انتهى
فى قوله: (طرقي إليه كثيرة) دلالة واضحة على ان طرق الصدوق كانت طرق عامة للرجل اى كل ما روى و صنف ذلک الراوى المذكور و ليس الى كتاب خاص او رواية خاص من الراوى.
الدليل الثالث: نرى الصدوق يروى من رواى واحد في جميع الابواب في كتابه و لا يمكن ان نقول انه اخذه هذه الروايات المختلف في موضوعاتها من كتاب واحد للرواى اذ الرواة صنفوا في اكثر الابواب كتبا مختلف في موضوعاتها فمثلا كتبوا كتابا في صلاة و اخر في الصوم و اخر في الديات او فضائل اهل البيت مثلا و هكذا في مختلف الابواب الفقه و الصدوق تجده نوع من كل الروايات للروات في كتابه

---

(١) فهرست الطوسى، ص ٢٠١
(٢) نفس المرجع، ص ٤٤٤

و لذا الطريق الى الرجل بعموم رواياته و ليس الى روايات ذكرها الصدوق فقط في كتابه الفقيه.
الدليل الرابع قال الصدوق: [1]
«و ما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني و علي بن أحمد بن موسى و محمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم عن محمد بن يعقوب الكليني و كذلک جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله.» انتهى
فى هذا الكلام دليل على ان الطريق الاول يختلف عن الطريق الثاني الى الكليني فان طريق الاول عام الى جميع مرويات الكليني و الثاني الى كتاب الكافي خاصة و من القرائن على ذلک ان الصدوق روى روايات من الكليني ليست في الكافي منها: [2]
«و سأله بعض أصحابه عن الشرب بنفس واحد فقال إذا كان الذي يناولک الماء مملوكا لک فاشرب في ثلاثة أنفاس و إن كان حرا فاشربه بنفس واحد. و هذا الحديث في روايات محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله. (ثم قال محقق الكتاب) لم أعثر عليه في الكافي في مظانه» انتهى
مما يدل على ان هذا الحديث من الكتب التى رواها الكليني و ليست في الكافي.

---

(١) من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٥٣٤
(٢) نفس المرجع، ج ٣، ص ٣٥٣

الفصل الثاني: مناهج

تعويض السند

المبحث الاول: تصحیح طرق مشیخة التهذیبین مع طرق الفهرست

الشیخ الطوسی في اسانید التهذیبین مرة سلک مسلک الکلیني في الکافي و هو ذکر کامل السند ابتداء بشیخه و انتهاء بالمعصوم و مرة اخری مسلک الصدوق حیث حذف ابتداء السند و الشروع بمن اخذ الحدیث من کتابه و ذکر في اخر التهذیبین الطرق الی اصحاب الکتب یبتدئ من شیخه الی صاحب الکتاب. و لکن في کثیر من الرواة الذین هم اصحاب الکتب نری ان الشیخ لم یذکر لهم طریق في المشیخة و اکتفی في اخر مشیخته بالحوالة الی فهارس الشیوخ المکتوب في ذکر الطرق فقال في مشیخة الاستبصار: [1]

«و كنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها و على ذلك اعتمدت في الجزء الأول و الثاني ثم اختصرت في الجزء الثالث و عولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب و الأصول حسبما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.»

و قال في آخر مشیخة التهذیب: [2]

«فقد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات و الأصول و لتفصيل ذلک شرح يطول هو مذكور في الفهارس للشيوخ فمن أراده وقف عليه هناک إن شاء الله تعالى.» انتهی

و ایضا في آخر مشیخة الاستبصار: [3]

«قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات و الأصول و لتفصيل ذلک شرح يطول هو مذكور في الفهرست للشيوخ فمن أراده وقف عليه من هناک إنشاء الله تعالى.» انتهی

و بهذا الکلام احال الشیخ الطوسي الباحث عن طرق احادیثه الی فهارس الاصحاب و بالاخص کتاب فهرسته و ایضا فهرست الشیخ الصدوق المعروف بمشیخة الفقیه و ثبت ابی غالب الزراري و غیره من الفهرستات کفهرست النجاشي المعروف برجال النجاشي لان احالة

---

(١) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ٤، ص ٣٠٥

(٢) تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٨٨

(٣) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ٤، ص ٣٤٢

الشيخ الطوسي عامة تشمل كل الفهارس الموجودة في زمانه و سياتی البحث عن هذه الفهارس ان شاالله.
و هذه الاحالة تشمل حتى الطريق الضعيف في المشيخة فبالامكان ان نبدل الطريق الضعيف للشيخ في المشيخة لاحد الرواة بطريق الشيخ اليه الصحيح في الفهرست و نفهم هذا من قول الشيخ: (قد اوردت جملا من الطرق) و لم يقل ان طرقه الى راو معين كلها مذكور في المشيخة.
و ايضا احالة الشيخ للفهارس صارت دليلا لاقوال علماء الرجال لتعويض طريق الشيخ في التهذيبين بطريقه في الفهرست و لاجل هذا قال السيد بحر العلوم: [١]
«و الحاجة الى فهرست الشيخ أو غيره متوفرة فيمن لم يذكره الشيخ في المشيخة لتحصيل الطريق اليه و فيمن ذكره فيها (الفهرست) لاستقصاء الطرق و الوقوف على الطريق الأصح أو الأوضح و الرجوع اليه في هذا القسم معلوم بمقتضی الحوالة (حوالة الشيخ الى الفهرست) الناصة على إرادته (ارادة الشيخ تعويض اسناد المشيخة و الفهرست)»
و قال السيد الاعرجی: [٢]
«إن الشيخ قد أحال التفصيل على ما في الفهارس كما سمعت فما لم يذكر له طريقا في المشيخة و كان له في الفهرس طريق إليه فهو مسند و ما كان طريقه فيها (المشيخة) أو في الإسناد (المجلدين الاولين من التهذيب) ضعيفا و في الفهرست صحيحا فهو(سند الشيخ الى ذلک الراوی) صحيح فإنه رحمه الله كثيرا ما يؤثر الضعيف لعلوه تحريا للاختصار مع عدم الفرق في ذلک من حيث إن التناول إنما كان من الأصول.» انتهى
و قال السيد الخويی: [٣]
«إذا كان طريق الشيخ إلى أحد ضعيفا فيما يذكره في آخر كتابه و لكن كان له إليه طريق آخر في الفهرست و كان صحيحا: يحكم بصحة الرواية المروية عن ذلک الطريق. و الوجه في ذلک أن الشيخ ذكر أن

---

(١) الفوائد الرجالية المعروف بـ رجال السيد بحر العلوم، ج ٤، ص ٧٥
(٢) عدة الرجال، ج ٢، ص ٢٥٩
(٣) معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٧٨

ما ذكره من الطرق في آخر كتابه إنما هو بعض طرقه و أحال الباقي إلى كتابه الفهرســـت فإذا كان طريقه إلى الكتاب الذي روى عنه في كتابيه صحيحا في الفهرست حكم بصحة تلک الرواية.»
و هذه الطريقة من التعويض تنقسم الى ثلاث اوجه وجه الاول تعويض طرق الشـــيخ في التهذيبين مع طرقه في الفهرســـت و الوجه الثاني تعويض كل رواية ابتداء فيها باســـم صـــاحب الكتاب في كل كتبه التهذيبين و غيرها و الوجه الثالث تعويض سند الحديث المتصل و نحن هنا نشرحها مع الامثلة على كل قسم.

الوجه الاول: تعويض طرق التهذيبين مع طرق الفهرست

الشـيخ الطوسـي يذكر طرقه الى الرواة مرة ذكرها في المشـيختين في اخر التهذيب و اخر الاسـتبصـار و مرة اخرى ذكرها في الفهرسـت و على هذا نجد الشـيخ قد يذكر لرواى طريق في الفهرسـت و لم يذكرله طريق في المشـــيختين فمثلا لم يـذكر لزرارة بن أعين طريق في مشيختى التهذيب و الاستبصار و هذا الشىء يبدوا لمن ليست له خبرة بعلم الرجال ان روايات الشـــيخ عن زرارة في التهذيبين مرســـلات لا سند لها.
و لكن الشيخ ذكر لزرارة بن أعين طريق في الفهرست حيث قال: [١]
«و لزرارة مصـــنفات منها: كتاب الاســتطاعة و الجبر أخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحســـن بن الوليد عن ســـعد بن عبد الله و الحميري عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن زرارة» انتهى
فيمكن تعويض طريق الشـــيخ في التهذيبين بطريقه في الفهرســـت و يحسب هذا الطريق المذكور في الفهرست هو السند لكل رواياته فيهما.
ماقلناه خلاصـــة هذا النوع من التعويض لكن في طريق الفهرسـت الى زرارة مشكلتان كما نقل ذلک السيد الخوئى قائلا: [٢]
«ثم إن طريق الشيخ إلى زرارة فيه ابن أبي جيد و هو ثقة على الأظهر إلا أن فيه: ابن أبي عمير عن بعض أصـــحابه فالطريق ضـــعيف

---

(١) فهرست الطوسي ص ٢١٠
(٢) معجم رجال الحديث، ج ٨، ص ٢٥٤

بالإرسال بناء على المختار من عدم الفرق بين مراسيل ابن أبي عمير. و غيره نعم إن طريق الصدوق إليه صحيح.» انتهى

فالاشكال الاول وجود ابن ابى جيد[1] و هو لم يرد في حقه توثيق و غير موثق على راى المشـــهور بين العلماء لكن على مبنا وثاقة مشـــايخ الاجازة يكون ثقة و هو راى الســيد الخويي فيه. قال الســيد الخويى:[2]

«علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد: ثقة لأنه من مشـايخ النجاشــي و قد تقدم ذكره.»

و قال السيد بحر العلوم في رجاله:[3]

«و اختلفوا في حـديث ابن عبـدون و ابن أبـي جيـد و ابن يحيى يعني أحمد بن محمد بن يحيى العطار و ابن أبان يعني الحسين بن الحسن بن أبان لعدم تصـــريح علماء الرجال بتوثيقهم و اعتماد المشـــايخ الأجلاء على حديثهم و حكمهم بصـحته و الصـحيح الصـحة لأنهم من مشـايخ الإجازة و ليس لهم كتاب يحتمل الأخذ منه و لذا اتفقوا على صـــحة حديث أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد مع اعترافهم بعدم التنصيص على توثيقه و الظاهر وثاقة الجميع كما حققناه في محل آخر.» انتهى

---

(١) قال السيد بحرالعلوم في ترجمته: «هكذا نسبه النجاشي في ترجمة الحسين بن المختار القلانســي و يعبر عنه بعلي بن أحمد بن أبي جيد و ابن أبي جيد، و على بن أحمد القمي، و على بن أحمد بن طاهر. و منه يعلم اسـم جده أبي جيد. يكنى أبا الحسين، شيخ الشيخين: شيخ الطائفة و النجاشي، و أعلى طرقهما الى محمد بن الحسن بن الوليد. و قد اكثر الشيخ عنه في الرجال و كتابي الحديث و وثقه السـيد الداماد و المحقق البحراني و نقله عن بعض معاصـريه و اسـتظهر توثيقه الشـيخ البهائي و مال اليه المحقق الشـيخ حسـن. و الظاهر دخوله فيمن وثقه والده في الدراية و قال السيد في الكبير: و ظاهر الاصحاب الاعتماد عليه و الطريق الذي فيه يعد حسـنا و صـحيحا و قال الشـيخ الحر: "و الاصـحاب يعدون حديثه حسـنا و صـحيحا" و هو اشـارة الى الخلاف في حسـن حديثه و صـحته، و وجه الحسـن ظاهر أما الصـحة فهي إما لكونه ثقة أو من مشـايخ الاجازة إذ لم يثبت لـه كتاب يروى عنه، أو المعنى: يعدون حديثه في هذين القسمين المعتبرين، فيكون الحسن باعتبار غيره لا باعتباره. و لعل هذا اظهر، و الأوجه انه شـــيخ ثقة و حديثه صـــحيح.» انظر: رجال الســـيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية)، ج ٣، ص ٨٣

(٢) معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٥٤

(٣) الفوائد الرجالية المعروف بـ رجال السيد بحر العلوم، ج ٤، ص ٨١

و الثاني وجود عبارة بعض اصحابنا[1] حيث يكون الطريق مرسل و هذا ايضا واضح بحيث ابن ابی عمير لا يرسل الا عن ثقة. و قال المولی الصالح المازندراني في شرحه لأصول الكافي ما هذا نصه:[2]
«ذهب جماعة من الأصوليين إلی أن ابن أبي عمير لا يرسل إلا عن ثقة ورده المحقق و صاحب المعالم بأن المطعون في رجاله كثير فإذا أرسل يحتمل أن يكون المطعون أحدهم و أجاب عنه الشيخ بهاء الملة و الدين بأن هذا لا يقدح إذ المنقول عدم إرساله عن غير الثقة لا عدم روايته عنه و فيه نظر ذكرناه في موضعه من كتب الأصول.» انتهی
وعلی هذا يمكن كما قلنا سابقا تصحيح كل روايات زرارة التی وردة في كتابی التهذيب و الاستبصار المثال الثاني:[3]
«و روی أحمد بن رزق الغمشاني عن معاوية بن عمار قال: أمرني أبو عبد الله (ع) أن أعصر بطنه ثم أوضئه ثم أغسله بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر و لحيته ثم أفيض علی جسده منه ثم أدلک به جسده ثم أفيض عليه ثلاثا ثم أغسله بالماء القراح ثم أفيض عليه الماء بالكافور و بالماء القراح و أطرح فيه سبع ورقات سدر.» انتهی
و لما نرجع الی المشيخة نجد ان الشيخ لم يذكر طريق اليه فيها و لكن ذكر طريق اليه في الفهرست هو كالتالی:[4]
«أحمد بن رزق العمشاني له كتاب. أخبرنا به عدة من أصحابنا عن أبي محمد هارون بن موسی عن أحمد بن محمد بن سعيد عن يحيی بن زكريا بن شيبان عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر القصباني عن أحمد بن رزق.» انتهی

و هذا الطريق موثق لوجود ابن عقدة[5] احمد بن محمد بن سعيد الزيدی الثقة.

---

(١) تحقيق عبارة" بعض اصحابنا" ياتی في اخر هذا الفصل تحت عنوان: فائدة مهمة في عبارة بعض اصحابنا
(٢) شرح الكافي - الأصول و الروضة، ج ٢، ص ١٠١
(٣) تهذيب الأحكام ج١، ص ٣٠٣
(٤) فهرست الطوسي، ص ٨٣
(٥) أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني أبو العباس الكوفی المعروف بابن عقدة الحافظ، قال الشيخ فی الفهرست: أمره فی الثقة و الجلالة و عظم الحفظ أشهر

من أن يذكر، و كان زيديا جاروديا و على ذلک مات و ذكره أصـــحابنا لاختلاطه بهم و مداخلته إياهم و عظم محله و ثقته و أمانته اه، قدم بغداد فسمع من جماعة و قدمها فی آخر عمره فحدث بها و كان حافظا عالما مكثرا جمع التراجم و الأبواب و المشـــيخة و اكثر الرواية و انتشـــر حديثه، و روى عنه الحفاظ و الأكابر، ولد في النصف من محرم سنة ٥٤٩ و في حفظه بلغ الغاية حتى قال ابن النجار عند ذكر أبيه: و كان ابنه أبو العباس بن عقدة- أحفظ من كان في عصـــرنا للحديث، حدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إســحاق الحافظ النيســابوري قال قال لي أبو العباس بن عقدة: دخل البرديجي الكوفة فزعم أنه أحفظ مني فقلت: لا تطول، نتقدم إلى دكان وراق و تضـــع القبان و تزن من الكتب ما شئت ثم تلقى علينا فنذكره، فبقي اي حائرا مبهوتا و قال هو عن نفســه و قد جرى ذكر الحفاظ: أنا أجيب في ثلثمائة الف حديث من حديث أهل بيت هذا و ضرب بيده على هاشمي عنده سوى غيرهم، و سأله مرة أبو الحســن محمد بن عمر بن يحيى العلوي عن حفظه و اكثار الناس فی الحديث عنه فامتنع فعزم عليه فقال: أحفظ مائة الف حديث بالاســناد و المتن و أذاكر بثلثمائة الف حديث، و ســـأله عمر بن يحيى العلوي- والد محمد الآنف الذكر- عن حفظه فقال له: أنا أحفظ منســقا من الحديث بالأســـانيد و المتون خمسين و مائتي الف حديث و أذاكر بالأسانيد و بعض المتون و المراسيل و المقاطيع ستمائة الف حديث، و كانت عنده مكتبة غنية بالنفائس و الآثار تضم اكبر عدد ممكن يومئذ، و لقد أراد مرة أن ينتقل من موضع إلى آخر فاستأجر جماعة لحمل كتبه و شـــارطهم أن يدفع لكل واحد منهم دانقا لكل كرة، و لما أراد أن يعطيهم كراهم فوزن لهم أجورهم مائة درهم، و كانت كتبه ســـتمائة حمل، و له تاريخ مجيد تكفلت معاجم التراجم تفصيل حياته، توفي بالكوفة سنة ٣٣٣ عن ٨٤ ســـنة. و عقدة هو لقب محمد والد أبي العباس و إنما لقب بذلک لأجل تعقيده فی الصـــريف فقد كان عالما بالتصـــريف و النحو و كان وراقا بالكوفة جيد الخط و يعلم القرآن و الأدب، قال ابن النجار: و كان عقدة زيديا و كان ورعا ناسكا. انظر: هامش من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٣٥

الوجه الثاني: تعويض سند كل رواية ابتدأها الشيخ باسم صاحب الكتاب

يصح شمول هذه الطريقة لكل كتب الشيخ، التهذيبين و غيرها و المثال على ذلک قال الشيخ في مصباح المتهجد:[1]
«و يستحب التنفل بين المغرب و العشاء الآخرة بما يتمكن من الصلاة و هي التي تسمى ساعة الغفلة فمما روي من الصلوات في هذا الوقت ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال: من صلى بين العشاءين ركعتين قرأ في الأولى الحمد و قوله و ذا النون إذ ذهب مغاضبا إلى قوله و كذلک ننجي المؤمنين و في الثانية الحمد و قوله و عنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلى آخر الآية فإذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال اللهم إني أسألک بمفاتح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد و آل محمد و أن تفعل بي كذا و كذا و تقول اللهم أنت ولي نعمتي و القادر على طلبتي تعلم حاجتي فأسألک بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لما قضيتها لي و سأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل.»
الشيخ روى هذه الرواية في مصباح المتهجد، مرسلة عن هشام بن سالم لكن ذكر في الفهرست طريقا صحيحا اليه حيث قال:[2]
«هشام بن سالم له أصل أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن هشام بن سالم. و رواه أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام ابن سالم. و أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيک، عن ابن أبي عمير، عن هشام.» انتهى
و استدل السيد الحكيم لصحة هذه الرواية بطريق الشيخ في الفهرست حيث قال:[3] «فان طريق الشيخ إلى هشام صحيح كما يظهر من ملاحظة الفهرست.» انتهى

---

(١) مصباح المتهجد و سلاح المتعبد، ج ١، ص ١٠٦
(٢) فهرست الطوسي، ص ٤٩٣
(٣) مستمسک العروة الوثقى، ج ٥، ص ٢٠

و لتقرير كلام السيد الحكيم هكذا نقول: ان الشيخ الطوسي ذكر ان لهشام ابن سالم اصل و لو كان لهشام كتاب غيره لذكره فنعلم ان كلما ذكر الشيخ الطوسي من رواية عن هشام فقد ذكرها من اصل هشام و طريق الشيخ الى الاصل صحيح كما في الفهرست، فرواية هشام في المصباح ايضا صحيحة.
لكن السيد الخوئی استشكل على تصحيح السيد الحكيم لسند رواية المصباح قائلا:[1]
«و لكنها ضعيفة أيضا بالإرسال فلا تصلح للاستدلال و التصدي للتصحيح بأن طريق الشيخ إلى كتاب هشام صحيح في الفهرست مدفوع باختصاصه بما يرويه عن كتابه كما يرويه عنه في التهذيبين، حيث ذكر في المشيخة أنه يروي فيهما عن أصل أو كتاب المبدو به في السند و أما روايات المصباح فلم يحرز أنها كذلک، و من الجائز أنه رواها عن غير كتاب هشام، و المفروض حينئذ جهالة الطريق.»
و لا بد من الاجابة على اشكال السيد الخوئی قبل الانتقال الى بحثنا الآخر و لكن السيد العميدي نقل عدة اشكالات على هذه الطريقة من التعويض و من ضمنها اشكال السيد الخوئی فنحن ننقلها هنا مع الاجابة عليها.

عرض و نقد اشكالات السيد العميدي

للسيد ثامر هاشم حبيب العميدي عدة اشكالات على الطريقة الاخيرة من التعويض ننقلها هنا مع اختصار منا: [2]
الاشكال الاول: في التهذيبين الشيخ صرح بانه اخذ الروايات من اصحاب الكتب لكن في غيرها لا يوجد تصريح خاص بهذا الشأن. انتهى خلاصة اشكاله الاول، قلت: هذا الاشكال هو نفس اشكال السيد الخوئی و جوابه هو انه عدم تصريح الشيخ لايدل على عدم اخذه من اصحاب الكتب و الجواب هو ان الشيخ حينما ينقل رواية من احد اما هذه الرواية مختلقة مكذوبة و يعلم بحالها الشيخ و مع هذا نقلها و حاشا الشيخ من ذلک و هذا الاحتمال منتفى و اما كانت في كتب الرواة الذين

---
(١) موسوعة الإمام الخوئي، ج ١١، ص ٧٤
(٢) تعويض الأسانيد، ج ٢ ص ٣٥ - ٣٩

هم قبل هشام بن سالم و لكن الشيخ اقتطع السند، فتوهم انها من اصل هشام و هی في الواقع ليست منه.
و لجواب هذا الاحتمال نقول الشيخ كان عنده اصل هشام و الرواية اذا لم تنقل من الاصل لابد انها تكون رواية خارجة عن اصله و منقولة مكتوبة عنه و من حيث ان الشيخ في الفهرست في ترجمة هشام لم يقل له روايات و خص هشام باصل فقط نستنتج ان هشام ما كان يوجد له عند الشيخ الا كتابه.
و لو كانت لهشام روايات خارجة عن كتابه و الشيخ كان يمتلك تلك الروايات التی ذكرت في ضمن كتب اصحابنا كما يقول المدعی فكان اللازم علی الشيخ ان يقول لهشام كتاب و روايات و هی مبثوث في كتب الاصحاب و حيث لم يقول هذا كان المتعين ان الرواية ماخذة من اصل هشام.
الاشكال الثاني: احتمال ان تكون الرواية شفهية من هشام و نقلت في كتب الثقات الذين من بعد هشام مكتوبة. و الجواب عن هذا الاشكال اقول انه لا توجد رواية شفوية بين الاصحاب باقی الی زمن الشيخ الطوسي و اقرانه و انما كانت الروايات كلها مدونة مكتوبه في كتب و قد ناقشنا هذا الاشكال مفصلفی اخر الكتاب فانتظره.
الاشكال الثالث: طريق الشيخ الی هشام خاص و ليس عاما[١]. اقول الجواب علی هذا نفسه الجواب علی الذی سبق اذ هشام ليس له عدة كتب و روايات حتی نحتاج الی طريق عام بل له اصل واحد و حينئذ يكون الطريق الخاص اليه لايختلف عن العام هنا.
الاشكال الرابع: ذكر النجاشي اربع كتب لهشام ابن سالم فمن اين نعلم ان الشيخ اخذة الرواية من ای كتاب خصوصا و ان النجاشي لم يذكر الطريق لثلاث من كتابه و الشيخ عنده طريق للاصل فقط قال النجاشی:[٢]
«هشام بن سالم الجواليقي مولی بشر بن مروان أبو الحكم، كان من

---

(١) اوضحنا في ما سبق الفرق بين الطرق الخاص و العام و قالنا الطريق العام هو الی كل كتب و روايات الراوی و الطريق الخاص هو الطريق الی كتاب واحد او رواية واحد حيث لم تشمل كل كتبه و مقروئاته.
(٢) رجال النجاشي، ص ٤٣٤

سبي الجوزجان. روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، ثقة ثقة له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا محمد بن عثمان قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد قال: حدثنا ابن أبي عمير عنه بكتابه. و كتابه الحج، و كتابه التفسير، و كتابه المعراج.»
اقول: للاجابة على هذا الاشـــكال يخطر ببالنا جوابان. الجواب الاول: الشيخ الطوسـي اما كان عنده كتاب واحد لهشـام من هذه الاربعة كتب التى ذكرها النجاشـــي او لا، بل كان عنده الكتب الاربعة معا لكن ذكر الاصل فقط.
فعلى الاول اى كان عند الشـــيخ كتاب واحد و لم يرى باقى الكتب، و كان عنده كتاب واحد في خزانته فلا معنى لاحتمال اخذه الرواية من تلك الكتب الثلاث الغير مذكورة طرقها عند الشيخ.
و على الثاني اى ان الشيخ عنده اربع كتب و لكن ذكر كتاب واحد فقط منها فهذا غير محتمل حيث ان الشيخ صنف كتاب الفهرست لذكر كتب الشـــيعه و طرقه اليها. وحيث لم ليذكره فلا توجد عنده تلك الكتب الثلاث و لا رواياتها.
الجواب الثاني: اذا لاحظنا عبارة النجاشـــي هذه (عنه بكتابه و كتابه الحج و كتابه التفســـير و كتابه المعراج) و حيث ان النجاشـــي ذكر "كتابه" مع ضـمير هو المتصـل قبل الحج و لم يقل كتاب الحج كما هو ديدنه نفهم ان النجاشي يقصد ان اصل هشام يتشكل من ثلاث اجزاء و هو الحج و التفسير و المعراج لا ان الاصل كتاب و الثلاث المذكورات كتب اخرى ايضا و يكون المعنى هكذا: اصل هشام يشتمل على الحج و التفسير و المعراج.
هذا و قد يســتدل على هذا الطريق من التعويض بانه لو كان في طريق خبر مصـباح المتهجد من لايثبت الخبر بوجوده لما صـح نسـبة الشـيخ الى من هو فوق ذلك الرواى الضـعيف فنسـبة الشـيخ الخبر الى هشـام ابن سالم تعنى وجود الخبر في كتابه و بهذا يمكن تصحيح الطريق الى كتاب هشام من طريق الفهرست[1].

---

(١) هذه الرواية التى نقلناها من المصباح محل نقاش العلماء في شرعية صلاة الغفيلة و الرواية مذكورة في المصباح مرسلة عن هشام ابن سالم كما عرفت على مبنى المشهور لكن حفيد الشيخ الطوسى العالم الزاهد السيد ابن طاووس

ايضا نقلها في كتابه و بسنده الى هشام هكذا: (فلاح السائل و نجاح المسائل، ص ٢٤٦) «حدثنا علي بن محمد بن يوسف قال حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان الرازي قال حدثنا أبو جعفر الحسني محمد بن الحسين الأشتر قال حدثنا عباد بن يعقوب عن علي بن الحكم (الانبارى) عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله الصادق (ع) قال من صلى بين العشاءين ركعتين قرأ في الأولى الحمد و قوله تعالى و ذا النون إذ ذهب مغاضبا... الى اخره.»
الاشكال الاول للسيد الخوئی علی سند ابن طاووس بما نصه: (موسوعة الإمام الخوئي، ج ١١، ص ٧٥) «ثم إن ابن طاوس روى هذه الرواية في كتاب فلاح السائل بطريقه عن هشام بن سالم إلا أن السند أيضا ضعيف، لأجل محمد بن الحسين الأشتر فإنه مجهول، و أما عباد بن يعقوب فلا نناقش من جهته، لوقوعه في أسناد كامل الزيارات.» انتهی
قلت: محمد بن الحسين الأشتر مجهول ولعله يكفي في وثاقته كونه من مشايخ الإجازة لمثل أبي الغالب الزراري أحمد بن محمد بن سليمان الذي وصفه النجاشی في رجاله هكذا: (رجال النجاشي، ص ٨٤) "كان أبو غالب شيخ العصابة في زمنه و وجههم"، و قال في ترجمة جعفر بن محمد بن مالک في توصيف أبي الغالب الزراري بـــ "شيخنا الجليل الثقة". و اذا دققت في كلام النجاشی في ترجمة جعفر بن محمد بن مالک تجد ان النجاشی يتعجب انه كيف ابی غالب يروی عنه مع ضعفه، مما يدل علی انه الاصل في كون من يروی عنه ابی غالب انه ثقة الا ما خرج بالدليل مثل جعفر بن محمد. قال النجاشی ما هذا نصه : (رجال النجاشي، ص ١٢٢) «جعفر بن محمد بن مالک بن عيسى بن سابور، مولى أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري، كوفي، أبو عبد الله، كان ضعيفا في الحديث، قال: أحمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعا و يروي عن المجاهيل، و سمعت من قال: كان أيضا فاسد المذهب و الرواية، و لا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام، و شيخنا الجليل الثقة أبو غالب الزراري رحمهما الله، و ليس هذا موضع ذكره.» و اما عباد بن يعقوب فالظاهر انه الرواجنی قال فيه السيد الخوئی: (معجم رجال الحديث، ج ١٠، ص: ٢٣٦) «قال الشيخ : عباد بن يعقوب الرواجني، عامي المذهب، له كتاب أخبار المهدي ع، و كتاب المعرفة في معرفة الصحابة، أخبرنا بهما أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن أبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين الكاتب، قال: حدثنا علي بن عباس المقانعي، قال: حدثنا عباد بن يعقوب عن مشيخته. أقول (و القائل الخوئی) : ظاهر كلام الشيخ أن عباد بن يعقوب هذا مغاير لعباد العصفري، حيث إنه ذكر كلا منهما مستقلا، متصلا أحدهما بالآخر، و ذكر لكل منهما طريقا، و لكن قد عرفت من النجاشي، عن الحسين بن عبيد الله، عن أصحابنا حكاية أن عبادا العصفري هو عباد بن يعقوب، و لا يبعد أن يكون كلام النجاشي ناظرا إلى ما في الفهرست، و

الوجه الثالث: تصحيح السند المتصل في اول التهذيب

قلنا سابقا اذا كان الشيخ نقل خبرا و ابتداء باسم صاحب الكتاب يصح التعويض لكن في هذا الوجه نقول اذا كان سند الشيخ متصل من شيخه الاستاذ الى المعصوم هل يصح التعويض ايضا بطريق الشيخ في الفهرست او لا ؟ السيد الخويي ذهب الى امكان التصحيح بالطريق

اعتراضا عليه في ذكره متعددا. ثم إن الشيخ ذكر أنه عامي، إلا أن جمعا من العامة قالوا: إنه كان رافضيا، و صرح بعضهم بأنه كان صدوقا، و لا يبعد أنه كان يتقي، فيظهر أنه من العامة، و لعل الشيخ لم يطلع على باطنه فقال: إنه عامي. قال المحدث النوري في خاتمة المستدرک، الفائدة الثانية في شرح حال الكتب و مؤلفيها: "و أما كتاب أبي سعيد عباد العصفري، و هو بعينه عباد بن يعقوب الرواجني، ففيه تسعة عشر حديثا، كلها نقية، دالة على تشيعه، بل تعصبه فيه، كالنص على الأئمة الاثني عشر" إلى آخر ما ذكره قدس سره و كيف كان فالرجل ثقة. أما بناء على اتحاده مع عباد أبي سعيد العصفري فواضح و أما بناء على عدم الاتحاد فلوقوعه في أسناد تفسير علي بن إبراهيم.» **انتهى كلام السيد الخوئى.**

الاشكال الثانى للسيد الخوئى على سند ابن طاووس: قال السيد الخوئي: (موسوعة الإمام الخوئي، ج ١١، ص ٧٥) «أضف إلى ذلک: أن ابن طاوس رواها عن علي بن محمد بن يوسف، عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري و ما في فلاح السائل من ذكر الرازي غلط، إذ لا وجود له في الرواة، و صحيحه ما عرفت المطابق للبحار و الفصل بينه أي بين ابن طاوس و بين علي بن محمد أكثر من ثلاثمائة سنة فبينهما واسطة لا محالة و حيث أنها مجهولة فتصبح الرواية مرسلة.» انتهى **قلت**: الظاهر ان الرواية كانت في كتاب و حصل عليه ابن طاووس بسنده عن جده الشيخ الطوسى و لما فرق الروايات سقط اوائل بعض الاسناد فمثلا نرى انه يقول في رواية ايضا هى عن صلاة الغفيلة ما نصه: (فلاح السائل و نجاح المسائل، ص ٢٤٨) «و من الصلوات بين العشاءين ما رويناه بعدة طرق فمنها، بإسنادنا إلى جدي أبي جعفر الطوسي عن ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الشيخ جعفر بن سليمان فيما رواه في كتابه كتاب ثواب الأعمال عن الصادق (ع) عن رسول الله (ص) قال تنفلوا و لو ركعتين خفيفتين فإنهما يوردان دار الكرامة قيل له يا رسول الله و ما معنى خفيفتين قال تقرأ فيهما الحمد وحدها قيل يا رسول الله فمتى أصليها قال ما بين المغرب و العشاء.» انتهى. **قلت**: فعلى هذا تكون الرواية المذكورة متصلة السند من ابن طاووس الى جده الشيخ الطوسى و منه الى ابى غالب الزرارى بتوسط علي بن محمد بن يوسف.

الصحيح العام الى من كان فوق ذلک الراوی الضعيف و سياتی البحث عنه في محله فترقب.

فائدة: تعويض طريق الكشي بطريق الشيخ في الفهرست

قال المحدث النوري: [١]
«و الظاهر من الشيخ في الغيبة، و السيد في الفلاح، أخذ خبر المدح من كتاب أبي طالب القمي، و طريقه (الشيخ) إليه (أبي طالب القمي) صحيح في الفهرست، فلا يضر ضعف طريق الكشي.»
قلت: قال السيد ابن طاووس في الفلاح ما نصه: [٢]
«كقول أبي جعفر (ع) كما رواه القمي قال دخلت على أبي جعفر (ع) في آخر عمره فسمعته يقول جزى الله محمد بن سنان عني خيرا فقد وفى لي.»
و قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة : [٣]
«و منهم ما رواه أبو طالب القمي قال دخلت على أبي جعفر الثاني (ع) في آخر عمره فسمعته يقول جزى الله صفوان بن يحيى و محمد بن سنان و زكريا بن آدم و سعد بن سعد عني خيرا فقد وفوا لي و كان زكريا بن آدم ممن تولاهم.»
و هذه الرواية التی اعتمد عليها الشيخ الطوسي و السيد ابن طاووس هی رواية نقلها بالاصل الكشي مرسلة و هی هكذا: [٤]
«عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني (ع) في آخر عمره فسمعته يقول: جزى الله صفوان بن يحيى و محمد ابن سنان و زكريا بن آدم عني خيرا فقد وفوا لي و لم يذكر سعد بن سعد. قال: فخرجت فلقيت موفقا[٥] فقلت له: ان مولاي ذكر صفوان

---

(١) خاتمة مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج ٤، ص ٧٠
(٢) فلاح السائل و نجاح المسائل، ص ١٢
(٣) كتاب الغيبة للطوسي، ص ٣٤٨
(٤) اختيار معرفة الرجال، ج ٢، ص ٧٩٣
(٥) موفق خادم الامام الرضا (ع)، و المحدث النوری قال في ترجمته: (الخاتمة مستدرک الوسائل،ج٩، ص ١٥٥) موفق مولى أبي الحسن (ع)، في إثبات الوصية للمسعودي، (الی ان قال) قيل: هو بعينه موفق بن هارون المذكور في أصحاب الإمام الرضا (ع) من رجال الشيخ. و في التعليقة: و يظهر منه أي

و محمد بن سـنان و زكريا بن آدم و جزاهم خيرا، و لم يذكر سـعد بن سـعد. قال: فعدت اليه، فقال: جزى الله صـفوان بن يحيى و محمد بن سنان و زكريا ابن آدم و سعد بن سعد عني خيرا فقد وفوا لي.»
و طريق الطوسي الي أبي طالب القمي هكذا:[١]
«عبد الله بن الصـلت، يكنى أبا طالب، القمي له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضـل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبي طالب.»

تقرير كلام المحدث النوري

المحدث النوري يقصـد هنا بتعويض سـند الكشـي بطريق الشـيخ في الفهرسـت حيث ان الشـيخ الطوسـي هو من كتب رجال الكشـي و اختصـره[٢] و عد هذه الرواية من روايات أبي طالب القمي و قال في الفهرسـت لأبي طالب القمي كتاب و لم يسـتثن منه روايات كانت عند الكشـي مثلا و ليسـت في الكتاب الذى يملكه الشـيخ فنعرف ان رواية الكشـي المذكورة سابقا من ضـمن كتاب أبي طالب القمي الذى هو عند الشيخ.

من خبر رجال الكشـي أنه من خدامه، بل و من خواصـه (ع)، و أصـحاب إسـراره. إلى آخره و عن المولى عناية الله في المجمع: أنه عبد أبي الحسـن الرضـا (ع)،و كتب في الحاشـية: يظهر اعتباره كثيرا جدا و خصـوصـيته مع الجواد (ع). انتهى

(١) فهرست الطوسي، ص ٢٩٨

(٢) رجال الكشي مؤلفه أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي و هو تلميذ العياشـي، و هو من طبقة ثقة الإسـلام الكليني و يظهر من معالم العلماء لابن شـهراشـوب أن اسـم الكتاب: معرفة الناقلين عن الأئمة الصـادقين و الموجود منه الان هو ما اختاره و هذبه و رتبه الشيخ الطوسي سنة ٤٥٦ ه، و المعروف باسـم: اختيار معرفة الرجال، لشـيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي قدس سره. و أما أصل رجال الكشي فلا نعلم بوجوده و لو أن هناك بعض الاحتمالات بوجوده في زمن العلامة الحلي و ابن داود، لاختلاف بعض المنقولات فيهما عما هو موجود في الاختيار. انظر: مقدمة كتاب منتهى المقال في أحوال الرجال، ص ٢٠

المبحث الثاني: تعويض طرق الصدوق مع طرق الفهرست

الشيخ الصدوق وقع في مائة و ست عشر طريق، ذكرها الشيخ الطوسي في الفهرست و هذه الطرق الى اصحاب الكتب، و من هذا المبدء اذا كان طريق الصدوق الى ذلک الشخص ضعيف في مشيخة الصدوق و لكن صحيح في الفهرست يمكن هنا تعويض طريق الصدوق مع الفهرست، نجد الشيخ الطوسي يقول في ذكر الطريق الى حميد بن المثنى في الفهرست هكذا: [1]

«حميد بن المثنى العجلي الكوفي، يكنى أبا المغرا الصيرفي، ثقة له أصل. أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن حميد بن المثنى.» انتهى

و رجال هذا الطريق كلهم امامين ثقات الا ان يعقوب بن يزيد مجهول لكن لايضر مع اشتراک بن أبي الخطاب الثقة الامامى معه في نفس الطبقة.

فهنا وقع الشيخ الصدوق في طريق الشيخ الطوسي الى كتاب حميد بن المثنى و من هذه الجهة قال العلماء اذا كان طريق الصدوق الى حميد بن المثنى في مشيخة الفقيه ضعيف فنعوض هذا الطريق الذى ذكره الطوسي مع طريق الصدوق، و علة هذا الامر واضحة حيث ان الطوسي نقل للشيخ الصدوق كتاب حميد بن المثنى بطريق يختلف عن طريقه الذى ذكره اليه في المشيخة و لذا نقول ان الصدوق عنده الى حميد بن المثنى طريقان احدها ذكره في مشيخة الفقيه و الطريق الاخر نقله الى الشيخ الطوسي و الشيخ مقله منه في الفهرست.

---

[1] فهرست الطوسي، ص ١٥٤

المثال الاول: تصحیح طریق الصدوق الی أبي المغراء حمید بن المثنی

قال الشیخ الصدوق:[١]
«و ما كان فيه عن أبي المغراء حميد بن المثنى العجلي فقد رويته عن أبي رحمه الله عن سـعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسـين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسـى، عن أبي المغراء حميد بن المثنى العجلي.» انتهی
و رجال السـند کلهم ثقات امامین الا عثمان ابن عیسـی الواقفی فیکون سـند الصـدوق الی أبي المغراء موثق و لکن یمکن تصـحیح طریق الصـدوق الیه بتعویض طریق الشـیخ الطوسـي الی ابی المغراء الذی یتوسطه الصدوق و ذکرناه في السابق من الفهرست. والی هذا المطلب اشار الشیخ الانصاری في تصحیح روایة عن ابی المغراء في سندها عثمان بن عیسی حیث قال:[٢]
«و لا يبعد عد هذه الرواية صـحيحة من جهة أن طريق الصـدوق إلى كتاب أبي المعزى[٣] مذكور في الفهرسـت بطريق صـحيح أبدل فيه عثمان بن عيسى بصفوان و ابن أبي عمير كليهما.» انتهی
و قال الأعرجي في العدة:[٤]
«و إلى أبي المعزى حميد بن المثنى العجلي، الكوفي، أبوه رضـي الله عنه، عن سـعد، عن ابن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسـى، عنه، و قد حكم العلامة بقوته، لمكان عثمان، نعم له في الفهرسـت طريق صـحيح، و في ذلک أنه قال: أخبرنا به - يعنى كتاب أبي المعزا- عدة من أصـحابنا، عن محمد بن علي بن الحسـين، عن ابن الوليد، عن ابن

---

(١) من لایحضره الفقیه، ج ٤، ص ٤٦٧
(٢) کتاب الصلاة، ج ٢، ص ٦٠
(٣) قد وقع اختلاف بين من ترجم له في كنيته، فمنهم من يقول: أبو المغرا بالعين المعجمة أو أبو المعزاء بالعين المهملة و الالف الممدودة أو أبوالمعزى بالعين المهملة و الياء المقصورة، و قد رجح العلامة المامقاني بالياء المقصورة و هي بمعنى المعز خلاف الضأن. انظر: تنقيح المقال في علم الرجال، ج ٢٤، ص ٣٤٧
(٤) عدة الرجال، ج ٢، ص ٧٨

الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، عنه، و طريق النجاشي إليه أيضا صحيح، فكان مؤيدا، و أبو المعزا ثقة.» انتهى

و قال المولى على بن عبد الله العليارى التبريزى :[١]

«و الى ابى المعزا حميد بن المثنى قوى على ما فى الخلاصة بعثمان بن عيسى و الصحيح ضعفه لكن فى الفهرست ذكر له طريقا الى كتابه صحيحا ينتهى الى ابن ابى عمير و صفوان و النجاشي ايضا روى كتابه فى الصحيح و هو مؤيد على ان فيه سعدا، و قد روى المصنف جميع رواياته فتدبر.» انتهى

و التقي المجلسي تعقيبا على طريق الصدوق الى ابى المغراء في المشيخة قال:[٢]

«و ما كان فيه، عن أبي المغراء حميد بن المثنى، من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام كوفي ثقة ثقة روى فضالة عنه كتابه "النجاشي" الصيرفي ثقة له أصل أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن ابن بابويه، عن ابن الوليد عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، و محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير و صفوان عنه، فيكون صحيحا بثمانية طرق، الفهرست. و أبو المغراء بفتح الميم و سكون الغين المعجمة بعدها راء مهملة مقصورة و قد تمد، و المثنى بالثاء المثلثة و النون المشددة ثقة له أصل، الخلاصة "عن عثمان بن عيسى" كان شيخ الواقفة و وجهها و أحد الوكلاء المستمدين أو المستبدين أو المعتمدين بمال موسى بن جعفر عليهما السلام من أصحاب موسى بن جعفر عليهما السلام، و ذكر نصر بن الصباح قال: كان في يده مال يعني للرضا (ع) فمنعه فسخط عليه قال ثم تاب و بعث إليه بالمال و كان رأى في المنام أنه يموت بالحائر على صاحبه السلام فترک منزله بالكوفة و أقام بالحائر حتى مات و دفن هناک و صنف كتبا، النجاشي. و روى الكشي خبر نصر المذكور، و قال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فضالة بن أيوب و الإقرار له بالفقه، و قال بعضهم مكان فضالة: عثمان بن عيسى و ذكر الشيخ في العدة أن الطائفة عملت بما رواه بنو فضال و الطاطريون، و عبد الله بن بكير،

---

[١] بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، ج ٧، ص ٧٣٠

[٢] روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٤، ص ١٠٩ - ١٠٨

و سماعة، و علي بن أبي حمزة، و عثمان بن عيسى.
و في الفهرست واقفي المذهب (ای عثمان ابن عيسی) له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد عن سـعد، و الحميري، عن أحمد بن محمد، و محمد بن الحسـين بن أبي الخطاب عنه فالخبر موثق كالصحيح[1] (يعنی خبر حميد بن المثنی موثق لوجود عثمان ابن عيسی الواقفی لكنه كالصحيح لاجماع الاصحاب علی تصحيح ما يصح عنه) و الغالب صحة خبره (ای ان طريق الصدوق الی حميد صحيح لا انه موثق) لصـحة طريق الكليني و الشـيخ إليه (الی حميد بن المثنی)، و قلما يوجد خبر عن حميد ذكره المصنف لم يذكره الشيخان صحيحا، مع إنا ذكرنا صـحة طريق المصـنف إليه أيضـا (يقصـد نقله لعبارة الفهرست).» انتهی

فوائدة مهمة في شرح كلام المجلسي

الفائدة الاولی: عبارة (**فيكون صـحيحا بثمانية طرق**) من المجلسـي و يقصد بها ان للشيخ الصدوق ثمانية طرق صحيحة الی ابی المغراء و سوال هو ما هی هذه الثمانية طرق الصحيحة؟
و للجواب نقول الطرق المؤخوذة من فهرست الشيخ كالتالی:

١. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثنی
٢. الصـدوق، عن بن الوليد، عن الصـفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيی عن حميد بن المثنی
٣. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثنی
٤. الصدوق، عن بن الوليد، عن الصفار، عن بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيی عن حميد بن المثنی

---

(١) الموثق كالصـحيح، و هو الحديث الذی ما يكون كل واحد من رجال سـنده ثقة ولم يكن الكل إماميا، ولكن كان غير الإمامي ممن يقال في حقه: "اجتمعت العصـابة على تصـحيح ما يصح عنه" كـ: عثمان ابن عيسـى، أو واقعا بعد من قيلت هذه الكلمة في حقه. انظر: ميراث حديث شيعه، ج ١٥، ص ٣٩٣

هذه اربعة طرق و الطريق الخامس طريق الصدوق في مشيخة الفقيه، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، هو نفسه محمد بن الحسين في طريق الشيخ الطوسي في كتاب الفهرست فيحصل للصدوق طرق اخرى صحيحة لابى المغراء وهى كاتالى:

٥. الصدوق، عن ابى رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير عن حميد بن المثنى

٦. الصدوق، عن ابى رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن بن أبي الخطاب عن صفوان بن يحيى عن حميد بن المثنى

و الطريق السابع هو من تلفيق طريق الشيخ الصدوق مع طريق النجاشي فان النجاشي ينقل كتابه بتوسط سعد ابن عبدالله و سعد ابن عبدالله نقل كتاب ابى المغرا للشيخ الصدوق بالطريق المذكور في المشيخة و عند سعد ابن عبدالله طريق آخر مذكور في النجاشي و عبارته هكذا: [1]

«حميد بن المثنى أبو المغراء العجلي مولاهم روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام، كوفي ثقة ثقة كتابه أخبرناه أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا العطار عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم و الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء بكتابه.»

فيكون الطريق السابع للصدوق هكذا: «الصدوق عن ابى رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم و الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء.» و لا يخفى كون الطريق السابع هو طريقين اخرين للصدوق وهى :

١. الصدوق عن ابى رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبي المغراء.

٢. الصدوق عن ابى رحمه الله عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن فضالة، عن أبي المغراء.

انتهت الثمانية طرق التى ذكرها المجلسي و لا يخفى عليك دقته و كثرة تتبعه رحمه الله و اغلب ظنى ان كل كتاب روضة المتقين حافل بالآراء المبتكرة و الجديدة التى لم يسبقه اليها احد.

---

[1] رجال النجاشي، ص: ١٣٣

الفائدة الثانية من كلام المجلسي: في عبارة **(لصحة طريق الكليني)** من كلام المجلسي المذكور و يقصد بها ان للكلينى سند صحيح الى ابى المغراء في كتاب الكافي و السند الصحيح في الكافي هو طريق صحيح الى كتاب ابى المغراء لان الكليني ينقل الاحاديث عن كتب الاصحاب. و اذا نقل حديث عن رجل فهذا يعنى طريق الى كتاب ذلک الرجل و للشيخ الصدوق طريق صحيح الى كل كتب الكليني الكافي و الكتب التى كانت في خزانته فنضم طريق الصدوق الى الكليني و نضيف طريق الكليني الى ابى المغراء فينتج طريق صحيح الى ابى المغراء للصدوق يمر بالكليني و لهذه الطريقة شرح يطول سياتى بحثه في ما بعد. طريق الكليني الصحيح الى كتاب ابى المغراء: [1]
«عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد (الاشعرى) عن الحسين بن سعيد (الأهوازي) عن أبي المغراء عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: رخص رسول الله ص للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل و يرموا الجمار بليل و أن يصلوا الغداة في منازلهم فإن خفن الحيض مضين إلى مكة و وكلن من يضحي عنهن.» انتهى
و عدة الكليني عن الاشعرى كما نقل عنه النجاشي هى: [2]
«قال أبو جعفر الكليني: كل ما كان في كتابي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم محمد بن يحيى و علي بن موسى الكميذاني و داود بن كورة و أحمد بن إدريس و علي بن إبراهيم بن هاشم.»انتهى
و اما طريق الصدوق الى كل كتب الكليني فهو: [3]
«و ما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني و علي بن أحمد بن موسى و محمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم عن محمد بن يعقوب الكليني، و كذلک جميع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عنه عن رجاله.» انتهى
الفائدة الثالثة من كلام المجلسي : عبارة **(قلما يوجد خبر عن حميد ذكره المصنف لم يذكره الشيخان صحيحا)** من المجلسي و يقصد بها

---

(١) الكافي، ج ٤، ص ٤٧٤
(٢) رجال النجاشي، ص: ٣٧٨
(٣) من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٥٣٤

ان روايات ابى المغراء التى ذكرها الصدوق في كتابه متنها مذكور في كتاب التهذيب للشيخ و الكافي للكلينى و لكن بطريق مختلف و صحيح في الكتابين و هذا نوع اخر من تصــحيح الروايات ســنشــير اليه في بحث: الطريقة الذى سماها الإيرواني بالثالثه فترقب لذلک.

المثال الثاني: تصحيح طريق الصدوق الى ابن شاذان صاحب كتاب العلل

قال الصدوق في ذكر طريقه الى الفضل بن شاذان: [١]
«و ما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا (ع) فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار رضي الله عنه عن علي ابن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري، عن الرضا (ع).» انتهى

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٥٧

و فيه مجاهيل فمثلا قال الخويي في حق ابن قتيبة [١] في رواية بحث سندها:[٢] «أقول علي بن محمد بن قتيبة لم يوثق، فالرواية لا يعتمد عليها.»
قلت : و هكذا عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري[٣]على المشهور حيث لم يرد في حقه توثيق الا ترضى الصدوق عليه و حيث لم يعتبره بعض

---

(١) وثقه المحدث النوري قائلا: (الخاتمة مستدرک الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٧) «و الثاني (ای ابن قتيبة) من مشايخ أبي عمرو الكشي، و عليه اعتمد في رجاله كما في النجاشي، قال: و هو أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان و رواية كتبه، و في من لم يرو عنهم (ع): تلميذ الفضل بن شاذان، نيشابوري، فاضل. و يروي عنه أيضا شيخ القميين: أحمد بن إدريس، و أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري المرعشي الذي قالوا في ترجمته: كان من أجلاء هذه الطائفة و فقهائها، و كان فاضلا أديبا عارفا فقيها زاهدا و رعا، كثير المحاسن، دينا، يروي عنه شيوخ أصحابنا، كالمفيد، و ابن الغضائري، و التلعكبري، و أحمد بن عبدون و يروي هو كتب الفضل بن شاذان بتوسط علي بن محمد بن قتيبة، و من هنا ذكره العلامة في القسم الأول، و قال في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: روى الكشي حديثا صحيحا عن علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: حدثني عبد العزيز بن المهتدي و كان خير قمي رأيته إلى آخره. و في حديث صحيح: عن علي بن محمد القتيبي، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن الحسن الواسطي إلى آخره. و حيث وصف الحديث بالصحة فلا بد من كون رجال سنده ثقات، و الصحة بالمعنى الجديد، لعدم احتمال المصطلح القديم فيهما كما لا يخفى، و كذا ذكره صاحب الحاوي في قسم الثقات، و هو الحق الذي لا مجال للتأمل فيه.»

(٢) معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣١٥

(٣) و ثقه المحدث النوری قائلا: (خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٤، ص ٤٥٢)«هو من مشايخه (ای مشايخ الصدوق) المعروفين الذين اعتمد عليهم كثيرا مترضيا، و قال العلامة في التحرير: روى ابن بابويه في حديث صحيح: عن الرضا (ع) أنه سئل: يا ابن رسول الله، قد روي لنا عن آبائک فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات الخبر. و الصدوق رواه عنه، و في المدارک بعد نقل الخبر: و أقول: إن عبد الواحد بن عبدوس و إن لم يوثق صريحا لكنه من مشايخ الصدوق المعتبرين، الذين أخذ عنهم الحديث، فلا يبعد الاعتماد على روايته، انتهى. و كفى به مصححا مع ما علم من مداقته في السند، و تبعه جماعة، و قد ذكرنا في الفائدة السابقة ما يوضح ما اختاروه و روى الشيخ في التهذيب بإسناده: عن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبدوس، قال: أوصى رجل بتركته متاع و غيره لأبي محمد (ع)، فكتبت إليه

العلماء امارة للوثوق، فطريق الصدوق في المشيخة الى كتاب العلل لابن شاذان ضعيف على المشهور.
و هنا نحتاج الى تعويض بطريق اخر و هو طريق الشيخ الى ابن شاذان الذى يمر بالشيخ الصدوق في الفهرست. قال الشيخ في ترجمة الفضل بن شاذان: [1]
«أخبرنا برواياته و كتبه أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل. و رواها محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل.»
اقول: الطريق الاول يمر بعلي بن محمد بن قتيبة و قد تقدم الكلام فيه و ان كان طريق الصدوق هنا لا يمر بعبد الواحد بن عبدوس و الطريق الثاني يمر بقنبر بن علي بن شاذان أبى نصر حفيد ابن شاذان و هو و ابوه على بن شاذان و هؤلاء محل خلاف العلماء فمن يرا وثاقتهم عوض الطريق الثاني للشيخ مع طريق الصدوق في المشيخة و هكذا فعل الكلباسى في كتابه حيث قال:[2]
«و أيضا طريق الصدوق في الفقيه إلى الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا (ع) ضعيف، لكن الشيخ في الفهرست ذكر طريقا صحيحا إلى روايات الفضل و كتبه بتوسط الصدوق فيستخرج منه طريق صحيح للصدوق إلى الفضل.» انتهى
نعم من لم يوثق قنبر و اباه لم يجوز له التعويض هنا، كما اشار الى هذا الامر السيد الخويى، حيث قال:[3]
«انها ضعيفة السند لضعف طريق الصدوق الى الفضل بن شاذان، فان له اليه طريقين كلاهما ضعيف أحدهما بعبد الواحد بن عبدوس و ابن قتيبة، و الآخر بجعفر بن علي بن شاذان.»
قلت: جعفر في كلام السيد الخويي هو تصحيف قنبر.

الخبر. و الظاهر أنه والد عبد الواحد، و ليس له ذكر في الرجال، لكن رواية ابن فضال عنه يدل على مدح يقرب من الوثاقة.»

[1] فهرست الطوسي ص ٣٦٣

[2] الرسائل الرجالية، ج ٤، ص ٢٧٨

[3] موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢٢، ص ٢٦٠

و قال المولی علی بن عبد الله العلياری التبريزی: [١]
«و كذا الی الفضل بن شاذان ضعيف من العلل التی ذكرها عن الرضا (ع) فيه عبد الواحد بن عبدوس النيسابوری العطار (رضی الله) عنه و هو غير مذكور، و علی بن محمد بن قتيبة و لم يصـــرح بالتوثيق لكنه معتمد، و فی الفهرسـت عن الفضـل بن شـاذان اخبرنا بكتبه و رواياته ابو عبد الله عن محمد بن علی بن الحســين عن محمد بن الحســن عن احمد بن ادريس عن علی بن محمد بن قتيبة عن الفضـل بن شـاذان، و رواها محمد بن علی بن الحســين عن حمزة بن محمد العلوي عن ابی نصر قنبر بن علی بن شاذان عن ابيه الفضل، و الاول صحيح و الثانی مؤيد، فتدبر.» انتهی

فائدة في وثاقت قنبر بن علی بن شاذان و ابيه

المحدث النوري وثق قنبر بن علی بن شـــاذان و اباه علی بن شـــاذان قائلا: [٢]
«قنبرة بن علي بن شـــاذان أبو نصـــر، من مشـــايخ حمزة بن محمد العلوي، شـــيخ الصـــدوق، في رجال ابن داود: جليل القدر و هو من كلامه لا من غيره كما توهمه أبو علي. و قال التقي المجلســـي: يظهر من العيون توثيقه في ذكر رســالة المأمون، و كذا توثيق أبيه و هو كما قال بناء على ما أسـسـناه في بعض الفوائد السـابقة، و عليه فلا وقع لما أورد عليه أبو علي، فلاحظ.»

كلام العلامة تقي المجلسي

قال المجلسـي الاول محشيا على كتاب نقد الرجال ما نصـه: [٣] «علي بن شاذان أبو قنبر، يظهر من الصدوق توثيقه مع توثيق ابنه قنبر، م ت.»

---

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، ج١، ص ٤٦٢
(٢) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٨، ص ٣٢٢
(٣) نقد الرجال، ج ٣، ص: ٢٧٠

و قال في حاشية اخرى منه:[1] «يظهر من العيون توثيقه في ذكر رسالة المأمون، و كذا توثيق أبيه، م ت.» و قال محقق الكتاب في شرح رمز (م ت):[2]

«علما ان حواشـي و تعليقات التقي المجلسـي تنقسم الى قسمين: الأول: ما نقله نصا من المصادر من إضافات على ما ذكره المصنف و رمزنا لحاشيته هنا بـ: "م ت". الثاني: تعليقات خاصة به رمز لها هو بـ: "م ح ق ی".» انتهی

و رواية عيون اخبار الرضا هی رواية رواها الشـيخ عن ابن عبدوس مفصلة معروفة برسالة الرضا الى المأمون ثم روی رواية ثانية عن قنبر عن ابيه و لكن فيها تغييرات قليلة، الصدوق ذكرالرواية الثانية ثم قال رواية ابن عبدوس اصح من الثانية مما يدل على ان الثانية ايضا صحيحة فتصح الواسطة فيها ايضا الذين هم قنبر و ابيه علی بن شاذان. الرواية هكذا: [3]

«حدثني بذلک حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) قال حدثني أبو نصر قنبر بن علي بن شاذان عن أبيه عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) إلا أنه لم يذكر في حديثه أنه كتب ذلک إلى المأمون و ذكر فيه الفطرة مدين من حنطة و صاعا من الشعير و التمر و الزبيب و ذكر فيه أن الوضوء مرة مرة فريضة و اثنتان إسباغ و ذكر فيه أن ذنوب الأنبياء (ع) صغائرهم موهوبة و ذكر فيه أن الزكاة على تسعة أشياء على الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الإبل و البقر و الغنم و الذهب و الفضة. و حديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس رضي الله عنه عندي أصح و لا قوة إلا بالله.» انتهی

دليل اخر على وثاقته: يظهر من كلام الصدوق انه كل من ينقل عنه في كتبه فهو ثقة و الرواية صحيحة حيث يقول أنه كل ما لم يصححه شيخه محمد بن الحسن فهو لا يذكره في مصنفاته. قال الصدوق في كتاب الفقيه:[4]

---

(١) نفس المرجع، ج ٤، ص ٥٥
(٢) نفس المرجع، ج ١، ص ٣٥
(٣) عيون أخبار الرضا (ع)، ج ٢، ص ١٢٧
(٤) من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٩٠

«و أما خبر صلاة يوم غدير خم و الثواب المذكور فيه لمن صامه فإن شيخنا محمد بن الحسن رضي الله عنه كان لا يصححه و يقول إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني و كان كذابا غير ثقة و كل ما لم يصححه ذلک الشيخ قدس الله روحه و لم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروک غير صحيح.» انتهى

و ابن شاذان و ابوه ممن ذكروا في مصنافات الصدوق و لم ينص الصدوق علی تضعيفهم بعد روايته عنهم، كما فعل مثلا هنا:[1]

«و بعد ذكر خبر عن محمد بن عبد الله المسمعي: كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه سيء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي هذا الحديث، و إنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة و قد قرأته عليه فلم ينكره و رواه لي.» انتهی

التفاته: لا يخفی ان سند الشيخ الصدوق الی ابن شاذان في كتاب العلل في رواية رسالة المأمون التی سبقت هو بنفسه السند الثاني للشيخ الطوسي الی كتب ابن شاذان في الفهرست و هذا يدل علی كثرة الطرق عند الصدوق لابن شاذان و منها يمكن استفادة الاستفاضة لكل كتب ابن شاذان عند الصدوق، فتامل.

عود علی بدء

و علی هذا الاساس اعتبر تقي المجلسي، طريق الصدوق الی ابن شاذان حسن كالصحيح في الفهرست، قائلا: [2] «و علی ما ذكرناه من طريق الفهرست فالخبر صحيح كما ذكره جماعة أو حسن

---

(١) عيون أخبار الرضا (ع)، ج ٢، ص ٢٢

(٢) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٤، ص ٢٢٤

کالصحیح[1].» انتهی و صاحب الوسائل ذکر طرق کثیرة من الصدوق الی ابن شاذان في خاتمة کتابه قائلا: [2]
«و من ذلک طریقه إلی الفضل بن شاذان فیما ذکره عن الرضا (ع) من العلل و قد رواه في عیون الأخبار عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النیسابوري، عن علي بن محمد بن قتیبة النیسابوري عن الفضل بن شاذان النیسابوري و عن الحاکم أبي محمد جعفر بن نعیم بن شاذان عن عمه محمد بن شاذان عن الفضل بن شاذان. و رواه في العلل بالسند الأول. و من ذلک طریقه إلی الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) في کتابه إلی المأمون و قد رواه في عیون الأخبار بالسند الأول و الثاني جمیعا و رواه أیضا عن حمزة بن محمد العلوي عن قنبر بن علي بن شاذان عن أبیه عن الفضل بن شاذان.» انتهی
لا یخفی ان هذه الطرق بعضها اسانید و بعضها طرق و لکن اعتبر الشیخ حر العاملی کلها طرق لما بیناه انهم یعتبرون السند لحدیث واحد طریق الی کتب ذلک الراوی و یحصل هنا من کثرة طرق الصدوق لکتب الفضل ابن شاذان نوع استفاضة و منع عن اتفاق الرواة علی الکذب فتامل. و لاجل هذا قلنا في اول بحثنا ان هذا الکتاب بصدد اثبات تواتر روایات القدماء و لیس تصحیح احادیثم رضوان الله علیهم فتدبر.

المثال الثالث: طریق الصدوق الی یونس بن عبدالرحمن

الصدوق لم یذکر طریقا الی یونس بن عبدالرحمن في المشیخة لکن وقع في طریق الشیخ الی یونس في کتاب الفهرست. قال الشیخ في الفهرست:[3]

---

(١) الحسن کالصحیح: و هو ما کان رجال سنده إمامیا، وکان البعض ممدوحا بمدح معتمد غیر بالغ إلی حد الوثاقة والباقي ثقة، مع کون مدح ذلک البعض تالیا بمرتبة الوثاقة ککونه "شیخ الإجازة" وکذا لو کان الکل کذلک، أو کان البعض الممدوح واقعا بعد من یقال في حقه: "إنه ممن اجتمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه" کابن أبي عمیر. انظر: میراث حدیث شیعه، ج ١٥، ص ٣٩٤

(٢) وسائل الشیعة، ج ٣٠، ص ١٢١

(٣) فهرست الطوسی، ص ٥١١

«يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، له كتب كثيرة، أكثر من ثلاثين، و قيل: إنها مثل كتب الحسين بن سعيد، و زيادة كتاب جامع الآثار، و كتاب الشرائع، و كتاب العلل، و كتاب اختلاف الحديث، و مسائله عن أبي الحسن موسى (ع). أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) عن محمد بن الحسن و عن أحمد بن محمد بن الحسن عن أبيه. و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري و علي بن إبراهيم و محمد بن الحسن الصفار كلهم، عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار و صالح بن السندي، عن يونس. و رواها محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) عن حمزة بن محمد العلوي و محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل و صالح، عن يونس. و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس. و قال محمد بن علي بن الحسين (الصدوق) سمعت محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله يقول كتب يونس التي هي بالروايات كلها صحيحه يعتمد عليها إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد و لم يروه غيره، فانه لا يعتمد عليه و لا يفتى به.» انتهى

و قال صاحب الجواهر حول رواية عن يونس ما نصه: [1]

«و عن العلامة[2] "طريقه إلى يونس صحيح على ما ذكره الشيخ في الفهرست و إن لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه" و حينئذ فالرواية صحيحة فما في المسالک "من أنها ليست من الصحيح فليس إلى تكلف ردها إلى الأصول ضرورة" في غير محله.»

المبحث الثالث: التعويض بطرق أبی غالب الزراري

رسالة أبی غالب الزراري و اسمه الكامل أبو غالب أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني قال الشيخ السبحانی في بيان هذه الرسالة: [3]

---

(١) جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج ٤٣، ص ٨٧

(٢) قال محشى كتاب الجواهر مانصه: لم أجد هذه العبارة في الخلاصة و لكنها موجودة في جامع الرواة ج ٢ ص ٥٤٢

(٣) كليات في علم الرجال، ص: ٧٢

«و هذه الرسالة في نسب ال أعين، و تراجم المحدثين منهم، كتبها أبو غالب الى ابن ابنه محمد بن عبد الله بن أبي غالب. و هي إجازة منه سنة ٣٥٦ ه، ثم جددها في سنة ٣٦٧ ه، و توفي بعد ذلک بسنة أي سنة ٣٦٨ ه و كانت ولادته سنة ٢٨٥ ه. ذكر في تلک الرسالة بضعة و عشرين من مشايخه، منهم: جده أبو طاهر الذي مات سنة ٣٠٠ و منهم: عبد الله بن جعفر الحميري الذي ورد الكوفة سنة ٢٩٧ه. و في أواخر الرسالة ذكر فهرس الكتب الموجودة عنده، التي يرويها هو عن مؤلفيها، و تبلغ مائة و اثنين و عشرين كتابا، و جزء، و أجاز لابن ابنه المذكور روايتها عنه و قال: "ثبت الكتب التي أجزت لک روايتها على الحال التي قدمت ذكرها". قال العلامة الطهراني: "و في هذا الكتاب تراجم كثيرة من ال أعين الذين كان منهم في عصر واحد أربعون محدثا. قال فيه: و لم يبق في وقتي من ال أعين أحد يروي الحديث، و لا يطلب العلم، و شححت على أهل هذا البيت الذي لم يخل من محدث أن يضمحل ذكرهم، و يدرس رسمهم، و يبطل حديثهم من أولادهم".»
انتهى كلام الشيخ السبحاني
هذه الرسالة تشتمل على قسمين القسم الاول في تاريخ ال أعين فابى غالب اعتمد على جمع أسماء من ينتمي إلى ال زرارة بن أعين من أعلام و رجال و رواة للحديث، و شرح أحوالهم، و بما أنه احتوى على معلومات هامة عن اعلام هذا البيت، فإن القسم الاول من هذا الكتاب يدخل في عداد الكتب الرجالية. و اما القسم الثاني فانه يحتوى على فهرست أبى غالب الزراري حيث ان ابنه لم يكن من اهل العلم فخشى ان تضيع طرقه الى اصحاب الكتب التى تحتويها خزانة كتبه فكتب طريقه الى اصحاب تلک الكتب التى ورثها لابن ابنه محمد بن عبيد الله بن أحمد.

و من حيث ان هذه الرسالة كما قلنا تشتمل على جملة من الطرق الى بعض اصحاب الكتب و الشيخ له طريق صحيح الى جميع كتب و روايات ابى غالب فتصبح جميع طرق ابى غالب طرقا للشيخ الطوسي ايضا.

قال الشيخ الطوسي في الرجاله: [1]

---

(1) رجال الطوسي، ص ٤١٠

«أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين بن سنسن الزراري الكوفي، نزيل بغداد، يكنى أبا غالب، جليل القدر، كثير الرواية، ثقة، روى عنه التلعكبري و سمع منه سنة أربعين و ثلاثمائة، و له مصنفات ذكرناها في الفهرست، و أخبرنا عنه محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) و الحسين بن عبيد الله (الغضائرى) و أحمد بن عبدون.» انتهى

و قال الشيخ في الفهرست: [1]

«أخبرنا بكتبه و رواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله و أحمد بن عبدون و غيرهم، عنه بكتبه و رواياته و قال الحسين بن عبيد الله: قرأتها سائرها عليه عدة دفعات.» انتهى

مثال: تعويض طريق الشيخ الطوسي مع طريق أبی غالب الزراري

قال الشيخ في ذكر الطريق الی كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي: [2]

«له من الكتب كتاب الجامع أخبرنا به عدة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون و غيرهم عن أحمد ابن محمد بن سليمان الزراري.» انتهى

و قال ابوغالب في رسالته: [3] «كتاب جامع البزنطي حدثني به خال أبي محمد بن جعفر و عم أبي علي بن سليمان عن محمد بن الحسين عن البزنطي.» انتهى

فيحصل من ضمن طريق الشيخ الی ابی غالب و طريق ابی غالب الی البزنطي طريق جديد للشيخ الی البزنطي. قال السيد بحر العلوم حول هذه الطريقة من التعويض: [4]

«و قد ذكر (الشيخ) فيها (مشيخة التهذيبين) جملة من الطرق الی أصحاب الأصول و الكتب ممن صدر الحديث بذكرهم، و ابتدأ

---

(١) فهرست الطوسي، ص ٧٥

(٢) نفس المرجع، ص ٥٠

(٣) رسالة أبي غالب الزراري، ص ١٦٨

(٤) الفوائد الرجالية، ج ٤، ص ٧٥

بأسمائهم و لم يستوف الطرق كلها، و لا ذكر الطريق الى كل من روى عنه بصورة التعليق، بل ترك الأكثر لقلة روايته عنهم، و أحال التفصيل على فهارس الشيوخ المصنفة في هذا الباب و زاد في التهذيب الحوالة على كتاب الفهرست الذي صنفه في هذا المعنى، و قد ذهبت فهارس الشيوخ بذهاب كتبهم. و لم يبق منها الآن إلا القليل، كمشيخة الصدوق، و فهرست الشيخ الجليل أبي غالب الزراري. و يعلم طريق الشيخ منهما بوصل طريقه (طريق الشيخ) اليهما (الصدوق و أبي غالب الزراري) بطريقهما الى المصنفين.»

و قال الشيخ الكلباسی:[١]

«تركيب الأسانيد[٢] مع الأسانيد التي ذكرها المحدث النبيل و الثقة الجليل أبو غالب الزراري في رسالته المعروفة، إلى غير واحد من الكتب التي ذكرها فيها، كما أن في طريق الشيخ إلى العيص بن القاسم، ابن أبي جيد هو غير موثق لو لم نقل بثبوت وثاقته و نظرائه، من مشائخ الإجازة، كما هو أبعد الرأيين. فيرجع إلى الرسالة.» انتهى

قوله: فيرجع إلى الرسالة قلت: ای رسالة ابی غالب لان طريق الشيخ اليها لم تشتمل على ابن ابی جيد.

اشكال الكلباسی على هذه الطريقة

الكلباسی بعد ان ذكر امكان تعويض اسناد الشيخ مع مشيخة الفقيه و رای المجلسي في هذا الامر قال:[٣]

«و يشكل بأن من المعلوم، أن الوسائط بين الشيخ و الصدوق، مشائخ الإجازة، لظهور ثبوت كتب الصدوق، فلا فائدة في إثبات توسطهم و عدالتهم. مضافا إلى ما فيه من الإشكال المتقدم: من أنهم وسائط إلى كتبه و رواياته المذكورة في كتبه، و المفروض أن الرواية المذكورة، غير مذكورة في كتبه. فثبوت صحة السند إليه، متوقف على كونه من مرويات الصدوق، و كونه من مروياته، متوقف على ثبوت صحة السند إليه، و هذا دور ظاهر.» انتهى

---

(١) سماء المقال في علم الرجال ص ١٢٨

(٢) من هنا يظهر ان الكلباسی كان يسمى الطريقة الذى نبحث فيها بتركيب الاسانيد.

(٣) سماء المقال في علم الرجال، ص ١٢٨

قلت سیاتی جواب هذا الاشکال و هو اشکال الدور و هل هو صحیح او لا، فترقب و انتظر.

تصحیحات المحدث النوري

المحدث النوري في خاتمة المستدرک[١] في رسالة تصحیح الاسانید[٢] التی نقلها عن الأردبیلي، اضاف علیها بعض التصحیحات و هی تصحح عدة طرق للشیخ الطوسي بواسط طریق ابی غالب الی صاحب الکتاب و نحن نذکرها هنا و نشرح واحدة منها علی سبیل التطبیق:

الاول:[٣]

«و إلی الحسن بن ظریف: (الی ان قال المحدث النوري) قلت (و

---

(١) المحدث النوری کتب اثنی عشر فائدة في خاتمة کتاب مستدرک الوسائل و مواضیع هذه الفوائد هی کالتالی: الفائدة الاولی : حول الکتب المعتمدة، الفائدة الثانیة: صحة الکتب المعتمدة و وثاقة مؤلفیها الفائدة الثالثة: طرق المؤلف إلی مشایخه الفائدة الرابعة: فیما یتعلق بکتاب الکافي الفائدة الخامسة : طرق الشیخ الصدوق في کتاب الفقیه، الفائدة السادسة : طرق الشیخ الطوسي في التهذیب، الفائدة السابعة: حول أصحاب الإجماع، الفائدة الثامنة: أمارة عامة لوثاقة المجاهیل من أصحاب الإمام الصادق (ع)، الفائدة التاسعة: في إرجاع الأحادیث الحسنة إلی الصحیحة، الفائدة العاشرة: الرواة الثقات و الممدوحین، الفائدة الحادیة عشرة: موقف الأخباریین من حجیة القطع، الفائدة الثانیة عشرة: في شرف علم الحدیث الشریف.

(٢) و ان کان المعروف ان ما نقله المحدث النوری هی رسالة تصحیح الاسانید للاردبیلی لکن الظاهر انه لم توجد النسخة الاصلیة لهذه الرسالة و لیس ما ذکره المحدث النوری عین تلک الرسالة کما قیل بل هو ایضا اختصرها و علق علیها. قال المحث النوری في مقدمة المجلد الذی نقلها فیه : ثم إنه (رحمه الله) وضع مشیخة، ذکر فیها طرق الشیخ في المشیخة و الفهرست، و أشار إلی الصحة، و الضعف، و الخلاف، من غیر إشارة إلی ما یظهر من طرقه في الأسانید، و لکن فارس هذا المیدان العالم الجلیل المولی الحاج محمد الأردبیلي، جمع في رسالته التي سماها (بتصحیح الأسانید) و ذکر مختصرها في جامعه ما فیهما و ما یظهر من أسانید الکتابین، و نحن نورد ما أورده، لما فیه من الفوائد ما لا تحصی، جزاه الله تعالی عن العلماء الراسخین، بل الإسلام و المسلمین، خیر جزاء المحسنین. قال (رحمه الله) في صدر الرسالة بعد کلمات: فطمحت النظر إلی أحادیث کتابَي التهذیب و الاستبصار... الی اخره.

(٣) الخاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٩٤

القائل النوري): يروي عنه عبد الله بن جعفر و روى عنه، عنه أبو غالب الزراري في الرسالة كتابه في الديات و طريقه إليه صحيح كما مر»

الثاني: [١]

«و إلى داود بن سرحان (الى ان قال) قلت: و إليه في الفقيه صحيح بالاتفاق، و كذا في رسالة أبي غالب الزراري»

الثالث: [٢]

«و إلى العيص بن القاسم (الى ان قال) قلت: و إليه في الفقيه صحيح بالاتفاق، و مثله طريق أبي غالب الزراري إليه في رسالته.»

الرابع: [٣]

«و إلى المثنى بن الوليد الحناط (الى ان قال) قلت: و إليه في النجاشي، و في أول كتابه الموجود موثق و يظهر من رسالة أبي غالب الزراري أنه يرويه عن جده محمد بن سليمان، عن الحسن بن محمد الطيالسي، عن الحسن بن علي الخزاز المذكور»

الخامس: [٤]

«و إلى يونس بن عبد الرحمن (الى ان قال) و في رسالة أبي غالب الزراري في ذكر طرقه إلى ما كان عنده من الكتب كتاب الزكاة ليونس حدثني به الحميري، عن محمد بن عيسى، عن يونس إلى ان قال كتاب الجامع ليونس بن عبد الرحمن و هو جامع الآثار، أربعة أجزاء حدثني به خال أبي أبو العباس الرزاز، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عنه و حدثني به أيضا أبو العباس الحميري»

تعويض طريق الشيخ الى عيص بن القاسم مع طريق أبى غالب الزراري

هنا نشرح طريق الشيخ للعيص بن القاسم قال الطوسي في الفهرست: [٥]

---

(١) نفس المرجع، ص ١٣٥
(٢) نفس المرجع، ص ٢٤٧
(٣) نفس المرجع، ص ٢٦٣
(٤) نفس المرجع، ص ٣٦١ - ٣٦٥
(٥) فهرست الطوسي، ص ٣٤٧

«العيص بن القاسم له كتاب أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار و الحسن بن متيل عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير و صفوان، عن العيص.»
و هذا الطريق ضعيف بابن ابى جيد و لكن لابى غالب طريق صحيح الى روايات العيص بن القاسم حيث قال في رسالته: [1]
«كتاب عيص بن القاسم و يعقوب بن شعيب حدثني به عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عيص و عن يعقوب بن شعيب.»
و كانت عند ابى غالب نسخة اخرى من كتاب عيص ابن القاسم: [2]
«نسخة أخرى للعيص بن القاسم حدثني بها حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن هشام و علي بن رباط و صفوان بن يحيى عن العيص.»
و بهذة الطريقة نحصل على طرق جديدة و صحيحة للشيخ الطوسي الى عيص ابن القاسم هكذا:
الطريق الاول: المفيد و الغضائري و ابن عبدون و غيرهم عن أبى غالب الزراري عن عبد الله بن جعفر عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عيص.
الطريق الثاني : المفيد و الغضائري و ابن عبدون و غيرهم عن أبى غالب الزراري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن هشام و علي بن رباط و صفوان بن يحيى عن العيص.

---

[1] رسالة أبى غالب الزرارى، ص ١٦١
[2] نفس المرجع، ص ١٧١

تطبيق السيد السيستاني

و من العلماء المعاصـــرين الذين طبقوا هذا الوجه من التعويض هو السيد السيستاني، نقل الشيخ آصف محسني القندهاری[١] عنه ذلک حيث قال:[٢]

«ثم قال السيد السيستاني طال عمره إن هنا وجهين آخرين لتصحيح هذا الأسناد (يقصد بالاسناد هو طريق الشيخ الی علی بن الحسن ابن فضال): (و الآصف محسني ذكر دليلين للسيد السيستاني و الدليل الأول للمرجع السيستاني ياتی البحث عليه في ما بعد) الثاني: إن طريق الشيخ إلى كتب أحمد بن محمد بن سليمان أبي غالب الزراري و رواياته معتبر، كما في الفهرست، و الزراري روی كتب ابن فضال، كما يستفاد ذلک من رسالته. أقول (و القائل الشيخ آصف محسني): صحة هذا الوجه موقوفة علی امور ثلاثة:

١. إحراز انتساب نسخة الرسالة الموجودة إلى مؤلفها الزراري بأي وجه كان، و فيه بحث.

٢. صحة سند مؤلفها إلى علي بن الحسن بن فضال، و هذا غير مذكور

---

(١) **مختصر عن حياة الشيخ آصف محسنی:** ولد آية الله الشيخ محمد آصف المحسني القندهاري في (٢٢ من محرم الحرام عام ١٣٥٤ ق / ٢٦ ابريل عام ١٩٣٦ م) في الناحية الاولى من مدينة قندهار. سافر عام ١٣٣٢ إلى النجف الأشرف، فأكمل في عامين و نصف دروس السطوح. ثم دروس خارج الفقه و الأصول، و تتلمذ عند كبار الشخصيات و المراجع العلمية، أمثال: آية الله العظمى السيد محسن حكيم، و آية الله الشيخ حسين الحلي، وآية الله السيد عبد الاعلى السبزواري، و آية الله العظمى الخوئي.

عاد المحسني بعد اثني عشر عاما قضاها في الدراسة في النجف الأشرف إلى أفغانستان، فأسس حسينية في مدينة قندهار، ومدرستها العلمية، فأطلقت على المدرسة الدينية لقب "الشيخ محمد آصف القندهاری"، وقام بتدريس العلوم الدينية فيها. هذا وكان آية الله المحسني أحد من قياديي جهاد الشعب الأفغاني ضد قوات الاتحاد السوفيتي السابق. له كتب و مقالات عديدة منها "مشرعة بحار الأنوار" و "حدود الشريعة" و"توضيح المسايل سياسی " (توضيح المسائل السياسية) و "فقه المسائل الطبية" و "توضيح المسايل جنگی" (توضيح المسائل الحربية) و "فوايد دين در زندگی" (فوائد الدين في الحياة) و "متافيزيک" (مابعد الطبيعة) و "صراط الحق".

(٢) بحوث فی علم الرجال، ص ٣٥٦

فيها، فإني قد لاحظت الرســالة بتمامها، و لم أجد فيها طريق الزراري إلى ابن فضال، و لعل السيد المذكور ذكر شيئا آخر فوقع الاشتباه مني في التلقي.

٣. فرض عدم التفاوت و الاختلاف بين ما روي عن علي بن الحســن بطريق ابن عبدون و بطريق الزراري، إذ لو احتمل الاختلاف لم يكف أحد الطريقين عن الآخر، و المفروض أن الشــيخ أعلن أنه يروي عنه في التهذيبين بأحدهما، و لم يخبر أنه قابل بين الطريقين و لم يجد تفاوتا بينهما، و الحق أنه لا نافي لهذا الاحتمال، على أن فيه إشكالا قويا آخر مر في البحث الرابع و الأربعين.» انتهى

تحليل و شرح: قلت طريق الشيخ الى ابى غالب هكذا: [١]

«أخبرنا بكتبه و رواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) و أبو عبد الله الحســين بن عبيد الله (الغضــائرى) و أحمد بن عبدون و غيرهم، عنه بكتبه و رواياته.»

و طريق ابى غالب الى ابن فضــال لم نجده في رســالته لكن ابو غالب كثيرا ما ينقل عن ابن الفضال عن جده فمثلا قال: [٢]

«كتاب عبيد الله بن علي الحلبي حدثني به جدي أبو طاهر محمد بن سليمان عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي.»

و ايضا قال: [٣]

«كتاب الوصــايا ليونس حدثني به جدي محمد بن سليمان عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن أسلم.» انتهى

و قال: [٤]«كتاب جميل بن دراج حدثني به جدي عن علي بن الحســن بن فضال» انتهى

فلا يبعد ان جد ابى غالب هو طريقه الى روايات ابن فضــال لكن مع انه لم نجد ما نسبه السيد السيستاني لكن هذا الكلام يدل على اعتقاد السيد السيستاني بهذا المبنا من التعويض.

---

(١) فهرست الطوسي ص ٧٥
(٢) رسالة أبى غالب الزرارى إلى ابن ابنه، ص ١٦٢
(٣) نفس المرجع، ص ١٦٩
(٤) نفس المرجع، ص ١٧٣

مناقشة اشكالات المحسني

الجواب عن اشكاله الاول وهو قول المحسني: **"إحراز انتساب نسخة الرســـالة الموجودة إلى مؤلفها الزراري بأي وجه كان، و فيه بحث"** ففنقل لک ما کتبه محقق کتاب رســـالة ابى غالب و هو الســـيد محمد رضا الحسينى الجلالى تحت عنوان "نسبة الكتاب" قال حفظه الله: [1]

«و بالنسـبة إلى كتابنا هذا، نقول بما أن النسـخ تخلو عن أية إجازة، أو إنهاء ســـماع أو قراءة أو بلاغ، أو ما يشـــبهها، و مع ذلک فإن الذين تناقلوا هذا الكتاب، و تداولوا نســـخه و هم خبراء ثقات لا بد أن يكون عملهم ذلک دالا على قناعتهم، و إلا لم يرسـلوا نسـبتها إلى أبي غالب إرسال المسلمات، من دون مناقشة أو تردد.

لكن ذلک ليس حجة لنا، لعدم ذكر دليلهم على ذلک، فقد يكون ذلک منهم اجتهادا، لا حجية له في مثل هذا الموضـوع علينا إلا على أسـاس انهم خبراء بـه، فتكون كلمتهم نـافـذة فيـه. و مع ذلـک يبقى لنـا طريق مقنع و هو مقارنة الكتاب بما نقل عنه بالأســـانيد المعتبرة، أو نقل عن غيره، فإن أوجب ذلک اطمئنانا عرفا ثبت المطلوب، و إلا بقي الأمر على عدم الحجية.

و الذي يظهر من المحدث المحقق المجلسي الأول اعتباره هذه الطريقة أمرا معتمدا كما أن المحدث الحر العاملي يعتبر ذلک من طرق إثبات الكتب و التحقق من صـحتها و هذه الطريقة هي مسـلک يلتزم به أهل الخبرة و عليه دأبهم في هذه الأيام.

و قد حاولنا تطبيق هذه الطريقة بالنســبة إلى هذا الكتاب، فوجدنا بحمد الله أن النصـــوص المنقولة عنه في مختلف المصـــادر مطابقة للموجود في هذه النسخ المتوفرة لدينا.

كما أن بعض ما فيها من المطـالب و الطرق موجود في المصـــــادر الأخرى بطريق أبي غالب الزراري، مما يدل على صـــحة النســـبة. أضـف إلى ذلک عد الشيخ الحر العاملي، للموجود: "معتمدا، ثابتا" من الكتب الواصلة إليه[2] و نسخته موجودة لدينا اعتمدناها في هذا التحقيق.

---

(١) نفس المرجع، ص ٧٩

(٢) قال الشيخ حر العاملى: «الأول ما هو عندنا معتمد ثابت و لم ننقل منه لقلة ما فيه من نصـــوص الأحكام الفرعية النظرية فمنها: الصـــحيفة الكاملة عن مولانا علي بن الحسين عليهما السلام فقد كتبها الباقر (ع) و أخوه زيد بخطهما،

و قد عرفت أن الأعلام نسبوا نسخهم هذه التي اعتمدناها أيضا في هذا التحقيق إلى أبي غالب الزراري من دون تردد أو تشكيک.
إن هذه الأمور يعضد بعضها البعض، و تشكل قرينة موجبة للوثوق بالنسبة، في عادة أهل الفن و المعرفة بأمور الكتب و تحقيقها.» انتهی كلام السيد الجلالي
و اما جواب الاشكال الثالث و هو قول المحسني: [1]
«فرض عدم التفاوت والاختلاف بين ما روي عن علي بن الحسن بطريق ابن عبدون و بطريق الزراري إذ لو احتمل الاختلاف لم يكف أحد الطريقين عن الآخر، و المفروض أن الشيخ أعلن أنه يروي عنه في التهذيبين بأحدهما، و لم يخبر أنه قابل بين الطريقين و لم يجد تفاوتا بينهما، و الحق أنه لا نافي لهذا الاحتمال.» انتهی
قلت اولا: اختلاف النسخ احتمال و ما دام الشيخ لم يصرح بهذا الاحتمال فيبقی حكم الاصل و هو اتحاد النسخ.
ثانيا: لو كان واقعا اختلاف في النسخ كان لزاما على الشيخ التصريح بهذا الاختلاف لان المشيخات و الفهارس كتبت لاجل بيان طرق الكتب فلو كان كتاب يختلف عن كتاب اخر فما فائدة بيان الطريق اليها مادام انها مختلفة النسخ و العبارات و لاجل هذا ترى الشيخ مثلا في طريقه الى كتب و روايات أبان بن عثمان يقول: [2]
«هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضال، و من شاركه فيها من القميين، و هناک نسخة أخرى أنقص منها رواها القميون.» انتهی

المبحث الرابع: التعويض المركب من عدة طرق

هذا النوع من التعويض معناه انه اذا كان عندنا طريق ضعيف، نضم اليه طريقين او اكثر صحاح و من مجموع هذه الطرق مع ذلک الطريق الضعيف، نستنتج طريق صحيح واحد الى ذلک الراوی. هذا

و قوبلت، و أسانيدها مشهورة. (الى ان قال) و منها: رسالة أبي غالب الزراري.» انتهی انظر: هداية الأمة إلى أحكام الأئمة (ع)، ج ٨، ص ٥٥٠
(١) بحوث فی علم الرجال، ص ٣٥٦
(٢) فهرست الطوسي، ص ٤٧

النوع من التعويض قسـمان، القسـم الاول تعويض طرق الصـدوق بالتركيب بين الطرق و الثاني تعويض طرق الشيخ الطوسي.

القسم الاول: تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين الطرق

و نحن نطرح لک مثالين حتى يتضـح الامر و في كل مثال توضـيح لطريقة من التعويض من هذا القسم.

المثال الاول: تركيب طريقين من الفهرست لتصحيح طريق الصدوق

و اول المثال نبحثه هو تركيب طريقان من الفهرسـت لاجل تصـحيح طريق واحد للصدوق، قال السيد الخويى: [١]
«المستند في المسألة ما رواه الصدوق بإسناده عن جميل بن صالح: أنه سأل أبا عبد الله (ع) أيهما أفضل يصلي الرجل لنفسه في أول الوقت أو يؤخرها قليلا و يصـلي بأهل مسـجده إذا كان إمامهم؟ قال: يؤخر و يصـلي بأهل مسـجده إذا كان الإمام. و لكنها مخدوشـة سـندا لجهالة طريق الصدوق إلى جميل المزبور فإنه غير مذكور في المشيخة.
(ثم قال في الهامش): و لكن يمكن اسـتكشـافه (طريق الصـدوق إلى جميل) باعتبار أن الشـيخ روى كتابه (كتاب جميل) بطريق صـحيح و في الطريق ابن الوليد و الصـدوق يروي جميع مرويات ابن الوليد عنه (اى ابن الوليد) كما يظهر من ترجمة ابن الوليد في الفهرست.» انتهى
و طريق الشيخ الى جميل بن صالح كما يلى: [٢]
«جميل بن صـالح له أصـل أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصـفار، عن محمد بن الحسـين بن أبي الخطاب، عن غير واحد[٣] عن جميل بن صـالح.» انتهى
هذا الطريق لايمر بصـدوق لكن فيه ابن الوليد اسـتاذ الصـدوق و حيث كـانـت عنـد الصـــدوق جميع كتـب و مرويـات ابن الوليـد فتكون هذه

---

(١) موسوعة الإمام الخوئي، ج ١١، ص ٢٢٩

(٢) فهرست الطوسي، ص ١١٤

(٣) في هذه العبارة لفظ "عن غير واحد" و هو سـبب الاشـكال عند السـيد العميدى و سياتى بحثه و الاجابة عليه.

الرواية من ضمن مرويات ابن الوليد التى وصلت الى الصدوق. قال الشيخ في ذكر الطريق الى ابن الوليد: [١]
«محمد بن الحسن بن الوليد القمي (الى ان قال) أخبرنا برواياته ابن أبي جيد، عنه. و أخبرنا جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه. و أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن (بن الوليد).» انتهى
و الطريق الثالث يشتمل على الصدوق فتكون للصدوق طريق الى كتاب جميل بن صالح عن طريق ابن الوليد. والحاصل: هنا صححنا طريق الصدوق الى جميل بن صالح بالتركيب بين عدة طريق، اولا: طريق الشيخ في الفهرست الى جميل بن صالح الذى يمر بابن الوليد. ثانيا: طريق الشيخ في الفهرست الى ابن الوليد الذى يمر بالصدوق، حتى يصح طريق الصدوق الى جميل بن صالح. ثالثا: تركيب طريق الصدوق الى ابن الوليد و منه الى جميل ابن صالح.

مناقشة السيد العميدي

السيد العميدي اورد اشكالين على هذا المثال بعد تسليمه باصل هذا النوع من التعويض في كتابه، قائلا: [٢]
«(اولا) احتمال ان تكون رواية الفقيه غير ماخوذة من كتاب جميل بن صالح مباشرة و على هذا الاحتمال يكون طريق الفهرست الى كتاب جميل طريقا الى غير الكتاب الذى أُخِذَت منه رواية الصدوق. (الى ان قال: ثانيا) اعتماد طريق الشيخ العام الى جميع كتب و روايات ابن الوليد في المقام لمجرد وقوعه في طريق الفهرست الى كتاب جميل بن صالح الذى لم يكن من رواية الصدوق لا يتم الا مع ثبوت سلامة الواسطة بين ابن الوليد و جميل بن صالح و هذا لم يثبت من طريق الفهرست للارسال الحاصل فيه بالفظ عن غير واحد.»
للاجابة على الاشكال اقول اولا: بعد تصريح الشيخ الصدوق بان رواياته مأخوذة من الكتب المعول عليها لا يبقى وجه للاشكال حيث صرح انه اخذ الروايات من كتب اصحابها و هذا اصل في كل كتاب

---

(١) فهرست الطوسي، ص ٤٤٢
(٢) تعويض الاسانيد، ج ٢ ص ٢٦٧ - ٢٦٨

من لا يحضره الفقيه، الا مايخرج بالدليل من هذا الاصل و لا يوجد هنا دليل على خلافه.
ثانيا: قول العلامة المجلسي الاول خبير هذا العلم في ان الحديث ماخوذ من كتاب جميل و نحن ننقل الحديث مع شرح العلامة: [1]
«و سأل جميل بن صالح أيهما أفضل يصلي الرجل لنفسه في أول الوقت أو يؤخر قليلا و يصلي بأهل مسجده إذا كان إمامهم قال يؤخر و يصلي بأهل مسجده إذا كان هو الإمام. (قال المجلسي) و سأله أي أبا عبد الله (ع) جميل بن صالح و الظاهر أنه أخذه من كتابه و هو ثقة.» انتهى
و للاجابة على الاشكال الثاني اقول: عبارة "عن غير واحد" في طريق الشيخ الى جميل ابن صالح تدل على قوة الواسطة عند القدماء.
و لولا لم يكن كذلك لذكروا الاسامى بدلها، فعبارة غير واحد لها دلالة كما لعبارة اخبرنا جماعة قال الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني في هذا الشأن: [2]
«و منها رواية الجليل عن غير واحد، أو عن رهط مطلقا أو مقيدا بقول من أصحابنا، و عندي أن هذه الرواية في غاية القوة، بل أقوى من كثير من الصحاح، و ربما تعد من الصحاح لبعد أن لا يكون فيهم ثقة.»
و قال الكلباسى في هذا الموضوع: [3]
«و كذا ما قد يقال عن غير واحد بناء على حصول الاستفاضة بما فوق الواحد، بل في الذخيرة [4] عند الكلام فيما لو نسي تعيين الصلاة الفائتة و قوله عن غير واحد من أصحابنا يعني في رواية علي بن أسباط يدل على تعدد الرواية، و ظهور صحة الخبر عنده، و مثل هذا الكلام عند ضعف الرواة و عدم صحة التعويل على نقلهم لا يصدر عن الثقات الأجلاء لما فيه من التلبيس.» انتهى

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٠٨
(٢) منتهى المقال في أحوال الرجال، ج ١، ص ١٠٤
(٣) الرسائل الرجالية، ج ٢، ص ١٤٨
(٤) انظر: كتاب ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، ج ٢، ص٣٨٤

ثم الســـيد العميدي ذكر طريق اخر غير الذى ذكره الخويي لتصـــحيح طريق الصدوق الى جميل بن صالح: [١]
«نعم يمكن ذلک بملاحظة طريق النجاشـي الى جميل بن صـالح حيث ذكر في ترجمته بان كتاب جميل متكون من نســـختين نســـخة رواها القميون عن الحســـن بن محبوب عن جميل بن صـــالح و اخرى رواها الكوفيون عن ابن ابى عمير عنه و للشيخ في الفهرست طريق صحيح و عام الى جميع كتب و روايات الحســـن ابن محبوب و طريق مثله كذلک الى ابن ابى عمير و كلاهما من رواية الشـــيخ الصـــدوق في الفهرسـت و بهذا الوجه يكون للشـيخ الصـدوق طريقان صـحيحان الى جميل بن صالح و ان لم يذكر طريقه اليه في مشيخة الفقيه.» انتهى
و هذا الكلام منه صـــحيح حفظه الله و نكرر قولنا هنا ان روايات القدماء متواترة وصــلت اليهم بعدة طرق و لتشــخيصــها يجب معرفة طرقهم.

المثال الثاني: تركيب طريقى النجاشي و الشيخ لتصحيح طريق الصدوق

قال الاســترآبادى في منهج الرجال[٢] بشــان طريق الصــدوق الى زيد الشحام:[٣]
«والى زيد الشـحام[٤] ضـعيف بابى جميلة نعم النجاشـي روى كتابه عن

---

(١) تعويض الاسانيد ج٢ ص ٢٦٨
(٢) منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال المعروف بـ:. رجال الكبير للميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الفارسي الأسترآبادي، المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ، و هو صـاحب الكتب الثلاثة في الرجال: الكبير "منهج المقال"، و الوسـيط "تلخيص الأقوال" و قد ينقل عنه المصـنف أيضـا في كتابه و الصـغير الموسـوم بـــ: "الوجيز". و قد قســم المصــنف كتابه الكبير إلى ثلاثة أجزاء، فرغ من جزئه الأول سـنة ٩٨٤ ه، و من الثاني سـنة ٩٨٥ ه، و من الثالث سـنة ٩٨٦ ه. و قد ذكر الشـــيخ آقا بزرک الطهراني في الذريعة أن للكتاب الكبير حواش كثيرة عليه و قد عد منها ثمانية نظرا لأهمية الكتاب و شموله. انظر: الذريعة، ج ٦، ص ٢٢٥.
(٣) منهج المقال، الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية) ص ٤١١
(٤) في الطبعة الحجرية مكتوب زيد شهام و هو خطاء

صــفوان عنه و قد روی المصــنف في الصــحيح جميع كتبه و رواياته لكن لو صح لصح فتدبر.» انتهی
قال الصدوق في مشيخة الفقيه: [١]
«و ما كان فيه عن زيد الشــحام فقد رويته عن أبي و محمد بن الحســن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الحميد عن أبي جميلة عن زيد الشحام أبي أسامة.» انتهی
و هذا الطريق ضعيف بابی جميلة و لكن للنجاشی طريق اخر للشحام: [٢]

«زيد بن يونس و قيل ابن موســی أبو أســامة الشــحام، (الی ان قال) له كتاب يرويه جماعة. أخبرني محمد بن علي بن شـاذان[٣] (مجهول) قال: حدثنا علي بن حاتم (القزوينی امامی ثقة) قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت[٤] (القيســـی، مجهول) قال: حدثنا محمد بن بكر بن جناح (واقفي ثقة) قال: حدثنا صــفوان بن يحيی (امامی ثقة جليل) عن زيد بكتابه.» انتهی
و قال الشيخ في الفهرست: [٥]
«صــفوان بن يحيی، مولی بجيلة، يكنی أبا محمد، بياع الســابري (الی ان قـال) أخبرنـا بجميعهـا جمـاعـة، عن محمـد بن علي بن الحســـين (الصــدوق)، عن محمد ابن الحسـن (ابن الوليد) و أخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد الله و محمد بن يحيی و أحمد بن إدريس، عن محمد ابن الحســين و يعقوب بن يزيد، عن صفوان.» انتهی
النتيجة: يصح طريق الصدوق الی زيد الشحام بضم طريق النجاشـي الی زيد الذی يشــتمل علی صــفوان بن يحيی ثم ضـــم طريق الشـــيخ الطوسي الی صفوان بن يحيی الذی يضم الصدوق. و السيد الاعرجی

---

(١) من لا يحضره الفقيه،ج ٤، ص ١١
(٢) رجال النجاشي، ص ١٧٥
(٣) من مشايخ النجاشی الذين اكثر منه الرواية فهو غنی عن التوثيق.
(٤) هو من مشـايخ علی بن ابراهيم صـاحب التفسـير، قال السيد الخوئی: روی عن القاسـم بن إسـماعيل الهاشـمي، و روی عنه علي بن إبراهيم تفسـير القمي سورة ص، في تفسير قوله تعالی: (ما منعک أن تسجد لما خلقت بيدي). انظر: معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٢.
(٥) فهرست الطوسي، ص ٢٤١

بعدما ضم كلام الاسترآبادى في كلامه شرح قول الاسترابادى (لكن لو صح لصح) هكذا: [١]
«و إلى زيد الشحام، أبوه رضي الله عنه، و ابن الوليد رضي الله عنه، عن سعد، عن محمد بن عبد الحميد، عن أبي جميلة، عنه، و هو ضعيف بأبي جميلة، لكن النجاشي روى كتاب الشحام، عن صفوان، و الصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح، فإن صح طريق النجاشي صح للصدوق، و الشحام ثقة.» انتهى
لان صحة التعويض هذا متوقف على صحة طريق النجاشي فلعل احد يضعف طريق النجاشي لان فيه المجاهيل و غير الاماميين و لكن طريق الشيخ في الفهرست الى صفوان صحيح بلاشک. و قد أشار إليه محمد بن ابراهيم الكلباسي حيث قال:[٢]
«و أيضا طريق الصدوق في الفقيه إلى زيد الشحام ضعيف بأبي جميلة، لكن روى النجاشي كتابه بالإسناد إلى صفوان، عنه و ذكر الشيخ في الفهرست في ترجمة صفوان أن جميع رواياته أخبرنا بها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن الصفار و سعد و محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسن، عن يعقوب بن زيد، عن صفوان. و ربما يستخرج طريق صحيح للصدوق إلى زيد الشحام، لصحة طريق الصدوق في طريق الفهرست إلى صفوان الراوي عن الشحام بحكم طريق النجاشي إلى الشحام.» انتهى
و قال أبو الهدى الكلباسي: [٣]
«و كما في طريق الصدوق، أيضا إلى زيد الشحام، فإنه ضعيف بواسطة أبي جميلة لكن روى النجاشي كتابه، عن صفوان، قال: له كتاب يرويه جماعة منهم: صفوان بن يحيى و ذكر في الفهرست طريقا صحيحا ينتهي إليه، قال: أخبرنا برواياته، جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عنه. فالطريق المستخرج المركب من الطريقين: الجماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن صفوان، عن الشحام و يمكن استخراج الصحيح إليه منه، بدون توسط الصدوق أيضا، نظرا إلى ما ذكره في الفهرست في

---

(١) عدة الرجال، ج ٢، ص ١٣٣
(٢) الرسائل الرجالية، ج ٤، ص ٢٧٧
(٣) سماء المقال في علم الرجال، ص: ١١٩

ترجمة صـــفوان، أخبرنا برواياته، ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، و سعد، و محمد، و أحمد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان و أخبرنا بها، الحســين، و ابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، و الحسين بن سعيد، عنه.» انتهى

و قال العلوي العاملي[1] في مناهج الأخيار: [2]

«و ان كان طريقه (اى الصدوق) في الفقيه الى ابى اسامة ضعيفا بابى جميلة لكن يمكن تصـحيح الطريق اليه بان النجاشــى روى كتاب زيد الشــحام عن صــفوان و ذكر في صــفوان ان جميع رواياته اخبره بها جماعة عن محمد بن على بن حسـين عن محمد بن الحسـن الصـفار و ســعد و محمد بن يحيى و احمد بن ادريس عن محمد بن الحســين عن يعقوب بن يزيد عن صــفوان. و حينئذ يكون لمحمد بن على الحســين طريق صـــحيح الى زيد و كون رجال هذا الخبر غير معلومى الحال يندفع بما ذكره النجاشى من ان هذا من جملة الروايات.» انتهى

القسم الثاني: تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين عدة الطرق

طريق الشيخ الطوسي الى آدم بن إسحاق بن آدم هكذا: [3]

«آدم بن إســحاق بن آدم له كتاب أخبرنا به عدة من أصــحابنا، عن أبي المفضــل الشــيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطة القمي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن آدم بن إسحاق بن آدم.»

---

[1] هو الســيد الجليل و العالم الفاضــل المتتبع المتبحر الســيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي الإصفهاني (ق ١١ هــ) فيلسوف فقيه، أصله من جبل عامل، ومحل ولادته إصــفهان، ابن خالة الســيد مير داماد وصـــهره وأبرز تلامذته، قرأ عليه كتاب الشفاء و شرح الإشارات و قواعد الأحكام وغيرها من المصنفات العقلية والنقلية، وتأثر به كثيرا فأيد آراءه الفلسفية، وجمع شعره بعد وفاته، كما قرأ على الشيخ البهائي أيضـا ومنحه اسـتاذه إجازة الرواية. تلمذ له ولده الســيد محمد عبدالحســيب وأجازه في الرواية عنه. أتقن اللغة العبرية، ووقف بحزم أمام الحملات التبشـيرية. توفي بإصـفهان بعد سـنة ١٠٥٤، ودفن فيها بمقبرة تخت فولاد. انظر: الحاشية على أصول الكافي للعلوي عاملي، ص ٩

[2] مناهج الأخيار في شرح الإستبصار،ج١، ص ٣٤٩

[3] فهرست الطوسي ص ٤٢

و في الطريق "أبو المفضل الشيباني"، و "ابن بطة" هما ضعيفان على المشهور و لذا قال المحدث النوري:[١]

«إلى آدم بن إسحاق ضعيف في الفهرست (الى ان قال المحدث النوري) قلت: في النجاشي له كتاب، يرويه عنه محمد بن عبد الجبار، و أحمد بن محمد بن خالد، و هما ثقتان، و طريق الشيخ إلى الأول في الفهرست و إلى الثاني في المشيخة صحيح.»

و هنا المحدث النوري عوض طريق الشيخ الضعيف بالتركيب بين طريق النجاشي و طرق اخرى من الشيخ في الفهرست و المشيخة. حيث قال النجاشي لآدم كتاب يرويه عنه البرقی و ابن عبدالجبار، و قال: [٢]

«آدم بن إسحاق بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري قمي، ثقة، له كتاب، يرويه عنه محمد بن عبد الجبار و أحمد بن محمد بن خالد (البرقى) أخبرنا محمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا آدم بن إسحاق.» انتهى

و للشيخ الطوسي طريق صحيح الى كل من ابن عبدالجبار و البرقی.

طريق الشيخ لابن عبدالجبار: [٣]

«محمد بن أبي الصهبان و اسم أبي الصهبان عبد الجبار له روايات أخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله و الحميري و محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس، عن محمد بن أبي الصهبان.»

طريق الشيخ للبرقی: [٤]

«و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد.»

---

[١] خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢٠- ١٩

[٢] رجال النجاشي، ص ١٠٥

[٣] فهرست الطوسي، ص ٤١٥

[٤] تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤٤

اشكال السيد العميدي و جوابه

و استشكل السيد العميدي على كلام المحدث النوري قائلا: [١]
«يلاحظ على هذا التصـــحيح ان طريق الشـــيخ الى روايات محمد بن عبدالجبار في الفهرســـت و ان كان صـــحيحا الا انه لم يكن عاما الى جميع كتبه و رواياته و على هذا فهو يختص بما روى عن محمد بن عبدالجبار و لا يتعدى الى ما روى عن آدم بن اسـحاق (الى ان قال) و اما طريق مشيخة التهذيب الى البرقى فهو و ان كان صحيحا الا انه لم يكن عاما ايضا.»
و للاجابة عليه نقول : قول الشـــيخ (له روايات أخبرنا بها) يدل على العموم حيث من جملة روايات ابن عبدالجبار رواياته عن آدم بن اســـحاق فتكون رواية عبدالجبارعن آدم بن اســـحاق داخلة في جملة مرويات الشيخ عن عبدالجبار.
و بالنســبة الى طريق الشــيخ الى البرقى في مشــيخة التهذيب نقول لنا كلام حول عمومية طرق المشـــيخة و ان مشـــيخات تكتب على نحو فهرســـت الكتب و لازم هذا الامر ان تكون عامة ايضـــا كما هو حال مشيخة التهذيبين و سيأتى بحثه.
والحاصـــل: هنا صـــححنا طريق الشـــيخ بتركيب بين عدة طرق اولا طريق النجاشـــي الى آدم و ثانيا طريق الشـــيخ في الفهرســـت الى ابن عبدالجبار و و ثالثا بطريق الشيخ الى البرقى في المشيخة.

فائدة مهمة في عبارة بعض اصحابنا

و هذا البحث نذكره اســتطرادا على البحث الســـابق حول عبارة بعض اصـــحابنا فنقول بعون الله: ابن ابى عمير اذا ارســـل رواية فعلمائنا يعاملونها معاملة المســندة الصــحيحة و ننقل كلام علمائنا رضــوان الله تعالى عليهم من كتاب ميراث حديث شيعه الذى جمع فيه الاقوال و من اراد الاكثر فاليراجع الى هناك.

---

[١] تعويض الاسانيد، ج ٢، ص ٣٠٩

قال المؤلف تحت عنوان الفائدة الحادية عشـرة في حجية مراسـيل ابن أبي عمير ما هذا مختصره: [١]
«قد اختلفوا في حجية مراسـيل ابن أبي عمير على قولين الأول: القول بالحجية كما هو مقتضـى كلام العلامة في النهاية والشـهيد في الذكرى وشيخنا البهائي، بل عن جماعة من أصحابنا كالنجاشي والشهيدين في الذكرى وشـرح الدراية والمقدس في المجمع دعوى اتفاق الأصـحاب على العمل بمراسيله.
وعن العلامة البهبهاني: إن مراسـيل ابن أبي عمير في حكم المسـانيد عند الفقهاء، لو لم يكن أقوى عند القدماء قال: ويظهر من الشـيخ أنه معروف بأنه لا يرسل إلاعن ثقة وعن السيد السند النجفي: أن مراسيل ابن أبي عمير لا تقصر عن المسانيد، لسكون الأصحاب إليها واتفاقهم على أنه لا يرسل إلاعن ثقة.
قال: فالظن الحاصـل من مرسـلات ابن أبي عمير لا يقصـر عن الظن الحاصـل من مسـانيد الثقات. وقال السـيد الداماد: إن مراسـيل ابن أبي عمير تعد في حكم المسانيد،
لما ذكره الكشـي أنه حبس بعد الرضـا عليه آلاف التحية والثناء نهب ماله وذهبت كتبه، وكان يحفظ أربعين جلدا فحدث بما حفظه، فلذلک أرسل أحاديثه.
وقال النجاشـي: قيل إن اخته دفنت كتبه في حال اسـتتاره وكونه في الحبس أربع سـنين فهلكت الكتب. وقيل: بل تركتها في غرفة فسـال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه ومما كان سـلف له في أيدي الناس، فلذلک أصحابنا يسكنون إلى مراسيله.» انتهى
قلت: هذا الكلام اذا كان القائل لعبارة بعض اصـحابنا ابن ابى عمير و اما اذا كان القائل غير ابن ابى عمير هل تصـح الرواية ام لا ؟ عندنا ثلالث أدلة على تصـحيح الروايات التى وردت فيها عبارة "اخبرنا بعض اصحابنا " عن غيره فنقول:
الدليل الاول: لتصـحيح الروايات التى ورد فيها كلمة بعض اصـحابنا نقول من حيث ان الرجاليين المتقدين كانوا حريصين اشد الحرص في تبين صـفات الرواى و اذا كان الراوى يأخذ من الضـعفاء و المجاهيل ينصـون على هذا الامر كما نرى في كلماتهم "ان فلان كان يروي عن

---

[١] ميراث حديث شيعه، مجلد الواقفية، ج ١٦، ص ٣٦٢

الضـعفاء و يعتمد المراسـيل و لا يبالي عمن أخذ” و من هذه الجهة اذا وجد راوی نصـوا علی وثاقته و اجلاله و لکن لم يقولوا انه کان يروی عن الضعفاء فنستنتج ان هذا الراوی لايأخذ عن الضعفاء و لا ينقل عن المجاهيل.

و هنا مثلا ابن ابی عمير من الاجلاء التی لم ينصصوا في حقه روايته عن الضـعفاء. ان قلت نری ان اکثر هؤلاء الموصـوفين بالاجلال نقلوا عن الضـــعفاء قلت: اذا ثبت ان الراوی الفلانی يروی عن الثقات فقط (وهذا هو المفهوم من عدم تنصيصهم في حقه انه ينقل عن الضعفاء و المجاهيل) و اتفق نقله لمجهول فهذا يدل علی وثاقته ذلک المجهول في نظر الرجاليين في ذلک الزمان و ان لم يکن کذلک لصـرحوا في حقه انه يروی عن الضـــعفاء کما ينقل عن الثقات و ثانيا اذا قبلنا جدلا ان الراوی الفلانی ينقل عن الضـعيف نقول انه اذا اخذ من راوی ضـعيف رواية او رواياتان فهذه ليست قاعده کلية بل خلاف الاصل الذی فهمناه من تنصيصهم بحق الراوی الفلانی و لکل قاعدة شذوذ و القليل لا حکم له و القاعدة تبقی بکليتها.

الدليل الثاني: في عبارت بعض اصـحابنا فأن لفظ بعض علی صـورة الاطلاق تدل علی اقل من النصـف مثلا اذا قالوا جاء بعض الأسـاتذة: معناه طائفة منهم.

جاء في کتاب معجم الفروق اللغوية لمولفه أبي هلال العســکري في بحـث الفرق بين البعض والجزء قـال في تعريف البعض:[1] «وحـد البعض ما يشمله (ای الواحد) وغيره إسم واحد (بالفارسی بعض شامل يک و غير يک می باشد).»

قلت: هذا تعريف البعض عند أبي هلال حيث يعرف البعض : "الذی يشـمل الواحد و غير الواحد" فعلی هذا يکون تعريف البعض هو ما يکون اکثر من الواحد الی اقل من النصـف. ان قلت لعل المقصـود من يشمله يعنی يطلق علی الواحد کما يطلق علی العشرة قلت معنی يشمل يعنی يعم يعنی البعض هو متکون من عدة اجزاء مثلا الجزء الاول هو الواحد و الجزء الثاني هو الاثين الی اقل من النصف.

---

[1] معجم الفروق اللغوية، ص ١٠٣

ثم قال أبي هلال العســـكري: «وقيل حد البعض التناقص عن الجملة (ای مایکون اقل من الجمله و هی اکثر من النصـــف)، وقال البلخي: البعض أقل من النصف.» اقول : و علی هذا الاساس البعض ما يشتمل علی الواحد و غیر الواحد الی اقل من النصف.

و لا دلیل علی ان مراد الروای من قوله اخبرنا بعض اصـــحابنا هو واحد من اصـحابنا اذ یمکن ان یکون اثنین او ثلاث او اکثر و المتعین علی ما نقلناه من ابن هلال ان البعض اکثر من الواحد. و لا اشکال في هذا المعنی طبق کتب اللغة و علی هذا لا اشـــکال في الراوی المأخوذ عنه اذا قال بعض اصـــحابنا ای ان الرجال الذین نقلوا الروایة له اکثر من واحد الی النصف من الاصحاب الموجودین في زمانه و نحن نعتقد ان الرواة في کلامهم بعض اصحابنا هو ان النقلة اکثر من واحد و قول الراوی اخبرنا بعض اصحابنا نفس کلامهم اخبرنا غیر واحد.

ان قلت : کلمة قال في عبارة "بعض اصـحابنا قال" تدل علی ان القائل واحد و لیس الجمع کما ذهبت. قلت: الضـــمیر في قال یرجع الی لفظ البعض و هی مفردة کما في قولنا "قال بعض الفقهاء" و لا نقصد فقیها واحد قال هذا الامر. و المثال علی ذلک:[1]

«ســهل بن زياد عن غير واحد من أصــحابنا قال قال: إذا رأيت الميت قد شخص ببصره و سالت عينه اليسرى و رشح جبينه و تقلصت شفتاه و انتشرت منخراه فأي شيء رأيت من ذلک فحسبک بها.»

الدلیل الثالث: کلام المحقق صاحب الشرایع إذا قال: [2]

«المســألة الخامســة إذا قال أخبرني بعض أصــحابنا و عنى الإمامية، يقبل و إن لم يصــفه بالعدالة، إذا لم يصــفه بالفسـوق لأن إخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.»

---

[1] الکافي ج٣، ص ١٣٥

[2] معارج الأصول، ص ٢١٨

الفصل الثالث: المناهج المذكورة

في كتاب رجال الإيرواني

تمهيد

ينحدر الشيخ محمد باقر الإيرواني نجل سماحة اية الله الشيخ محمد تقي الإيرواني من اسرة علمية معروفة في النجف الاشرف تنتهي الى جدها الأعلى المعروف بالفاضل الإيرواني المتتلمذ على يد العلمين الشيخ صاحب الجواهر والشيخ الانصاري و الذي كان من أحد مراجع الدين المعروفين في النجف الاشرف.
ولد الشيخ سنة (١٩٤٩ م) وعاش و ترعرع في مدينة النجف الاشرف وقد درس الدراسة الاكاديمية الابتدائية والثانوية والاعدادية في مدارس منتدى النشر التي كان يشرف عليها مجموعة من العلماء على رأسهم اية الله الشيخ محمد رضا المظفر. وقد شرع وهو في الصف الرابع الاعدادي في الدراسة الحوزوية فدرس المقدمات والسطوح العالية على يد مجموعة من فضلاء الحوزة انذاك.
وقد مارس دراسة مرحلة الخارج في الفقه على يد العلمين السيد الخوئي والسيد الشهيد الصدر. وحضر بداية الدورة الاصولية الثانية للسيد الشهيد الصدر واستمر حتى الايام الاخيرة من حياته المباركة.
وحضر فترة من الزمن ايضا بحث الاصول للمرجع الديني السيد علي السيستاني وبحث الفقه للمرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم وقد مارس الشيخ التدريس في حوزة النجف الاشرف.
وعلى اثر تأزم الاحداث في العراق في السنوات الحرب العراقية الايرانية هاجر سماحة الشيخ الى مدينة قم المقدسة وشرع فيها بتدريس السطوح العالية لفترة خمس سنوات تقريبا ثم شرع بعد ذلك بتدريس الفقه والاصول على مستوى مرحلة الخارج .
وقد تخرج على يده مجموعة كبيرة من تلاميذ الحوزة في النجف الاشرف وقم المقدسة وقد الف مجموعة من الكتب التي يمكن انتفاع طلبة الحوزة بها وهي:
١ - الحلقة الثالثة في أسلوبها الثاني، اربعة اجزاء وهو شرح للحلقة الثالثة من حلقات علم اصول الفقه للسيد الشهيد الصدر وهو شرح بطريقة خاصة غير مألوفة في سائر الشروح.

٢ - دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي، ثلاثة اجزاء وهو دورة فقهية استدلالية باسلوب جديد وقد شق في بعض الحوزات طريقة في التدريس وقد كتبه الشيخ كبديل عن الروضة البهية.
٣ - دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، جزءان وهو مجموعة محاضرات في بعض القواعد الفقهية المهمة للطالب الحوزوي القاها سماحته على طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة.
٤ - دروس تمهيدية في تفسير ايات الاحكام، جزءان وهو مجموعة محاضرات في تفسير ايات الاحكام القاها سماحته كالسابق.
٥ - اشتغل في كتابة كتاب كبديل عن مكاسب الشيخ الأنصاري وقد تم انجاز كتاب الطهارة والصلاة منه وهما الان يدرسان في بعض مدارس الحوزة العلمية.
٦- دروس تمهيدية في القواعد الرجالية، جزء واحد وهو مجموعة محاضرات في القواعد الرجالية القاها سماحة الشيخ على طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة في بداية هجرته اليها.[١]
وذكر الشيخ الإيرواني في كتابه الرجالى (دروس تمهيدية في القواعد الرجالية)، عدة طرق لتعويض الاسانيد و نسب كل طريق الى احد العلماء و مسود هذه الصحف، حينما كنت ادرس علم الرجال عند شيوخنا حفظهم الله أشكلت عليّ فهم نظرية تعويض الاسانيد من كتاب رجال الإيرواني و لكن كان لى شوق و هو عند اى طلبه في علاقته لفهم معضلات الكتاب الذى يدرسه و انا من ضمنهم بدأت بالتحقيق و التتبع في نظرية تعويض الاسانيد و اخذ منى هذا التحقيق و التتبع مدة طويلة و طالعت كثيرا و تتبعت الاقوال و الحمدلله من علينا الله بفهم بعض خفايا هذه الفكرة و وجدتها من اهم مبانى علمي الرجال و الدراية.
و من حيث انه كان الباعث الاولي لى من تاليف هذا البحث هو شرح كلام الإيرواني في نظرية التعويض و كان كل جهدى مصبوب على

---

(١) انظر: موقع صحيفة صدى المهدي (ع) الشهرية التابعة لمركز الدراسات التخصصية في الامام المهدي (ع)

/http://m-mahdi.net/sada-almahdi

فهم تلك الطرق الذى ذكرها الشـــيخ الإيرواني في كتابه الارجالى و ايضـــا خدمة منى لكل الذين لعل و عســـى في مابعد يواجهون نفس الصعوبات التى واجهتها.

و ايضـــا لاجل التســـهل على الطلاب و القارئين لهذا الكتاب و فهم عباراته قمت بشـــرح تلك الاراء و ذكرنا كلام العلماء المنســـوب لهم هذه النظريات بالنص و الضــبط الدقيق و الذى نقلها المؤلف الإيرواني مضـــمون كلامهم في كتابه و من بعد ذلك نقلنا اشـــكالات الإيرواني على اراء هولاء الاعلام و اجبنا عليها بما سمح لنا فهمنا الفاتر و تتبعنا الناقص و من الله المستعان.

المبحث الاول: طريقة الأردبيلي

هو العالم المتتبع المتضـــلع الخبير و الرجالى الكامل البصـــير المولى محمد على الأردبيلي مولدا، النازل بالغري ثم الحايري كان عالما فاضلا كاملا خبيرا متبحرا بصيرا بالرجال الف كتاب "جامع الرواة و إزاحة الاشتباهات عن الطرق و الإسناد" فى مدة عشرين سنة و هو كتاب حســن مفيد جيد عديم النظير فى علم الرجال و كان فراغ المصنف من هذا الكتاب على ما ارخه نفسه فى التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة ١١٠٠ ه و كان رحمه الله اذ ذلک باصفهان، فامر السلطان الشاه سليمان الصفوى بكتابة نسخة له عن نسخة الاصل.

فلما اراد الكاتب الشروع فيها دعا المصنف جماعة من اعاظم العلماء الى حجرته بالمدرسة المباركية فكتب كل واحد منهم شيئا من اوله الى ســطرين منها تقديرا منهم له و لكتابه و تيمنا منه بخطوطهم فكتب العلامة المجلسي (بسم الله الرحمن الرحيم) و الاقا جمال الخونسارى (الحمد لله) و السيد علاء الدين گلستانه (الذى) و السيد الميرزا محمد رحيم العقيلى (زين قلوبنا) و الشيخ جعفر القاضى (بمعرفة الثقات) و الاقا رضي الدين محمد اخو اقا جمال الدين الخونسارى (و العدول) و المولى محمد السرابي (و الاثبات و الاعيان).

ثم كتب الباقون كلمة كلمة الى تمام الســطرين ثم كتب الكاتب، و هو مرتضى بن محمد يوسف الافشار على ما عرف نفسه ما بعد السطرين الى اخر الكتاب و فرغ من كتابتها سنة ١١٠٠ ه.

و كتب العلامة المجلســي بخطه على ظهرها أنه اوقفها من قبل الشـاه سليمان فى شهر شعبان من السنة المذكورة و كان من المكتوب فى ظهر نسخة الاقا رضي القزويني المذكور هذه العبارة: [١]

«توفى جامع هذا المؤلف قدس سره فى شهر ذى القعدة الحرام سنة ١١٠١ من الهجرة فى المشهد المقدس الحاير الحسينى على شهيده الف الف تحية و سلام.»

---

(١) انظر: مقدمة كتاب جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ص ٢-٣

و للميرزا محمد الأردبيلي كتاب اخر قد أعد فيه دراسة طرق الشيخ الطوسي رضي الله تعالى عنه في كتبه الثلاثة التهذيبين و الفهرست، و أطلق عليه اسم: "تصحيح الأسانيد" او " مجمل الفهارست" او "مجمع الفهارست".[١]

و فيها ذكر طريقته في تعويض الأسانيد و هى محل كلامنا و مناقشتنا ثم اختصرها في الفائدة الرابعة من فوائد كتابه المعروف ب: "جامع الرواة"، و قد طبع ايضا في الفائدة السادسة من خاتمة المستدرک و كذا طبع في أواخر كتاب تنقيح المقال في علم الرجال للمتتبع المحقق الحاج الشيخ عبد الله المامقاني و قد طبع أصل جامع الرواة بأمر السيد المجدد لفقه القدماء، في أوائل القرن الرابع عشر الحاج اقا حسين البروجردي المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ و شكر الله مساعيهم.

و محاولة الشيخ الأردبيلي في تعويض الأسانيد في نفسها محاولة جديدة و قابل للتطوير لكن هذه الرسالة لم تصلنا الى الان و لعلها في مكتبات الكتب الخطية تنتظر من يقوم بتنزيلها و تقديمها للمحققين. و الأردبيلي لخصص هذه الرسالة كما قلنا في كتابه الرجالى "جامع الرواة" الفائدة الرابع و ايضا نقل خلاصتها المحدث النوري[٢] و الرسالة المذكورة في المستدرک ليست نفس الخلاصة في جامع الرواة و ايضا بعد مطالعة الاثنين وجدت بعض الاختلافات و الاضافاة نقلها المحدث النوري عن لسان الأردبيلي رحمهم الله نعم المحدث النوري علق عليها ببعض الزيادات من نفسه.

ولهذا اصبحت رسالة المستدرک اكمل و فيها عبائر ازيد من تلک التى ذكرة في جامع الرواة مما يدل ان النسخة التى كان يملكها المحدث النوري كانت اكمل من النسخ الموجودة في ايدينا من كتاب جامع الرواة و او لعل كان المحدث النوري ينقل مباشرة عن رسالة تصحيح الأسانيد، لذا نحن ننقل كلام الأردبيلي في رسالته من كتاب خاتمة

---

(١) انظر: جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج ٢، ص ٤٧٤

(٢) المحدث النورى نقل الفائدة الرابعة من كتاب جامع الرواة في المجلد الرابع و العشرين من كتابه مستدرک الوسائل في الفائدة السادسة من خاتمة المستدرک في مجلد كامل.

المستدرک. و في هذه الرسالة استكشف الأردبيلي طرق الى اصحاب الكتب و الاصول لم يشار اليها من قبله و الأردبيلي كما يقول جعلها طريقا الى اصحاب الكتاب حيث كشف لاكثر من ثمانمائة و خمسين راوى من رواة التهذيبين طرقا صحيحة.

كلام الأردبيلي في سبب تاليف رسالته

قال الأردبيلي في سبب تاليفه لرسالته: [١]
«فرأيت الشيخ رحمه الله تعالى يذكر مجموع السند في اوائل الكتاب ثم يطرح ابتداء السند لاجل الاختصار و يبتدى بذكر اهل الكتب و اصحاب الأصول و يذكر في المشيخة و الفهرست طالبا لإخراج الحديث من الأرسال طريقا او طريقين او اكثر الى كل واحد منهم و من كان مقصده الاطلاع على احوال الأحاديث. فينبغي له ان يطمح نظره الى المشيخة و يرجع الى الفهرست و انى لما رجعت اليهما الفيت كثيرا من الطرق الموروده فيهما معلولا على المشهور بضعف او جهالة او ارسال و ايضا رايت الشيخ رحمه الله تعالى يروى الحديث عن اناس اخر معلقا و ليس له في المشيخة و لا في الفهرست اليهم طريق.
و لم يبال الشيخ قدس الله روحه بذلک لكون الاصول و الكتب عنده مشهورة بل متواترة و انما يذكر الاسانيد لاتصال السند و لذا تراه لا يقدح عند الحاجة اليه في اوائل السند بل انما يقدح فيمن يذكر بعد اصحاب الأصول لكن المتأخرين من فقهائنا رضوان الله عليهم يقولون حيث ان تلک الشهرة لم تثبت عندنا فلا بد لنا من النظر في جميع السند. فبذلک اسقطوا كثيرا من اخبار الكتابين عن درجة الاعتبار وقد خطر بخاطر هذا القليل البضاعة المجهد نفسه لايضاح هذه الصناعة انه ان حصل لى طريق يكون لطريقة الشيخ رحمه الله تعالى مقويا و قرينة للمتاخرين و الاعتبار لكانت تلک الاحاديث الغير المعتبرة من هذين الكتابين معتبرة و لمن اراد الاطلاع على طرق هذين الكتابين منهلا مروية.
كنت افتكر برهة من الزمان في هذا الامر متضرعا الى الله سبحانه و مستمدا من هداياته و الطافه التى وعدها المتوسلين الى جنابه بقوله **(وَ**

---

[١] جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج ٢، ص ٤٧٣

الَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنهُمْ سُبُلَنا) الى ان القى في روعى ان انظر في اسانيد التهذيب و الاستبصار (اى ينظر في المجلدين الاول و الثاني من التهذيب و الاستبصار) لعل الله يفتح الى ذلك بابا فلما رجعت اليهما فتح الله الي ابوابا فوجدت لكل من الأصول و الكتب طرقا كثيرة غير مذكورة فيهما (اي في مشيخة التهذيبين و الفهرست).
اكثرها موصوفة بالصحة و الاعتبار فاردت ان اجمعها للطالبين للهداية و الاستبصار و ليكون عونا و ردءا للناظرين فى الاخبار مدى الأعصار ثم اكتفيت في جمعها لاطمينان القلب و حصول الجزم للناظرين اليها على ضبط قدر قليل منها لان المنظور فيما نحن فيه الاختصار. فنظرت اولا الى الفهرست و المشيخة فكتبت الطريق الذى يحكم من غير خلاف بصحته و الطريق الذى يحكم من غير خلاف بضعفه و في الطريق الذى كان خلافيا و لم اقدر على ترجيحه كتبت اسم الشخص الذى صار الطريق بسببه مختلفا فيه حتى ان الناظر فيه يكون هو الذى يرجحه ثم كتبت تحت كل واحد من الطرق الضعيفة و المرسلة و المجهولة الطرق الصحيحة و الحسنة و الموثقة التى وجدتها في هذين الكتابين. و اشرت الى انها في اي باب و اي حديث من هذا الباب حتى يكون للناظر مبرهنا و مدللا و له الى ماخذه سبيلا سهلا و بذلت الجهد و صرفت الوسع فجاء كتابي هذا بحمد الله سبحانه و تعالى وافيا شافيا.» انتهى كلام الأردبيلي

كلام البروجردي في شرح كلام الأردبيلي

السيد البروجردي المرجع المعاصر كتب مقدمة على كتاب جامع الرواة و بعد ان نقل مختصر ما نقلناه عن الأردبيلي في الاعلى شرح كلام الأردبيلي و قال: [1]

«و نقول اما استنباط الطرق المعتبرة الى ارباب الكتب و الاصول من وقوعهم في اسانيد التهذيبين فمنشأه انه اذا رأى في سند من اسانيدهما صاحب كتاب او اصل استظهر ان الحديث المروى بذلك السند مأخوذ من كتاب هذا الرجل.
و ان الرواة الذين توسطوا في سنده بين الشيخ و بينه رووا هذا الحديث عنه بسبب روايتهم لجميع ما في كتابه من الروايات و لذلك اذا رأى

(١) نفس المرجع، المقدمة، ص ٥

ان الشـــيخ ره روى عن هذا الرجل روايات اخر و بدء بذكره في اســانيدها و لم يذكر في المشـيخة و الفهرسـت اليه طريقا او ذكر اليه طريقا ضعيفا على المشهور حكم بصحتها.
لما وجده من الطريق الصـحيح او المعتبر الى كتابه مثلا روى الشـيخ ره في التهذيب عن على بن الحســن الطاطرى قريبا من ثلاثين حديثا. بدء بذكره في اســانيدها و قال في المشــيخة و ما ذكرته عن على بن الحسن الطاطرى فقد اخبرنى به احمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير عن ابى الملک احمد بن عمر بن كيســبة عن على بن الحســن الطاطرى و هذا طريق مجهول عندهم بابن كيســبة و بابن الزبير و مقتضاه عدم اعتبار تلک الروايات.
و روى في كتاب الحج اربع روايات سندها هكذا موسى بن القاسم عن على بن الحسن الطاطرى عن درست بن ابى منصور و محمد بن أبي حمزة عن ابن مسكان الخ و موسى بن القاسم ثقة و طريق الشيخ الى كتابه فى الحج صـحيح. فلما رأى المصـنف هذه الروايات الاربع قال فى مختصر الرسالة والى على بن الحسن الطاطرى فيه على بن محمد بن الزبير فى المشيخة و الفهرست و الى الطاطرى صحيح فى التهذيب فى باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا و فى الحديث الستين و فى باب الخروج الى الصفا فى الحديث الحادى و الستين.»

تطبيق طريقة الأردبيلي

قال الأردبيلي في جامع الرواة: [١]
«و الى آدم بياع اللؤلؤ ضـعيف في سـت (اى الفهرسـت) و اليه موثق في يب (اى التهذيب) فى باب وصية الصبى قريبا من الآخر بحديثين.» انتهى
اقول الطريق الضعيف في الفهرست هكذا: [٢]
«آدم بياع اللؤلؤ له كتاب أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي، عن أبي محمد، عنه (آدم بياع اللؤلؤ).» انتهى

---

(١) نفس المرجع، ج ٢، ص ٤٧٤
(٢) فهرست الطوسي، ص ٤١

في الطريق: القاسم بن إسماعيل القرشي، و أبو محمد ضعاف و البقية ثقات.

مناقشة موضع الضعف في السند

كما قلنا ان في السند السابق شخصان ضعيفان احدهما القاسم بن "إسماعيل القرشي" و الثاني "أبو محمد" و الاولى وثقه المحدث النوري و الاخر يبقى مجهول. إسماعيل القرشي: قال المحدث النوري و هو بصدد توثيقه: [١]

«و إلى إبراهيم بن نصر مجهول في الفهرست (انتهى كلام الأردبيلي) قلت: (و القائل النوري) المجهول: القاسم بن إسماعيل القرشي، الذي يروي عنه حميد أصولا كثيرة، و لذا استظهر وثاقته مضافا إلى أنه يروي فيه عن جعفر ابن بشير، الذي قالوا فيه: روى عنه الثقات[٢].» انتهى

شرح كلام المحدث النوري

كثرة رواية الاصول من احد امارة الوثوق، حيث قال الطوسي في رجاله:[٣]

«القاسم بن إسماعيل القرشي، يكنى أبا محمد المنذر، روى عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة.»

و قال الطوسي فيه ايضا: [٤]

«أحمد بن محمد بن سلمة الرصافي البغدادي (البغدادي)، روى عنه حميد أصولا كثيرة، منها كتاب زياد بن مروان القندي.»

و قال:[٥] «أحمد بن محمد بن زيد الخزاعي، يكنى أبا جعفر، روى عنه حميد أصولا كثيرة.»

---

(١) مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج ٢٤، ص ٣٣

(٢) فيكون القاسم بن إسماعيل طبق هذا الكلام ثقة في نظر المحدث النورى ضعيف في نظر جمهور الرجاليين منهم الاردبيلى

(٣) رجال الطوسي، ص ٤٣٦

(٤) نفس المرجع، ص ٤٠٨

(٥) نفس المرجع

و قال:[١] «محمد بن خالد الطيالسـي، يكنى أبا عبد الله، روى عنه حميد أصولا كثيرة.»
و اما النقل عن جعفر بن بشير فهو موجود في رجال النجاشى:[٢]
«جعفر بن بشير أبو محمد البجلي الوشاء من زهاد أصحابنا و عبادهم و نساكهم، و كان ثقة، (الى ان قال) كان أبو العباس بن نوح يقول كان يلقب فقحة العلم، روى عن الثقات و رووا عنه.» انتهى
الى هنا تم شـرح كلام النوري و بقى فرد اخر كنيته (أبو محمد) لم يعرف من هو، فالطريق ضعيف بهما على المشهور و ب"ابى محمد" على راى المحدث النوري. لكن كلمة "عن" ليست في بعض النسخ و هو الصحيح، فأبو محمد كنية القاسم بن إسماعيل، فالظاهر أن الصحيح، عن القاسم بن إسماعيل أبي محمد عن آدم بياع اللؤلؤ[٣] فعلى هذا صح السند كله على مبنا المحدث النوري.
عود على بدء: نرجع الى طريقة التعويض التى يعتقدها الشـيخ الأردبيلي فالأردبيلي قال ان الطريق ضعيف في الفهرست لكن وقع في سند صحيح في التهذيب قال الأردبيلي : "و اليه موثق في يب (اى التهذيب) فى باب وصية الصبى قريبا من الآخر بحديثين" و الحديث هو كما في التهذيب: [٤]
«(الشيخ الطوسي عن) الحسن بن سماعة (واقفى ثقة) عن جعفر بن سماعة (واقفى ثقة) عن آدم بياع اللؤلؤ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال: إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة كتبت له الحسنة و كتبت عليه السيئة و عوقب و إذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلک و ذلک أنها تحيض لتسع سنين.»
تقرير الاستدلال: فهنا الأردبيلي اعتبر طريق الشـيخ الى آدم بياع اللؤلؤ في حديث مذكور في المجلد الاول في التهذيب هو طريق الى كل كتب و روايات آدم او بتعبير اخر ذكر السـند في هذا الحديث هو الى الرجل و ليس الى هذا الحديث فقط و لكن مع الاسف لم يذكر

---

(١) رجال الطوسي، ص ٤٤١
(٢) رجال النجاشي، ص ١١٩
(٣) انظر: حاشية سيد عبدالعزيز الطباطبائى على فهرست الطوسي ص ٤١
(٤) تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٨٤

الأردبيلي دليل على هذا الكلام ما تسبب بعزوف العلماء عن آرائه في تصحيح طرق الشيخ الطوسي.

تواتر بعض الطرق

على هذا الاساس الأردبيلي اعتقد بتواتر بعض الطرق و ان كان طريق الشيخ اليها في المشيخة ضعيف او غير مذكور اصلا.
المورد الاول قال الأردبيلي: [١]
«و الى حماد بن عيسى ضعيف في المشيخة و ست و اليه صحيح في يب فى باب آداب الاحداث الموجبة للطهارة في الحديث الخمسين و في باب صفة الوضوء في الحديث الثالث و الاربعين و في باب حكم الجنابة في الحديث الثالث و الثلثين و في باب حكم الحيض في الحديث الثامن و الستين و في باب التيمم في الحديث الخامس و العشرين و في بص (استبصار) فى باب مقدار الماء الذى لم ينجسه شيء و اليه (حماد بن عيسى) متواتر على ما بينا في تصحيح الاسانيد.»
المورد الثاني: [٢]
«و الى زرارة بن اعين فيه ابن ابى جيد فى الفهرست و اليه صحيح في التهذيب فى باب صفة الوضوء في الحديث الثامن و العشرين و في الحديث الثانى و الثلثين و في الحديث الثامن و الثلثين و في الحديث الثانى و الاربعين و في الحديث السادس و السبعين و اليه متواتر على ما بينا في تصحيح الاسانيد.»
المورد الثالث قوله في مقدمة كتابه: [٣]«و بالجملة بسبب نسختى هذه يمكن ان يصير قريب من اثنى عشر الف حديث او اكثر من الاخبار التى كانت بحسب المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم مجهولة او ضعيفة او مرسلة معلومة الحال و صحيحة لعناية الله تعالى و توجه سيدنا محمد و آله الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين.»
قلت و يمكن لمن رضي بهذه الطريقة ادعاء تواتر اكثر رواياتنا، لذا نرى ان للشيخ الطوسي و الصدوق و الكليني ينقلون من راوى واحد بعدة طرق و في الكتب الاربعة قد تصل الاسانيد لراوى الى اربعين

---

(١) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات، ج ٢، ص ٤٩٠
(٢) نفس المرجع، ج ٢، ص ٤٩٣
(٣) نفس المرجع، ج ١، ص ٦

سند مختلف كل منها عن الاخر. و لا يخفى على البيب امكان تعويض اسناد الشيخ الصدوق و الشيخ الكليني بهذه الطريقة و ان لم يتطرق اليها الشيخ الأردبيلي لان طريق الشيخ في كتبه هى نفسها في كتب الصدوق و الكليني و ايضا هذه الطريقة لو انبرى لها احد من العلماء و عوض اسانيد الصدوق بكثرة كتبه و منقولاته لاحدثت طفرة علمية قوية في الحديث الشيعى.

أدلة الأردبيلي

نذكر هنا شواهد ما نظنه انه قد تكون أدلة الأردبيلي حول نظريته و توصلنا اليها بعد تتبع كلماته:

الشاهد الاول، قال الأردبيلي في جامع الرواة: [١]

«و الى خلاد السندى فيه ابن عقدة في ست (اى الفهرست) و اليه صحيح في بص (اى الاستبصار) فى باب تحريم ما يذبحه المحرم من الصيد في الحديث السابع.» انتهى

و اذا راجعنا كتاب الاستبصار وجدنا الحديث هكذا: [٢]

«ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن خلاد السندي عن أبي عبد الله (ع) في رجل ذبح حمامة من حمام الحرم قال عليه الفداء قلت فيأكله قال لا قلت فيطرحه قال إذا طرحه فعليه فداء آخر قلت فما يصنع به قال يدفنه.»

و هذه الرواية بنفسها مع قليل من تغيير الفاظها موجودة في كتاب خلاد السندى الموجود في ضمن كتاب الاصول الستة عشر: [٣]

«و عنه ايده الله تعالى قال حدثنا ابو العباس احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبان قال حدثنا محمد بن ابى عمير قال حدثنا خلاد السندى البزاز الكوفى عن ابى عبد الله: فى رجل ذبح حمامة من حمام الحرم قال عليه الفداء قال قلت فياكله قال لا ان اكلته كان عليک فداء اخر قال قلت فيطرحه قال اذا يكون عليک فداء اخر فقال فما اصنع به فقال ادفنه.»

---

(١) نفس المرجع، ج ٢، ص ٤٩١

(٢) الإستبصار، ج ٢، ص ٢١٥

(٣) الأصول الستة عشر، كتاب خلاد السندى ص ١٠٦

الشاهد الثاني:[١]
«و إلى أبان بن تغلب و إليه صــــحيح في التهذيب، في باب تلقين المحتضرين، قريبا من الآخر بتسعة و ثلاثين حديثا.» انتهى
الحديث في التهذيب هكذا:[٢]
«ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أبي القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسـين بن عثمان عن ابن مســكان عن أبان بن تغلب قال: ســألت أبا عبد الله (ع) عن الذي يقتل في ســبيل الله أيغســل و يكفن و يحنط قال يدفن كما هو في ثيابه إلا أن يكون به رمق ثم مات فإنه يغســل و يكفن و يحنط و يصــلى عليه إن رسـول الله ص صــلى على حمزة و كفنه لأنه كان جرد.»انتهى
و الحديث في من لا يحضر هكذا: [٣]
«و سأله أبان بن تغلب عن الرجل يقتل في سبيل الله أيغسل و يكفن و يحنط فقال يدفن كما هو في ثيابه بدمه إلا أن يكون به رمق فإن كان به رمق ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه لأن رسول الله ص صلى على حمزة و كفنه و حنطه لأنه كان جرد.»
طريق الصدوق الى ابان ابن تغلب هكذا: [٤]
«و ما كان فيه عن أبان بن تغلب فقد رويته عن أبي رضـــــي الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، عن أبي أيوب، عن أبي علي صاحب الكلل، عن أبان بن تغلب.»
هنا ايضا كما نقل الشيخ الحديث مسندا من ابان ابن تغلب نقله الصدوق من كتاب ابان و في المشـيخة ذكر الطريق اليه و هذا يدل على ان هذا الحديث ايضـــا من كتاب ابان بن تغلب و نقله الشـيخ من كتاب ابان بن تغلب.
الشاهد الثالث: [٥]
«و إلى أبان بن عثمان: فيه أحمد بن جعفر بن ســــفيان، و أحمد بن

---

(١) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢١
(٢) تهذيب الأحكام ج١، ص ٣٣١
(٣) من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٥٩
(٤) من لايحضره الفقيه ج ٤، ص ٤٣٥
(٥) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢٢

محمد بن يحيى في الفهرست. و إليه صحيح في التهذيب، في باب تطهير الثياب من النجاسات، في الحديث الثالث و في باب تلقين المحتضرين، قريبا من الآخر بثمانية و سبعين حديثا.» انتهى
والحديث الذى قال انه " في باب تلقين المحتضرين" هكذا: [1]
«الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبد الله بن محمد بن خالد عن أبي عبد الله (ع) قال: الوالد لا ينزل في قبر ولده و الولد ينزل في قبر والده.»
و الحديث نقل في الكافي من ابان لكن باختلاف في الطريق ما يدل على انه موخذ من كتاب ابان بن عثمان: [2]
«حميد بن زياد عن الحسن بن محمد الكندي عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان عن عبد الله بن راشد قال: كنت مع أبي عبد الله (ع) حين مات إسماعيل ابنه (ع) فأنزل في قبره ثم رمى بنفسه على الأرض مما يلي القبلة ثم قال هكذا صنع رسول الله ص بإبراهيم ثم قال إن الرجل ينزل في قبر والده و لا ينزل في قبر ولده.»
الشاهد الرابع:[3]
«و إلى إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال... و في باب الطواف، في الحديث الحادي عشر.»
و الحديث هكذا في التهذيب: [4]
«موسى بن القاسم عن إبراهيم بن أبي سمال عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: ثم تطوف بالبيت سبعة أطواف و تقول في الطواف اللهم إني أسألک باسمک الذي يمشى به على طلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض و أسألک باسمک الذي يهتز له عرشک و أسألک باسمک الذي تهتز له أقدام ملائكتک و أسألک باسمک الذي دعاک به موسى من جانب الطور فاستجبت له و ألقيت عليه محبة منک و أسألک باسمک الذي غفرت به لمحمد ص ما تقدم من ذنبه و ما تأخر و أتممت عليه نعمتک أن تفعل لي كذا و كذا ما أحببت من الدعاء قال أبو إسحاق روى هذا الدعاء معاوية بن عمار عن أبي

---

(١) تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠
(٢) الكافي، ج ٣، ص ١٩٤
(٣) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢٣
(٤) تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٤

بصير عن أبي عبد الله (ع) و كلما انتهيت إلى باب الكعبة فصل على النبي ص و تقول في الطواف اللهم إني إليك فقير و إني خائف مستجير (الى الاخر)»

الكلام في عبارة (قال أبو إسحاق روى هذا الدعاء معاوية بن عمار) الناقل لهذا القول هو موسى بن القاسم و القائل هو ابو اسحاق إبراهيم بن أبي سمال و هذا التعبير يدل على ان بن القاسم كان يروى كتاب بن أبي سمال و هذه الرواية من تعليقات بن أبي سمال على هذه الرواية.

ان قلت: ما الدليل على ان ابو اسحاق في الرواية هو إبراهيم بن أبي سمال حيث لم يذكر في كتب الرجال له هذا اللقب. قلت اولا: اجاب المجلسي الثاني على هذا السوال قائلا: [1]

«قوله: أبو إسحاق قال الوالد رحمه الله الظاهر أنه كنية لإبراهيم بن أبي سمال، لأن الغالب أن إبراهيم كنيته أبو إسحاق، و إن كان غير مذكور بهذه الكنية في الرجال. و مما يثبت هذا الامر ان ابواسحاق هنا ابن أبي سمال هو نقل بعض الرواية المذكور اعلاه مع ذكر كامل السند اليها»

و الاجابة الثانية هى ما جاء في التهذيب: [2]

«موسى بن القاسم عن إبراهيم بن أبي سمال عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: ثم تأتي مقام إبراهيم (ع) فتصلي فيه ركعتين و اجعله أماما و اقرأ فيهما سورة التوحيد قل هو الله أحد و في الركعة الثانية قل يا أيها الكافرون ثم تشهد و احمد الله و أثن عليه.»

اقول اذا راجعنا الرواية السابقة نجد ان هذه الرواية مستقطعة منها و ايضا في هذه الرواية مذكور اسم ابو اسحاق بـ ابراهيم بن أبي سمال.

الشاهد الخامس: [3]

«و إلى إبراهيم بن أبي البلاد: مجهول في الفهرست و إليه صحيح في التهذيب، في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس، من أبواب الزيادات، في الحديث الثالث عشر و في الحديث التاسع و العشرين»

و الحديث الحديث التاسع و العشرين هكذا: [4]

---

[1] ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٧، ص ٣٨٥

[2] تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣٦

[3] خاتمة مستدرك الوسائل، ج ٦، ص ٢٤

[4] تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢

«أحمد بن محمد عن الحسين عن إبراهيم بن أبي البلاد عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الثياب السابرية يعملها المجوس و هم أخباث و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال ألبسها و لا أغسلها و أصلي فيها. قال نعم قال معاوية فقطعت له قميصا و خطته و فتلت له أزرارا و رداء من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم جمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج فيها إلى الجمعة.»
اقول: في عبارة " قال معاوية فقطعت له قميصا " دلالة واضحة بان الذى يكتب الكتاب هو إبراهيم بن أبي البلاد و نقل كلام معاوية في كتابه.

الشاهد السادس: [1]

«إبراهيم بن إسحاق: صحيح في التهذيب... و في باب العمل في ليلة الجمعة و يومها، في الحديث التاسع و العشرين.»
الحديث هكذا في التهذيب: [2]

«محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن صباح المزني عن الحارث عن الأصبغ قال: كان علي (ع) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول له و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر إلى يوم الجمعة الأخرى.»
و الحديث هكذا في علل الشرايع: [3]

«حدثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد عن إبراهيم بن إسحاق عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن صباح المزني عن الحارث عن الأصبغ بن نباتة قال: كان علي (ع) إذا أراد أن يوبخ الرجل يقول له أنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا يزال في طهر إلى الجمعة الأخرى.»
اقول: السندان يتفقان في محمد بن أحمد بن يحيى و ما بعده و محمد بن أحمد بن يحيى الاشعرى هو صاحب كتاب نوادر الحكمه و من حيث انه لا يوجد له كتاب الا نوادر الحكمه و هذه الرواية غير موجودة فيه لذا انها مؤخذة من كتاب إبراهيم بن إسحاق.

---

[1] خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢٥
[2] تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٩
[3] علل الشرائع، ج ١، ص ٢٨٥

فائدة: في معرفة استخراج مصادر الرواية

هنا اذكر عدة طرق لمعرفة الكتب التي اخذ منها الحديث و ان كنا طبقنا بعضها عمليا في الامثلة السابقة، لكن لاجل تمكن الطالب لطبيق هذه النظرية بنفسه لاباس بذكرها و ان كنت اعتقد ان الطالب اذا تعمق و بحث اكثر سيكشف طرقا اكثر من هذه الطرق.

أولا: الروات المؤلفين الواقعين في سند الحديث

اول طريق لمعرفة الكتاب الذى اخذ منه الحديث هو ملاحظة سند الحديث و معرفة أحوال الرواة الواقعين في طريق الحديث. فاذا وجد احد الرواة منصوص عليه في كتاب الفهرست للشيخ الطوسي مثلا انه صاحب كتاب او اصل و باقى الرواة لم يكونو كذلک فنعلم ان الحديث ماخوذ من كتابه.

اشكالان على هذا الكلام

الاشكال الاول: احتمال عدم نقل اسامي الكتب في الفهرستين. و الجواب على ذلک هو ان الشيخ الطوسي في فهرسته و النجاشي ايضا في فهرسته كان كل اهتمامهم ان يجمعوا اسامي مؤلفين الشيعة الذين سبقوا عصرهم و كما هو واضح من اسامي كتبهم و بعض كلماتهم. فقد سمى الشيخ الطوسي كتابه ب: "فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول"، و هو المشهور بالفهرست للشيخ الطوسي و كتاب النجاشي اسمه: "فهرست أسماء مصنفي الشيعة" و معروف ب رجال نجاشى.

فنعلم ان كتبهم رضوان الله عليهم لجمع المصنفين من اصحابنا بدءا من شيوخهم رحمهم الله الى أصحاب الائمة رضوان الله عليهم مضافا الى ما قالاه فمثلا قال النجاشى: [١]

«فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم و لا مصنف. و هذا قول من لا علم له بالناس و لا وقف على أخبارهم، و لا عرف منازلهم و تاريخ أخبار أهل العلم، و لا لقي أحدا فيعرف منه، و لا حجة علينا لمن لم يعلم و لا عرف. و قد

---

(١) رجال النجاشي، ص ٣

جمعت من ذلک ما استطعته.» انتهى
و قال الشيخ الطوسي في مقدمة الفهرست: [١]
«فإذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب فإنه يطلع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف و الأصول، و يعرف به قدر صالح من الرجال و طرائقهم.» انتهى
مما يعنى انه جمع كل كتاب كان متوفرا في زمانه و كان ماخذا للاحاديث عند اصحابنا في زمانه.
ان قلت: الطوسي و النجاشي قد صرحا بانهما لم يجمعا كل كتب الشيعة و هذا يخلاف قاعدتكم الكلية.
قلت: فان الكتاب الذى لم تصل اليه يد الشيخ و النجاشي من احتمال الضعيف جدا ان تصل اليه يد احد اخر من اصحابنا لان الشيخ الطوسي كان امينا على اكبر مكتبة شيعية في ذلک الوقت و هى مكتبة شابور في منطقة الكرخ في بغداد.
و هذه المكتبة كانت تحتوى على اكثر التصانيف و الكتب الموجودة حتى من اصحاب الائمة و لم تكن في الدنيا مكتبة أحسن كتبا من تلک المكتبة كانت كلها بخطوط الأئمة المعتبرة و أصولهم المحررة كما ذكر جميع ذلک ياقوت الحموي في معجم البلدان[٢] في حرف ألباء في مادة بين السورين. هذا مع تمكن الشيخ من خزانة كتب أستاذه الشريف المرتضى التى هى غير مكتبة سابور و المشتملة على ثمانين ألف كتاب سوى ما أهدي منها إلى الرؤساء كما صرح به كل من ترجم لسيد المرتضى.

---

(١) فهرست الطوسي، ص ٤

(٢) معجم البلدان، ج ١، ص ٥٣٤، قال: بين السورين تثنية سور المدينة اسم لمحلة كبيرة كانت بكرخ بغداد، وكانت من أحسن محالها وأعمرها، وبها كانت خزانة الكتب التي وقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتبا منها، كانت كلها بخطوط الائمة المعتبرة وأصولهم المحررة، واحترقت فيما أحرق من محال الكرخ عند ورود طغرل بک أول ملوک السلجوقية إلى بغداد سنة ٤٤٧.

بحث في المكتبات التى كانت في متناول يد الشيخ الطوسي

انشئوا علماء الشيعة في القرن الرابع و الثالث عدة مكتبات و مراكز العلمية لتربيت العلماء و الافاضل و توفير أدوات البحث لهم وإعداد الأجواء العلمية المناسبة و كانت اغلبها في متناول يد الشيخ الطوسي و بعضها وصلت رئاستها اليه بعد ان صار الشيخ كبير الشيعة آنذاک.

١- مكتبة سابور

اول مكتبة هى مكتبة سابور المعروفة بـ: دارالعلم، كانت هذه الخزانة ملئ بالكتب و ايضا محل درس و مباحثة الطلاب و محل مناظرة العلماء من غير المذاهب كما هو معلوم من اسمها دار العلم اى انها كانت كما هى عليه الحوزاة العلمية في زماننا، بناها "أبو نصر سابور بن أردشير" إلى اتباع اهل البيت، قال كوركيس عواد في هذا الشان: [١]
«كانت هذه الخزانة مفخرة أدبية رائعة ومأثرة أسداها إلى عشاق البحث رجل جمع بين الأدب والسياسة فخلد التاريخ ذكره بها. ذلک الرجل هو أبو نصر سابور بن أردشير المتوفى سنة ٤١٦ ه، ١٠٢٥ م، وهو الذي وزر لبهاء الدوله البويهي ثلاث مرات ووزر أيضا لشرف الدولة. وكان سابور كاتبا سديدا عفيفا عن الأموال كثير الخير. غير أن أشهر ما اشتهر به كان خزانة الكتب التي أنشأها ببغداد في محلة الكرخ سنة ٣٨١ ه،٩٩١ م، ووقف عليها الوقوف. فإنه في هذه السنة ابتاع دارا في الكرخ بين السورين وعمرها وبيضها وسماها دار العلم ووقفها على أهله ونقل إليها كتبا كثيرة ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرستا. ورد النظر في أمورها ومراعاتها والاحتياط عليها إلى الشريفين أبي الحسين محمد بن أبي شيبة وأبي عبدالله محمد بن أحمد الحسني والقاضي أبي عبدالله الحسين بن هارون الضبي وكلف الشيخ أبا بكر محمد بن موسى الخوارزمي فضل عناية بها. وأشار بعض المؤرخين إلى أن عدد ما اشتملت عليه هذه الخزانة كان أكثر من عشرة الاف مجلد بل كان عددها بوجه التدقيق (كما قال أبو الفرج ابن الجوزي) عشرة الاف مجلد وأربعمائة مجلد من أصناف العلوم ومنها مائة مصحف بخطوط بني مقلة. وكانت هذه الدار موئلا للعلماء

---

[١] خزائن الكتب القديمة في العراق، صص ١٤٠ - ١٤٣

والباحثين يترددون إليها للدرس والمناظرة والمباحثة، ومن أشهر روادها الشاعر الفيلسوف أبو العلاء المعري المتوفى سنه ٤٤٩ ه،١٠٥٧ م، فقد طالما ذكرها وذكر بعض القائمين على أمرها، واثر الإقامة بها يوم كان ببغداد.
وكان جماعة من العلماء يهبون مؤلفاتهم لهذه الخزانة. (الى ان قال) وقد ضمت هذه الخزانة نوادر الكتب وأعلاقها. (ثم قال في من اوكيل في امر الخزانة و الاشراف عليها اليه) الشريف المرتضى ابوالقاسم على بن الحسن الموسوى نقيب الطالبيين و هو صاحب الامالى.»
انتهى
قال ابن اثير صاحب الكامل في بيان عدد الكتب التى اشتملت عليه هذه المكتبة:[1]
«احترقت بغداد الكرخ وغيره وبين السورين واحترقت فيه خزانة الكتب التي وقفها أردشير الوزير ونهبت بعض كتبها. جاء عميد الملک الكندري فاختار من الكتب خيرها وكان بها عشرة الاف مجلد وأربعمائة مجلد من أصناف العلوم منها مائة مصحف بخطوط بني مقلة. وكان العامة، قد نهبوا بعضها لما وقع الحريق فأزالهم عميد الملک وقعد يختارها فنسب ذلک إلى سوء سيره وفساد اختياره، وشتان بين فعله وفعل نظام الملک الذي عمر المدارس ودور العلم في بلاد الإسلام و وقف الكتب وغيرها.»

٢ ـ خزانة الشريف المرتضى

قال الشهيد الثاني في حواشي الخلاصة[2] في وصف مكتبة السيد المرتضى ما هذا نصه: [3]
«قوله رحمه الله: و له مصنفات كثيرة، قلت: قال أبو الحسن التنوخي[4]

---

(١) الكامل في التاريخ،ج ٨، ص ٣٥٠، حوادث سنة ٤٥١ هـ، عنوان ذكر حريق بغداد

(٢) حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال المنقولة في ضمن كتاب سلسلة رسائل الشهيد الثاني.

(٣) رسائل الشهيد الثاني، ج ٢، ص ١٠٠٩

(٤) هو أبو القاسم علي بن أبي علي المحسن بن أبي القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم الأنطاكي البغدادي التنوخي، ولد بالبصرة سنة ٣٦٥ و قبلت شهادته عند الحكام و هو حديث السن، تولى القضاء بالمدائن و غيرها، و كان محتاطا

صاحب السيد: "لما مات السيد حصرنا كتبه، فوجدناها ثمانين ألف مجلد من مصنفاته و محفوظاته و مقرواته" قاله صاحب تنزيه ذوي العقول و قال الثعالبي في كتاب اليتيمة:[1] "إنها قومت بثلاثين ألف دينار بعد أن أهدى إلى الوزراء و الرؤساء منها شطرا عظيما".» انتهى كلام الشهيد الثاني

٣ ـ دار العلم للسيد الشريف الرضي

يقول كوركيس عواد في كتابه: [2]
«أنشأ الشريف الرضي مؤسسة ثقافية أسماها دار العلم، وكان ينفق على تلامذتها من ماله الخاص ويلقي فيها المحاضرات العلمية. ولم تكن دار العلم مدرسة حسب بل كان يتبعها مخزن فيه جميع ما يحتاجه الطالب من الأمور المادية. وإلى جانب ذلك خزانة كتب حافلة عرفت بـ: خزانة دار العلم وقد كانت هذه الخزانة في مصاف الخزائن الكبرى ببغداد ومنظمة تنظيما حسنا.» انتهى كلامه
و كانت هذه المكتبات التى يرجع اليها الشيخ الطوسي و ينقل منها كلامه و رواياته مضافا على مكتبة الشيخ العياشى التى للشيخ طريق اليها.

٤- مكتبة العياشي

وهو أبوالنضر محمد بن مسعود العياشي السلمي السمرقندي المتوفى نحو سنة٣٢٠ هـ. يقول النجاشي في هذه المكتبة: [3]

صدوقا في الحديث، توفي في ليلة الثاني من المحرم سنة ٤٤٧ هـ. انظر: الكنى و الألقاب ج ٢ ص ١١٤. نقلا عن حاشية مجمع البحرين، ج ١، ص ١٨٩.

(١) قال محشى رسائل الشهيد الثاني معلقا على هذا الكلام : لم نجد ما ذكره الشهيد في يتيمة الدهر و لا في تتمتها، رغم تصفح أجزائها المطبوعة.» و انظر: ايضا تحفة الأزهار ج ٣، ص ١٣٣، رياض العلماء ج ٤، ص ٤٧، الفوائد الرجالية ج ٣، ص ١٠٧، روضات الجنات ج ٤، ص ٢٩٧، أعيان الشيعة ج ٨، ص ٢١٥.

(٢) خزائن الكتب القديمة في العراق، ص ٢٣١، عنوان: خزانة الشريف الرضى.

(٣) رجال النجاشي، ص ٣٥١

«أنفق أبو النضر على العلم والحديث تركة أبيه سائرها وكانت ثلاثمائة ألف دينار وكانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أو قارئ أو معلق مملوءة من الناس.» انتهى

و العياشى كانت عنده اصول الشيعه كلها حيث يقول العياشى احد الذين لقيهم كان عنده كل الاصـــول و الظاهر انه كان يجول في البلدان بحثا عن الحديث فقد قال في شـأن علي بن الحســن بن علي بن فضـــال كما نقل عنه الكشي قوله: [1]

«قال أبو عمرو سألت أبا النضر محمد بن مسعود، عن جميع هؤلاء؟ فقال: أما علي بن الحســـن بن علي بن فضـــال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق و ناحية خراسان أفقه و لا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، و لم يكن كتاب عن الائمة عليهم الســلام من كل صـــنف الا و قد كان عنده. و كان أحفظ الناس، غير أنه كان فطحيا يقول بعبد الله بن جعفر، ثم بأبي الحسن موسى (ع).»

و الشيخ الطوسي يروى عن حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي جميع مصــنفات الشــيعة و اصــولهم و لا شــك ان حيدر ينقلها عن مكتبة العياشى حيث كان من غلمان محمد بن مسعود العياشي قال الشيخ في الفهرست: [2]

«حيدر بن محمد بن نعيم الســـمرقندي، عالم جليل، يكنى أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة و أصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، و عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن إدريس القمي، و عن أبي القاســـم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، و عن أبيه، روى عن الكشي عن العياشي جميع مصنفاته، روى عنه التلعكبري و سمع منه ســـنة أربعين و ثلاثمائة، و له منه إجازة، و له كتب ذكرناها في الفهرست.»

و قال العلامة: [3]

«حيدر بن نعيم بن محمد الســمرقندي عالم جليل القدر ثقة فاضـــل من غلمان محمد بن مسعود العياشي يكنى أبا أحمد يروي جميع مصنفات الشــيعة و أصــولهم روى عنه التلعكبري و ســمع منه ســنة أربعين و

---

(١) رجال الكشى، ج ٢، ص ٨١٢

(٢) فهرست الطوسى، ص ١٦٦

(٣) رجال العلامة الحلي، ص ٥٧

ثلاثمائة و له منه إجازة.»

الاشكال الثاني: لوكان في الطريق اكثر من مصنف و صاحب كتاب

اما الاشـــكال الثاني فنقول في جوابه : لوكان في الطريق اكثر من مصنف ايضا يمكن استخراج مصدر الرواية انها من اى كتاب اخذة عندنا طريقان:

الطريق الأول: ملاحظة موضـــوع الرواية فمثلا اذا كانت الرواية في الصـــلاة و كان أحد الرواة عنده كتاب في الصـــلاة و الباقى كتبهم في التفســير او الديات مثلا فيتعين ان الرواية من كتاب الراوى الذى عنده كتاب الصلاة.

الطريق الثاني: وجود احد الرواة المشـــهورين في الطريق فمثلا ابنا سعيد الأهوازيان كتبهم معروفة مشهورة لا تقاص بكتب راوى النقالين عنه قليلون و كتبه كانت غير معتنى بها واصحابنا لم يعطوها اهتماما.

ثالثا: التعويل على كلام الشيخ الطوسي

الطريق الثالث لمعرفة اصحاب الكتب و ان الحديث اخذ عن اى كتاب هو التعويل على كلام الشيخ الطوسي لان الشيخ الطوسي قال انه كلما بدء برواى فقد اخذ الحديث من كتابه فمثلا اذا كانت رواية نقلها الصـــدوق او الكليني بطريقين مختلفين و نقلها الطوســـي بعد كتاب الطهارة[1] عن احد الرواة الذين بدء بهم في صـــدر الرواية، فنعلم ان الرواية موخذة من كتابه.

---

(١) لان الشيخ الطوسى بدء في المجلدين الاولين من شيخه الى صاحب الراوية الذى ينقل من الامام و لكن بعد ذلک من المجلد الثالث الى اخر التهذيب ينقل عن صـاحب الكتاب التى نقل منها الرواية و ذكر في مشـيخة التهذيب طريقه اليه و قال ما هذا نصـــه: و وفينا بهذا الشــرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة، ثم أنا رأينا أنه يخرج بهذا البســط عن الغرض، و يكون مع هذا الكتاب مبتورا غير مســتوفى، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصـــحابنا رحمهم الله المختلف فيه و المتفق، ثم رأينا بعد ذلک ان اســتيفاء ما يتعلق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا و أوردنا من الزيادات ما كنا أخللنا به، و اقتصـرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصـنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو صـــاحب الأصـــل الذي أخذنا الحديث من أصـــله.

رابعا: التعويل على كلام اصحاب كتب الحديث

و نفس الكلام السابق هنا يجرى في كل حديث يذكر و ينسب الى كتاب احد الرواة فاذا وجدنا ذلک الحديث في الكافي او التهذيب مع توسط ذلک الرواى المنسوبة له الرواية نعلم ان الحديث موخذ من كتابه فمثلا دقق في عبارة ابن ادريس الحلى في باب المستطرفات من كتاب السرائر حيث قال: [1]
«موسى عن العبد الصالح قال: سألته عن رجل استأجر ملاحا و حمله طعاما له في سفينة و اشترط عليه إن نقص فعليه قال إن نقص فعليه قلت فربما زاد قال يدعي أنه زاد فيه قلت لا قال هو لک. تمت الأحاديث المنتزعة من كتاب موسى بن بكر الواسطي و الحمد لله رب العالمين. و من ذلک ما استطرفناه من كتاب معاوية بن عمار قال: قلت له رجلان دخلا المسجد جميعا افتتحا الصلاة في ساعة واحدة (الى اخر الحديث).» انتهى كلام ابن ادريس
قلت: فهنا عين ابن ادريس تلک الاحاديث انه اخذها من كتاب موسى بن بكر الواسطي و الاحاديث الذى ذكرها بعدها نقلها من كتاب معاوية بن عمار.

خامسا: نسبة الحديث لاحد رواته في كتب علماء الحديث و الدراية

قد ترى حديث له سند طويل لكن احد علماء الحديث و من له خبرة بكتب الاصحاب و مشايخ الاجازات كعلامة المجلسي و المحدث النوري و أمثال هولاء فطالح مضمار شرح السند و الحديث نسبوا حديثا الى احد من الرواة مع انه يوجد غيره ممن تقدمه و تأخر عليه في السند نعلم انهم رضوان الله عليهم فهموا ان الحديث له و كلام اهل الفن حجة على غيرهم و قرينة قوية لامثالهم ان وجدوا.
المثال على ذلک، الشيخ في سياق شرح كلام المفيد في المقنعة نسب حديث الى احد الرواة قائلا: [2]

التهذيب ج ١٠ ص ٤.
(١) السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، ج ٣، ص ٥٥١
(٢) تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١١

«غيره من الكتب الذى احتواها البحار او نقل منها المحدث النوري في مستدركه فاذا وجدنا حديث مثلا ثم ابتدأ (اى المفيد) بذكر الأغسال المسنونة فقال وأما الأغسال المسنونة فغسل الجمعة سنة مؤكدة على الرجال و النساء، يدل على ذلک ما يتضمن حديث عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله (ع) المقدم ذكره و أيضا.» انتهى
حيث الشيخ نسب الحديث الى عثمان بن عيسى و اصل الحديث هكذا: [١]

«و أخبرني الشيخ أيده الله تعالى قال أخبرني أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن غسل الجمعة.» انتهى

سادسا: وجود الحديث في كتب أصحاب الائمة

نشرت كتب في زماننا كانت هذه الكتب نفيسة و قليل الانتشار بين علماء المتقدمين و تنسب الى بعض أصحاب الائمة مثل كتاب الأصول الستة عشر[٢]. فلو جائت رواية في اصل زيد النرسي مثلا و هذه الرواية نقلها الكافي بسنده عن زيد النرسي نعلم ان الرواية موخذة من كتاب زيد. مثال ذلک: جاء في أصل ابى سعيد عباد العصفرى: [٣]
«عباد عن عمرو عن ابى حمزة قال سمعت على بن الحسين (ع) يقول: ان الله خلق محمدا و عليا و احد عشر من ولده من نور عظمته فاقامهم اشباحا فى ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق يسبحون الله و يقدسونه و هم الائمة من ولد رسول الله.» انتهى
و نفس هذا الحديث موجود في كتاب الكافي من دون نسبته الى احد، قال الكليني: [٤]
«محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن الحسين عن أبي سعيد العصفوري عن عمرو بن ثابت عن أبي حمزة قال سمعت علي

---

(١) نفس المرجع، ص ١٠٤
(٢) و الاصول الستة عشر مجموعة مشهورة تحتوي على ستة عشر أصلا قديميا مرويا عن أقدم الرواة و المحدثين من أصحاب الأئمة (ع).
(٣) الأصول الستة عشر، ص ١٥
(٤) الكافي، ج ١، ص ٥٣١

بن الحسين (ع) يقول إن الله خلق محمدا و عليا و أحد عشر من ولده من نور عظمته فأقامهم أشباحا في ضياء نوره يعبدونه قبل خلق الخلق يسبحون الله و يقدسونه و هم الأئمة من ولد رسول الله ص.» انتهى
فنعلم من هذه القرائن ان الكليني او مشايخه اخذوا الحديث عن كتاب أبي سعيد العصفري.

سابعا: البحث عن راو مشترک في سند الحديثين المختلفين[1]

قد نجد حديثين متنهما متفق معنا و ان كان المتن مختلف لفظا لكن مضمون الحديثين واحد مذكور بتعابير مختلفة او قد يكون الحديث مستقطع من حديث طويل (اذ لعل حديث يكون كله مائة صفحة لكن جزء على صورة كلامات قصار) و ذكر لكن من الحديثين سند مختلف عن الاخر و يشتركان السندان برجل واحد و ان اختلف من تقدمه و من تأخر عنه في الحديث الثاني مثلا.
فنعلم هنا ان الحديث موخذ من كتاب ذلک الراوی المشترک و هو اخذ ذلک الحديث من شخصان او اكثر و ذكر طرقه المتعددة في سند الحديث. مثال ذلک قال الكليني في الكافي:[2]
«علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة و بكير أنهما سألا أبا جعفر (ع) عن وضوء رسول الله ص فدعا بطست أو تور فيه ماء فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفة فصبها على وجهه فغسل بها وجهه ثم غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفة فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف. لا يردها إلى المرفق ثم غمس كفه اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق و صنع بها مثل ما صنع باليمنى ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماء جديدا ثم قال و لا يدخل أصابعه تحت الشراک قال ثم قال إن الله عز و جل يقول **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)** فليس له أن يدع شيئا من وجهه إلا غسله. و أمر بغسل اليدين إلى المرفقين فليس له أن يدع شيئا من يديه إلى المرفقين إلا غسله لأن الله يقول فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المرافق ثم قال و امسحوا برؤسكم و أرجلكم إلى الكعبين

---

(١) انظر: كتاب تعويض الاسانيد، ثامر العميدي، ج ١، ص ٣٩٣ – ٤٢١، تحت عنوان: تعيين مصادر الاحاديث المسندة
(٢) الكافي،ج٣، ص٢٥

فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه. قال فقلنا أين الكعبان قال هاهنا يعني المفصل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو فقال هذا من عظم الساق و الكعب أسفل من ذلک فقلنا أصلحک الله فالغرفة الواحدة تجزئ للوجه و غرفة للذراع قال نعم إذا بالغت فيها و الثنتان تأتيان على ذلک كله.»
انتهى

و روى مقدار من هذا الحديث الشيخ الطوسي في التهذيب قائلا: [1]

«ما أخبرني به الشيخ أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابن أذينة عن بكير و زرارة ابني أعين أنهما سألا أبا جعفر (ع) عن وضوء رسول الله ص. فدعا بطست أو بتور فيه ماء فغسل كفيه ثم غمس كفه اليمنى في التور فغسل وجهه بها و استعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع لا يرد الماء إلى المرفقين ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق إلى الكف لا يرد الماء إلى المرفق كما صنع باليمنى ثم مسح رأسه و قدميه إلى الكعبين بفضل كفيه و لم يجدد ماء.» انتهى

و موضع الاشتراک في السندين هو ابن أذينة و له كتاب ذكره الشيخ في الفهرست قائلا: [2]

«عمر بن أذينة، ثقة، له كتاب. أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صفوان، عن عمر بن أذينة، و كتاب عمر بن أذينة نسختان: إحداهما الصغرى و الأخرى الكبرى. رويناهما عن جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن عمر بن أذينة. و له كتاب الفرائض، رويناه بالإسناد، عن حميد، عن أحمد بن ميثم بن الفضل بن دكين، عن عمر بن أذينة.» انتهى

و قال النجاشي: [3]

---

(١) تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦
(٢) فهرست الطوسى، ص ٣٢٤
(٣) رجال النجاشي، ص ٢٨٣

«عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة بن الحارث بن خالد بن عائذ بن سعد بن ثعلبة بن غنم بن مالک بن بهثة بن جديمة بن الديل بن شن بن أفصى بن عبد القيس بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. شيخ أصحابنا البصريين و وجههم، روى عن أبي عبد الله (ع) بمكاتبة. له كتاب الفرائض، أخبرنا أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم، عن محمد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيک و أحمد بن سقلاب جميعا، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة به.» انتهى

الاشكالات الواردة على طريقة الأردبيلي

هذه الطريقة من التعويض و ان اختص بها الأردبيلي لكن لم تلق قبول عند العلماء و دليل ذلک ان الأردبيلي لم يذكر ادلته على كلامه. هذا الامر لعل اهم سبب لعدم الإعتناء بطريقته في التعويض و ايضا اورد على هذه الطريقة عدة اشكالات نذكرها تباعا و لان الاشكالات كلها صيغت على مثال على بن الحسن الطاطرى نحن ننقل تصحيح الطريق اليه حسب راى الأردبيلي ثم نوضح الاشكالات، قال الأردبيلي: [١]

«و إلى علي بن الحسن الطاطري فيه: علي بن محمد بن الزبير القرشي في المشيخة و الفهرست و إلى الطاطري: صحيح في التهذيب في باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا. و في الحديث الستين و في باب الخروج إلى الصفا في الحديث الحادي و الستين و الثاني و الستين و إلى علي الجرمي (المراد من الجرمي هو الطاطري الملقب بالطائي أيضا) [٢] صحيح في باب ما يجب على المحرم اجتنابه في الحديث السادس.» انتهى

اقول طريق الشيخ الى الطاطرى في الفهرست هكذا: [٣]

«علي بن الحسن الطاطري... أخبرنا برواياته كلها أحمد بن عبدون

[١] خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢١٦

[٢] قال النجاشى في رجاله: علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري و إنما سمي بذلک لبيعه ثيابا يقال لها الطاطرية، يكنى أبا الحسن، و كان فقيها، ثقة في حديثه، و كان من وجوه الواقفة و شيوخهم. ص ٢٥٥

[٣] فهرست الطوسي، ص ٢٧٢

عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن علي بن الحسن بن فضال و أبي الملك أحمد ابن عمر بن كيسبة النهدي جميعا عن علي بن الحسن الطاطري.» انتهى
و في المشيخة هكذا: [1]
«و ما ذكرته عن على بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير عن ابى الملك احمد بن عمرو بن كيسبة عن علي بن الحسن الطاطري.» انتهى
و في طريقى الشيخ ضعف و محل الضعف هو على بن محمد بن الزبير و بن كيسبة، قال السيد الخوئى في مناقشة طريق الشيخ الى الطاطرى: [2]
«و فيه: أن سندهما ضعيف و إن عبر في الحدائق عن أُولاهما بالموثق، لضعف طريق الشيخ إلى الطاطري بعلي بن محمد بن الزبير القرشي، و أحمد بن عمرو بن كيسبة الهندي.» انتهى
و لكن روى الشيخ الطوسي خمس روايات سندها صحيح من الطاطرى و يوجد موسى بن القاسم قبله و هى هكذا الرواية الاولى: [3]
«موسى بن القاسم عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة و درست عن ابن مسكان قال حدثني عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (ع) أنه سأله عن رجل نسي أن يصلي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم (ع) حتى أتى منى قال يصليهما بمنى.»
الرواية الثانية: [4]
«و عنه (موسى بن القاسم) عن علي (على ابن الحسن الطاطرى) عن هما (محمد بن أبي حمزة و درست) عن ابن مسكان قال: حدثني من سأله عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثة أشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله قال نقض طوافه و خالف السنة فليعد.»
الرواية الثالثة: [5]
«و عنه عن علي عنهما عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله

---

(١) تهذيب الأحكام،ج١٠، ص ٧٦
(٢) موسوعة الإمام الخوئي، ج ١١، ص ٣٥٣
(٣) تهذيب الاحكام، ج ٥، ص ١٣٩
(٤) نفس المرجع، ص ١١٨
(٥) نفس المرجع، ص ١٦١

(ع) قال: قلت متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصر قال ينحر جزورا.»
الرواية الرابعة: [1]
«و عنه عن علي عنهما عن ابن مسكان عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصر قال عليه دم شاة.»
الرواية الخامسة: [2]
«و عنه عن علي الجرمي عن درست الواسطي عن ابن مسكان عن الحسن بن هارون عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت له أكلت خبيصا فيه زعفران حتى شبعت قال إذا فرغت من مناسكك و أردت الخروج من مكة فاشتر بدرهم تمرا ثم تصدق به يكون كفارة لما أكلت و لما دخل عليك في إحرامك مما لا تعلم.»
و موسى بن القاسم قال فيه النجاشي: [3]
«موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي أبو عبد الله يلقب المجلي، ثقة ثقة، جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة.» انتهى
و طريق الشيخ في المشيخة اليه هكذا: [4]
«و ما ذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله (المفيد) عن ابى جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الصدوق) عن محمد بن الحسن ابن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن غانم و احمد بن محمد عن موسى بن القاسم.»
و طريقه اليه في الفهرست: [5]
«موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي له ثلاثون كتابا مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة و زيادة كتاب الجامع. أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن.[ح] و أخبرنا ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم عن

---

(١) نفس المرجع، ص ١٦١
(٢) نفس المرجع، ص ٢٩٨
(٣) رجال النجاشي، ص ٤٠٥
(٤) تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٨١
(٥) فهرست الطوسى، ص ٤٥٣

رجاله.» انتهى
و الطريقان صحيحان في راى الشيخ الأردبيلي حيث قال: [١]«و إلى موسى بن القاسم: صحيح في المشيخة و الفهرست.» لكن استشكل محشى الكتاب[٢] معلقا على كلام الأردبيلي السابق قائلا: [٣]
«و في الطريق الفضل بن غانم و في الفهرست كما سيأتي ابن عامر و في بعض نسخ الفهرست ابن حاتم كما أشار إليه في حاشية الفهرست. و على أي حال فالفضل بن غانم أو عامر أو حاتم مجهول حيث لم نقف على حاله فيما لدينا من كتب الرجال.»
و قال محشى مشيخة التهذيب: [٤]
«الفضل بن عامر و في نسخة حاتم و في المطبوعة غانم و لم نقف على ترجمة الرجل و لم نعرف من أحواله شيئا سوى ما جاء في المشيخة من روايته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب و رواية سعد بن عبد الله عنه.»
قلت: الطريق صحيح لان طريق الشيخ لا يختصر على الفضل بن عامر بل يرويه ايضا عن أحمد بن محمد ابن عيسى الاشعرى الثقة الجليل و اشار الى هذا الامر المحدث النوري في الخاتمة: [٥]
«و جهالة الفضل بن عامر غير مضر بعد كون أحمد معه مع أن رواية الأجلاء عنه (الفضل بن عامر) مثل: سعد بن عبد الله و محمد بن الحسن الصفار و الجليل موسى بن الحسن الأشعري كما في الكافي في باب كم يعاد المريض بل ابن الوليد كما هو محتمل الفهرست تشير إلى وثاقته. و في نسخ مشيخة التهذيب خاصة الفضل بن غانم بالغين و النون و الظاهر أنه من سهو القلم.» انتهى
قلت: في قوله "بل ابن الوليد كما هو محتمل الفهرست" اشارة الى نسخة القيومي لان فيها قبل "و أخبرنا بها ابن أبي جيد" كلمة "عنه" و

---

(١) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٧
(٢) محشى الكتاب هو السيد العميدى صاحب كتاب **"نظرية تعويض الاسانيد"** كما أشار الي ذلک في كتابه نظرية تعويض.
(٣) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٣٢٧
(٤) تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٨١
(٥) خاتمة مستدرک الوسائل،ج٤، ص ٤٨١

هي تصحيف. و لهذا صحح السيد الخوئى الطريق قائلا: [١] «ما رواه الشيخ بإسناده عن موسى بن القاسم و طريقه إليه صحيح.»
و اختلاف النسخ في نقل طريق الشيخ الى موسى ابن القاسم بينه بصورة جيدة الشيخ مهدى خداميان في كتابه فهارس الشيعة قائلا: [٢]
«ذكره الشيخ في فهرسته برقم ٧١٨ ص ٢٤٠: "موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي: له ثلاثون كتابا مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة و زيادة كتاب الجامع أخبرنا بها جماعة عن أبي جعفر بن بابويه عن محمد بن الحسن و أخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الصفار و سعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد (بن عيسى) عن موسى بن القاسم عن رجاله". و في نسخة القيومي كذا: "أخبرناه ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار"، فسقط كلمة "عن" قبل كلمة الصفار، و نحن أثبتناه من نسخة الطباطبائي، كما أنه ذكر في نسخة القيومي قبل "و أخبرنا بها ابن أبي جيد" كلمة "عنه" و هو تصحيف، و الظاهر أن هناك حيلولة السند كما ذكر في نسخة الطباطبائي علامة [ح]. أقول (و القائل الشيخ خداميان) روى الشيخ كتاب موسى بن القاسم، عن ابن الوليد، عن الصفار و سعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر و أحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، و لكن النجاشي روى كتاب موسى بن القاسم من طريق ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.» انتهى كلام الشيخ خداميان
قال النجاشى: [٣]
«موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي (الى ان قال) أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد قال: حدثنا ابن الوليد قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا موسى بن القاسم بكتبه.» انتهى

---
(١) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢٢، ص٢٨٢
(٢) فهارس الشيعة، ج ٢، ص: ١٠٢٩
(٣) رجال النجاشي، ص ٤٠٥

وجود الحيلولة في سند الشيخ الى موسى بن القاسم

و كما نقلنا سابقا ان في سند الشيخ يوجد حيلولة و معنا الحيلولة كما قال السيد محمد جواد شبيرى زنجانى المشرف على برنامج دراية النور في كتابه:[١]
«ما هو المراد من التحويل قد ورد في بعض الأسناد عطف بعض الرواة على بعض، و يمكن تقسيم العطف إلى قسمين رئيسين العطف العادي و العطف غير العادي. أما العطف العادي فهو عطف راو واحد على راو اخر، كلاهما في طبقة واحدة، و مثاله: محمد بن الحسن و علي بن محمد، عن سهل بن زياد.... أما العطف غير العادي الذي يسمى بالتحويل أو الحيلولة فهو يتمثل في عطف راويين من طبقتين على راويين كذلك، و مثاله: علي بن إبراهيم، عن أبيه و محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير.... ففي هذا السند ليس محمد بن إسماعيل معطوفا على والد علي بن إبراهيم، بل يروي الكليني عن ابن أبي عمير بطريقين كلاهما بواسطتين: أحدهما: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... و ثانيهما: محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير.... و قد بدلنا السند المحول في برنامج «دراية النور» إلى سندين ساذجين مع الإشارة إلى وقوع التحويل في السند، كما بدلنا السند المشتمل على العطف العادي إلى سندين.» انتهى

كلام الخواجوئي في تصحيح طريق الشيخ الى كتاب الطاطري

الرجالى المعروف اسماعيل الخواجوئى صاحب كتاب الفوائد الرجالية كلام صحح فيه طريق الشيخ الى كتاب الطاطرى و طريقته هكذا: [٢]
«أقول: ما أفاده من عدم وضوح طريق الشيخ إلى الطاطري حق، فإن طريقه إليه في التهذيب مجهول. نعم طريقه إليه في الفهرست موثق و لكنه غير مضر إذ الظاهر أن الشيخ أخذ هذا الخبر من كتاب الطاطري، كما يدل عليه ما ذكره في المشيخة بقوله: و اقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو

---

(١) توضيح الأسناد المشكلة في الكتب الأربعة: أسناد الكافي، ج ١، ص ٢٠
(٢) الفوائد الرجالية، ص ١٦٠

صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله فجهالة الطريق إلى كتابه لا يضر في الرواية، نظرا إلى أنهم من مشايخ الاجازة لكتب غيرهم. و إنما يذكرون لمجرد اتصال السند لا أنهم من المصنفين حتى يحتاج في صحة روايتهم إلى توثيقهم و للطاطري كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم. كما صرح به الشيخ في الفهرست ثم قال: و لذلک ذكرناها ثم عدها إلى أن قال:و منها كتاب القبلة و الظاهر أن الشيخ أخذ هذا الخبر من هذا الكتاب و طريقه إليه في الفهرست موثق فثبت أن هذا السند موثق لا ضعيف لان من قول الشيخ "رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم" يستفاد توثيق جعفر بن سماعة و روايته أيضا زائدا على ما نقلناه عن النجاشي فتوثيقه صريحا و ضمنا متفق عليه الشيخان.» انتهى

١) اشكال السيد البروجردي

استشكل السيد البروجردي على طريقة الأردبيلي في تصديره و مقدمته الذى كتابها على كتاب "جامع الرواة" قائلا: [١]

«مثلا روى الشيخ ره في التهذيب عن على بن الحسن الطاطرى قريبا من ثلاثين حديثا بدء بذكره في اسانيدها و قال في المشيخة و ما ذكرته عن على بن الحسن الطاطرى فقد اخبرنى به احمد بن عبدون عن على بن محمد بن الزبير عن ابى الملک احمد بن عمر بن كيسبة عن على بن الحسن الطاطرى و هذا طريق مجهول عندهم بابن كيسبة و بابن الزبير و مقتضاه عدم اعتبار تلک الروايات و روى في كتاب الحج اربع روايات سندها هكذا: موسى بن القاسم عن على بن الحسن الطاطرى عن درست بن ابى منصور و محمد بن أبي حمزة عن ابن مسكان الخ و موسى بن القاسم ثقة و طريق الشيخ الى كتابه فى الحج صحيح فلما رأى المصنف هذه الروايات الاربع قال فى مختصر الرسالة والى على بن الحسن الطاطرى فيه على بن محمد بن الزبير فى المشيخة و الفهرست و الى الطاطرى صحيح فى التهذيب فى باب الطواف قريبا من الآخر بستة عشر حديثا و فى الحديث الستين و فى باب الخروج الى الصفا فى الحديث الحادى و الستين" انتهى كلام الأردبيلي. فزعم قدس سره ان هذه الاحاديث الاربعة كانت فى كتاب

---

(١) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات، مقدمة السيد البروجردى، ص ٥

على بن الحسن الطاطرى و كان موسى بن القاسم راويا لها و لجميع كتاب الطاطرى عنه فحكم بان الشيخ روى كتاب الطاطرى بسند صحيح و لذلک حکم بصحة كل حديث بدء الشيخ فى سنده بالطاطرى و هذا استنباط ضعيف اذ كما يحتمل ذلک يحتمل انه كانت هذه الروايات مأخوذة من كتاب درست بن ابى منصور و محمد بن أبي حمزة او من فوقهما و روى موسى بن القاسم ذلک الكتاب عن الطاطرى عن درست او من فوقه و لم تكن تلک الروايات مذكورة فى كتاب الطاطرى اصلا اذ ليس كل من روى كتاب شيخ يلزم ان يذكر اخبار كتاب ذلک الشيخ فى كتاب نفسه و على فرض انها كانت مذكورة فى كتاب الطاطرى لا يلزم حينئذ ان يكون موسى بن القاسم روى عنه غيرها مما لم يكن فى كتاب درست بن ابى منصور.»
انتهى كلام السيد البروجردي

٢) اشكال الشيخ الايرواني

و الشيخ الإيرواني نقل نفس اشكال البروجردي لكن ببيان اوضح قائلا:[١]

«و يرد على الطريقة المذكورة إنها تتم على تقدير وجود كتاب الطاطري عند موسى بن القاسم حينما نقل منه الروايات الأربع المذكورة انه بناء على هذا تكون جميع روايات الطاطري قد وصلت إلى موسى بن القاسم، و حيث ان للشيخ اليه طريقا معتبرا فتكون جميع روايات الطاطري واصلة لنا بطريق معتبر. إلا ان من المحتمل عدم وجود كتاب الطاطري عند موسى بن القاسم و انما كان عنده كتاب الراوي السابق على الطاطري كدرست أو ابن مسكان. فدرست مثلا كان عنده كتاب توجد فيه روايات كثيرة من ضمنها الروايات الأربع السابقة، و درست قال للطاطري اجزتک ان تروي كتابي هذا، و الطاطري قال بدوره لموسى بن القاسم اجزتک ان تروي كتاب درست، و موسى بن القاسم اخذ من كتاب درست الروايات الأربع السابقة و سجلها في كتاب له يجمع فيه الأحاديث. انه بناء على هذا لا يكون موسى بن القاسم راويا لجميع روايات الطاطري بل يكون راويا لكتاب درست الذي وصل إليه بواسطة الطاطري، و يصح لموسى ان

---

(١) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٧٨

يقول بناء على هذا حدثني الطاطري عن درسـت بهذه الروايات الأربع.»
قلت اشـكالهم غير وارد على مثال الشـيخ الأردبيلي حيث ان سـند الرواية هكذا:[١]
«موسـى بن القاسـم عن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة و درسـت عن ابن مسكان قال حدثني عمر بن يزيد عن أبي عبد الله (ع) أنه سأله عن رجل نسي أن يصلي الركعتين ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم (ع) حتى أتى منى قال يصليهما بمنى.» انتهى
ففي مثل هذه الرواية الطاطرى نقل عن كتاب مشـترک لمحمد بن أبي حمزة و درسـت و لم ينقل انه لهما كتاب مشـترک. هذا و عبد الله بن مسكان أبو محمد قال النجاشي في ترجمته:[٢]
«ثقة عين روى عن أبي الحسن موسى (ع) و قيل: إنه روى عن أبي عبد الله (ع) و ليس بثبت له كتب منها: كتاب في الإمامة و كتاب في الحلال و الحرام و أكثره عن محمد بن علي الحلبي أخبرنا أبو عبد الله القزويني.» انتهى
فنعلم ان كتابه في الحلال و الحرام و الرواية في الحج لا ارتباط لها بكتابه. اما عمر بن محمد بن يزيد فهو بياع السابري قال النجاشـي في ترجمته:[٣]
«مولى ثقيف كوفي ثقة جليل أحد من كان يفد في كل سـنة روى عن أبي عبد الله و أبي الحسـن عليهما السـلام ذكر ذلک أصـحاب كتب الرجال. له كتاب في مناسـک الحج و فرائضـه و ما هو مسـنون من ذلک سمعه كله من أبي عبد الله (ع).» انتهى
فالاحتمال الوحيد المتبقى ان الرواية مؤخوذ من كتاب ابن يزيد و ليس اللذين سـبقوه في السـند. و ايضـا مما يمكن ان يكون جوابا لذلک : نفرض هنا فرضـيتان و اذا صـحة اى من هذه الفرضـيتين ثبتت كل طريقة تعويض الأسانيد للشيخ الأردبيلي و ترتفع الاشكالات منها.
اولا: من الممكن ان يكون طرق تحمل الحديث عند القدماء هى ان التلميذ يقراء عند شـيخه كل الكتب التى هى في خزانة كتب شـيخه و

---

[١] تهذيب الاحكام، ج ٥، ص ١٣٩
[٢] رجال النجاشي، ص ٢١٤
[٣] نفس المرجع، ص ٢٨٣

لتوضـــيح الامر نقول: مثلا زيد درس عند بكر و بكر عنده كتاب من تاليف نفسه و اسمه باء مثلا و عنده كتابان اخران درسهما عند شيخه عمرو و اســـمهما الف و تاء فيكون في خزانة بكر ثلاثة كتب كتابان من شيخه و كتاب من نفسه فالذى درسه زيد عند بكر هى ثلاث كتب و هى كتب الف و باء و تاء.

و في مثالنا اذا روى موســـى بن القاســـم عن الطاطرى رواية ثبت انه تتلمذ عنده و اذا تتلمذ عنده يعنى قراء كل كتب التى هى في خزانته اعنى كتاب الطاطرى نفســـه و كتاب درســـت بن أبي منصـــورو كتاب محمد بن أبي حمزة و كتب عبدالله ابن مســـكان الذى اخذها الطاطرى عن شيوخه درست و بن أبي حمزة و ايضا بعد ذلک اخذها ابن القاسم عن الطاطرى.

ثانيا: يمكن طرح فرضية اخرى و هى اذا اثبتنا ان كتاب التلميذ تشتمل على كل كتب شيوخه ففى المثال كتاب درست مشتمل على كل كتاب ابن مسكان و غيره و كتاب الطاطرى الذى اخذه عنه ابن القاسم ايضا يشـــتمل على كل كتب ابن ابى حمزة و درســـت و غيره من مشـــايخه تنتفى الاشكالات الوارد على هذه الطريقة.

و اذا ثبت ذلک يمكن قبول كل تعويضـــات الشـــيخ الأردبيلي و لكن اثباته يحتاج الى بذل مزيد من جهد و و تحمل العناء عســـى ان يوفق الطالبين لعلوم اهل البيت لاثبات هذا او الاجابة على اشـــكالات هولاء الاعلام باجوبة اخرى.

اعتماد السيد السيستاني على طريقة الأردبيلي

الشـــيخ الآصـــف محســـني[١] نقل لنا في كتابه "بحوث فى علم الرجال" مناقشة جرت بينه و بين السيد السيستاني سننقل كلامه لكن اولا نبحث

---

(١) الشيخ محمد آصف محسني هو مرجع ديني معروف من أفغانستان ومؤسس الحركة الإســـلامية فيها، ودرس في الحوزة العلمية في النجف وفي قم حتى حصـــل على درجة الإجتهاد ومتخصـــص في علم الرجال، وله مؤلفات كثيرة، منها كتاب (مشرعة بحار الأنوار) الذى أثار ضجة بعد إصداره.

هنا طريقة تصحيح الأردبيلي الى ابن فضال و هى التى ترتبط بمناقشة السيد السيستاني و الآصف محسني، قال الأردبيلي:[١]
«و إلى علي بن الحسن بن فضال: فيه: علي بن محمد بن الزبير في المشيخة و الفهرست. و إليه صحيح في التهذيب، في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة، في الحديث السادس (السند الاول). و في باب حكم الجنابة، في الحديث الحادي و الأربعين (السند الثاني) و في باب حكم الحيض، في الحديث الخامس، و السادس، و السابع (السند الثالث).» انتهى
السند الاول في هذه الروايات:[٢]
«ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى (التلعكبرى ثقة) عن أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده ثقة) عن علي بن الحسن (ابن فضال ثقة) (من هنا يبداء سند جديد) و أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن(ابن فضال) عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: قلت الحائض و الجنب يقرءان شيئا قال نعم ما شاءا إلا السجدة و يذكران الله تعالى على كل حال.»
السند الثاني:[٣]
«ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن (ابن فضال ثقة) (من هنا يبداء سند جديد) و أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن (ابن فضال) عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) قال: الحائض و الجنب يقرءان شيئا قال نعم ما شاءا إلا السجدة و يذكران الله تعالى على كل حال.»
السند الثالث: [٤]
«الحديث الخامس : ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده) عن علي

---

(١) خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٦، ص ٢١٦
(٢) تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦
(٣) نفس المرجع، ص ١٢٩
(٤) نفس المرجع، ص ١٥٣

بن الحسن بن فضال (من هنا يبداء سند جديد) و أخبرني أيضا أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم البجلي عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن امرأة طمثت في رمضان قبل أن تغيب الشمس قال تفطر.»

الحديث السادس:

«و بهذا الإسناد (يعنى بطريقين المذكورين الطريق الاول جماعة عن التلعكبرى عن ابن عقدة عن ابن الفضال و الطريق الثاني ابن عبدون عن ابن الزبير عن ابن فضال) عن علي بن الحسن (ابن فضال) عن أحمد بن الحسن (ابن فضال اخو على)عن أبيه (الحسن بن على ابن فضال) عن علي بن عقبة عن أبيه(عقبة بن خالد) عن أبي عبد الله (ع) في امرأة حاضت في رمضان حتى إذا ارتفع النهار رأت الطهر قال تفطر ذلک اليوم كله تأكل و تشرب ثم تقضيه و عن امرأة أصبحت في رمضان طاهرا حتى إذا ارتفع النهار رأت الحيض قال تفطر ذلک اليوم كله.»

الحديث السابع:

«و بهذا الإسناد (بطريقين المذكورين) عن أحمد بن الحسن(ابن فضال اخو على) عن أبيه و علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) في المرأة تطهر في أول النهار في رمضان أ تفطر أو تصوم قال تفطر و في المرأة ترى الدم في أول النهار في شهر رمضان أ تفطر أم تصوم قال تفطر إنما فطرها من الدم.»

عود على بدء : و من العلماء الذين قبلوا هذا الوجه من التعويض هو السيد السيستاني المرجع المعروف و نقل لنا الشيخ الآصف محسني ابحاث جرت بينه و بين السيد. و هذه الابحاث تدل على قبول السيد السيستاني لتصحيحات الأردبيلي حيث قال الآصف محسني في البحث الخامس و الأربعون تحت عنوان تعقيب و تشريح:[1]

«ثم بعد طبع هذا الكتاب أي الطبعة ثانية بسنين عديدة سافرت إلى العراق لزيارة الأئمة الهداة سلام الله عليهم، فذكر لي العالم الجليل السيد علي السيستاني الماهر في علم الرجال أن أسناد الشيخ إلى ابن فضال معتبر، و ذكر في وجهه أن الشيخ رحمه الله روي في الجزء

(١) بحوث فى علم الرجال، ص ٣٥١

الأول من التهذيب أي من التهذيب المطبوع أخيرا في عشرة أجزاء في جملة من الموارد عن علي بن فضال بسندين أحدهما معتبر و ثانيهما ضعيف فيفهم، من الجميع أن للشيخ إليه طريقين عامين أحدهما صحيح و ثانيهما ضعيف. (الى ان قال في ص: ٣٥٤) و قال السيد السيستاني أيده الله تعالى: و أما اختصار الشيخ في الفهرست و مشيخة التهذيب على الطريق غير المعتبر، فهو أولا لأجل أنه بالقراءة، و هي مقدمة عندهم على الإجازة، و ثانيا لأجل أنه أقصر و أقرب من السند المعتبر، كما هو ظاهر. و من تدبر في الموارد المتقدمة (الاسناد الثلاثة الذى اشارلها الأردبيلي الى ابن فضال) يفهم أن ما أورده السيد البروجردي رضي الله عنه على الأردبيلي رحمه الله مؤلف جامع الرواة، كما سبق، لا يرد علينا في هذا المقام، و يقنع بأن للشيخ إلى علي بن الحسن طريقين عامين (طريق التلعكبرى الصحيح و ابن عبدون الضعيف)، و ليس أحدهما (الطريقان المذكوران) طريقا إلى من قبله (ابن فضال) أو إلى من بعده (ابن فضال).» انتهى

ثم قال الآصف محسني محشيا على هذا الكلام: [١]

«و كلامه الأخير و من تدبر... جواب لما أوردته عليه، لكنه دام ظله لم يقم دليلا على نفي احتمال إن تلك الروايات الواردة بالسندين أو بالسند الصحيح فقط، لم تكن في كتاب علي بن الحسن، بل كانت في كتب من قبله من الرواة.» انتهى

و في جواب اشكال الآصف محسني اقول: كلام السيد السيستاني في غاية الصحة لان الرواية ليست من كتب من بعد ابن فضال فهو واضح لان الطريقان يتلاقيان في ابن فضال فلايمكن ان يكون الحديث ممن بعد ابن فضال و اما هل انه يمكن ان يكون الحديث من ما قبل ابن فضال فاقول هذه الرواية نقلها ابن فضال و هى من مروياته و ابن عقدة نقل جميع مرويات ابن فضايل بطريق صحيح فتصح سندا و ان كانت من كتب ما قبل ابن فضال و توضيح ذلک سياتى في شرح طريقة السيد الخويى.

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٥٥

اعتماد السيد بحر العلوم على طريقة الأردبيلي

و ايضـــا من العلماء الذين طبقوا هذا الوجه هو الســـيد بحر العلوم في رجاله حيث قال:[١]
«على ان الظاهر من الشيخين أخذ حديث عبد الله بن الصلت من كتابه المعروف عندهما. كما يشعر به اقتصارهما على ذكره بحذف الطريق، فيكون الحديث صــحيحا، و قد ذكر الشــيخ في الفهرســت طريقه اليه، فقال عبد الله بن الصلت يكنى أبا طالب القمي، له كتاب، أخبرنا جماعة عن أبي المفضـــل عن ابن بطة عن أحمد بن أبي عبد الله عنه و له اليه ايضـا في كتابي الأخبار (التهذيب و الاستبصـار) عدة طرق صـحيحة. فانه: يروي عنه بواسطة الحسين بن سعيد و أحمد بن محمد بن عيسى و محمد ابن الحســن الصــفار، و طريق الشــيخ صــحيح الى الجميع.» انتهى
و يظهر من قوله "و طريق الشـيخ صـحيح الى الجميع" الى ان السـيد بحرالعلوم يعتقد بصــحة طريقة تعويض الاســانيد التى قال بها الشــيخ الأردبيلي صـــاحب جامع الرواة و ان الســـيد الاجل يعتقد بان الطريق لحديث هو طريق الى صـــاحب الكتاب و يمكن تعويض من وقع في سند الحديث مع طرق الشيخ في الفهرست.

---

(١) الفوائد الرجالية المعروف برجال السيد بحر العلوم، ج ٣، ص ٢٦٤

المبحث الثاني: طريقة المجلسي

و هو محمد باقر بن محمد تقي المجلسي ولد في اصفهان سنة ١٠٣٧ ه، و توفي بها سنة ١١١١ ه، و قد تلمذ على يد أعلام عصره، و في مقدمهم أبوه محمد تقي الشهير بالمجلسي الأول و محمد صالح المازندراني صاحب شرح الكافي و الفيض الكاشاني صاحب كتب التفسير و الحديث و غيرهم من الأعلام.
تصدى لمنصب شيخ الإسلام في الحكومة الصفوية في أواخر حكم الشاه سليمان و أوائل عهد الشاه سلطان حسين الصفويين، و هو أعلى منصب ديني في تلك الأيام. و يعد شيخنا المجلسي من المكثرين في مجال التأليف، فتأليفاته تربو على الستين مؤلفا، أشهرها و أهمها موسوعته العظيمة "بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام" و له تاليف اخرى قيمة منها "كتاب الأربعين" ذكر المجلسي فيها طريق خاصة في تعويض الاسانيد. قال الإيرواني في كتابه حول هذه الطريقة: [1]
«ينسب إلى الشيخ المجلسي في كتابه الأربعين الطريقة التالية: إذا كان طريق الشيخ الطوسي إلى صاحب كتاب ضعيفا فمتى ما كان للشيخ الصدوق إلى صاحب ذلك الكتاب طريق صحيح امكن التعويل على طريق الشيخ الصدوق و التعويض به عن طريق الشيخ الطوسي.» انتهى
قلت: هذا الكلام مؤخوذ من ما افاده المجلسي الثاني حيث قال فى اثناء تحقيق سند الحديث الخامس و الثلاثين من كتاب الاربعين: [2]
«ان الشيخ ذكر فى الفهرست عند ترجمة محمد بن بابويه القمى ما هذا لفظه: له نحو من ثلاث مائة مصنف اخبرنى بجميع كتبه و رواياته جماعة من اصحابنا منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و ابو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضايرى و ابو الحسين جعفر بن حسكة القمى و ابو زكريا محمد بن سليمان الحمرانى كلهم عنه. فظهر ان الشيخ روى جميع مرويات الصدوق نور الله ضريحهما بتلك

---

(١) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٧٩
(٢) الاربعون حديثا، ج ٢ ص ٣٣٨

الاسانيد الصحيحة، فكلما روى الشيخ خبرا من بعض الأصول التى ذكرها الصدوق فى فهرسته (المقصود مشيخة الصدوق في كتاب من لايحضر) بسند صحيح (المجرور متعلق بالصدوق اى كلما روى الصدوق اصل في المشيخة بسند صحيح) فسنده (اى سند الشيخ) الى هذا الاصل صحيح، و ان لم يذكر (اى الشيخ) فى الفهرست سندا صحيحا اليه (اى هذا الاصل). و هذا ايضا باب غامض دقيق ينفع فى الاخبار التى لم تصل الينا من مؤلفات الصدوق، فاذا أحطت خبرا بما ذكرنا لک من غوامض أسرار الأخبار و إن كان ما تركنا أكثر مما أوردنا و أصغيت إليه بسمع اليقين و نسيت تعسفات المتعصبين و تأويلات المتكلفين لا أظنک ترتاب في حقية هذا الباب و لا تحتاج بعد ذلک إلى تكلفات الأخباريين في تصحيح الأخبار و الله الموفق للخير و الصواب.» انتهى

و السيد ثامر العميدي في كتابه تعويض الاسانيد، استدل لكلام المجلسي حيث قال: [1]

«كل ما وصل الى الشيخ الطوسي من الصدوق (اى كتب الصدوق المصنفه) فهو مروى بهذه الطرق (الاربعة المذكورة اى المفيد و الغضائري و القمى و الحمرانى) و من الواضح جدا ان مشيخة الفقيه من جملة ما وصل الى الشيخ قطعا فاذا اضيف الى هذا حوالة الشيخ في مشيخة التهذيبين الى فهارس الشيوخ المصنفه في بيان الطرق الى المصنفين علم يقينا ان مشيخة الفقيه كان منظورا اليها في تلک الحوالة. (ثم اضاف الى ذالک في ص ١٦٧ قائلا) و نخلص من ذلک الى ان كل رواية رواها الشيخ عن صاحب كتاب و كان طريقه (الشيخ الطوسي) اليه (صاحب كتاب) ضعيفا في المشيخة و الفهرست او لم يذكر الطريق اليه اصلا و كانت الرواية (التى رواها الشيخ) موجودة في الفقيه و الطريق الى من رواها صحيح في مشيخته فسيكون هذا الطريق طريقا للشيخ ايضا و به تصح روايته لانها من جملة روايات الصدوق الداخلة في طريق الشيخ العام اليها.» انتهى

اقول: حدد العميدي طريقة تعويض المجلسي بتعويض الروايات المشتركة لفظا بين التهذيبين و الفقيه و لكن مختلفة سندا و الذى يظهر من عبارة المجلسي انه يقصد معنا اوسع و هو اننا بوسعنا تعويض سند

---

(١) تعويض الأسانيد، ج ٢، ص ١٦٦

كل اصل او كتاب روى منه الشيخ و لكن لم يذكر له طريق او ذكر له طريق و لكن كان الطريق ضعيف و يوجد لذلک الاصل طريق في كتاب الفقيه صحيح، طبق كلام المجلسي يصح ان نظم طريق الشيخ الى الصدوق و من ثم اضافة طريق الصدوق لذلک الاصل او الكتاب الى طريق الشيخ يتولد طريق جديد للشيخ الى صاحب الاصل.
دقق في عبارة المجلسي المنقولة سابقا حتى يتضح لک ما قلت، قال العلامة المجلسي : فكلما روى الشيخ خبرا من بعض الأصول التى ذكرها الصدوق فى فهرسته بسند صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح، و ان لم يذكر فى الفهرست سندا صحيحا اليه.

١) اشكال السيد الحائري

و السيد الحائري له اشكال حيث قال: [١]
«فالإنصاف أن هذا الشكل الأخير من التعويض غير صحيح، لما قلنا من أن مشيخة الفقيه ليست فهرستا، و لا معنى لفرض شمول إطلاق إرجاع الشيخ إلى الفهارس لها.» انتهى
الجواب الاول عن اشكال السيد الحائري هو ان الصدوق بنفسه سمى مشيخته بالفهرست حيث قال:[٢]
«و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول، و إليها المرجع، مثل: كتاب حريز بن عبد الله، السجستاني، و كتاب عبيد الله بن علي، الحلبي، و كتب علي بن مهزيار، الأهوازي، و كتب الحسين بن سعيد، و نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، و كتاب الرحمة، لسعد بن عبد الله، و جامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد، و نوادر محمد بن أبي عمير، و كتاب المحاسن، لأحمد بن أبي عبد الله، البرقي، و رسالة أبي رضي الله عنه إلي. و غيرها، من الأصول، و المصنفات، التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رؤيتها عن مشايخي و أسلافي و بالغت في ذلک جهدي.» انتهى

---

[١] القضاء في الفقه الإسلامي، ص ٦٥
[٢] من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣

و هنا الصـدوق سـمى مشـيخته بالفهرسـت اذا لم يذكروا العلماء كتابا مستقلا للشيخ الصدوق اسمه الفهرست و انما نرى بعضـهم يعبر عن مشيخة الصدوق بالفهرست.

الجواب الثاني: الصـدوق قال في اول كتابه ان رواياته مسـتخرجة من الكتب المعتبرة و في اخر كتاب الفقيه يذكر طرقه الى الروات و ليس الى الكتب بخصـوصـها فمثلا لم يقل طريقى الى كتاب الصـلاة لفلان هكذا بل قال كل مافى كتابى من زرارة مثلا فهذا طريقى اليه و هذا العموم و عدم تخصـيص الطريق بكتاب دون كتاب اخر كما قد نرى في طرق الطوسي و النجاشي احيانا.

نفهم منه اذا نقل الصـدوق رواية في كتابه من لا يحضـره الفقيه فهو ينقله من كل كتب المنسوبة لذلک الراوى المبدوء به السند و الصدوق ينقل طريقه الى الرجل في اخر كتابه و ليس الى بعض كتبه فيكون على هذا البيان طريق الصدوق في المشيخة عامة.

الجواب الثالث: في كثير من الاحيان الشيخ الطوسي يتفق بطرقه العامة مع الشـيخ الصـدوق في مشـيخته و لا يعقل ان يكون طريق واحد من الصدوق يكون للشيخ الطوسي لكل كتبه و رواياته و للصدوق يكون لرواية واحدة. مثلا في الطريق لعلى ابن مهزيار (المثال الاول) :[1]

«و ما كان فيه عن علي بن مهزيار فقد رويته عن أبي رضـي الله عنه عن محمد ابن يحيى العطار عن الحسين بن إسحاق التاجر عن علي بن مهزيار. و رويته عن أبي رضـي الله عنه عن سـعد بن عبد الله و الحميري جميعا عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي ابن مهزيار. و رويته أيضا عن محمد بن الحسن رضي الله عنه عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار الأهوازي.»

و قال الشيخ الطوسي: [2]

«أخبرنا بكتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسـين، عن أبيه و محمد بن الحسـن، عن سـعد بن عبد الله و الحميري و محمد بن يحيى و أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، إلا كتاب المثالب فإنه روى العباس نصـفه عن

---

(١) من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٣٨

(٢) فهرست الطوسي، ص ٢٦٦

علي بن مهزيار. و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و موسى بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، عن رجاله. وفاة أبي ذر و حديث بدء إسلام سلمان، رويناه بهذا الإسناد عن علي بن مهزيار.» انتهى

و موقع الاتفاق في السندين هو في قول الصدوق: و رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله و الحميري جميعا عن إبراهيم بن مهزيار عن أخيه علي ابن مهزيار و قول الشيخ الطوسي: و رواها محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و موسى بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه، عن رجاله.

المثال الثاني: [1]

«إبراهيم بن عبد الحميد... أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن محمد ابن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير و صفوان، عن إبراهيم بن عبد الحميد.» انتهى

و قال الصدوق في مشيخته: [2]

«و ما كان فيه عن إبراهيم بن عبد الحميد فقد رويته عن محمد بن الحسن- رضي الله عنه- عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي. و رويته أيضا عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد.»

المثال الثالث: [3]

«قال الصدوق: و ما كان فيه، عن إبراهيم بن أبي محمود فقد رويته، عن محمد بن علي ماجيلويه- رضي الله عنه- عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن إبراهيم بن أبي محمود. و رويته عن أبي- رضي الله عنه- عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود. و رويته عن محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله، و محمد بن الحسن

---

(١) فهرست طوسى ص: ١٨

(٢) من لايحضر، ج ٤، ص ٤٥٨

(٣) نفس المرجع، ص ٤٢٨

الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود.» انتهى
و قال الشيخ: [1]
«إبراهيم بن أبي محمود، له مسائل أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد و الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود. و رواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن إبراهيم بن أبي محمود.»
مورد الاتفاق: قول الشيخ (و رواها عن أبيه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن إبراهيم بن أبي محمود. و قول الصدوق: و رويته عن أبي رضي الله عنه عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود.)
المثال الثالث: [2]
«أيوب بن نوح بن دراج، ثقة له كتاب، و روايات و مسائل عن أبي الحسن الثالث (ع).
أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن أيوب بن نوح.» انتهى
و قال الصدوق: [3]
«و ما كان فيه عن أيوب بن نوح فقد رويته عن أبي، و محمد بن الحسن رضي الله عنهما- عن سعد بن عبد الله، و الحميري جميعا عن أيوب بن نوح.» انتهى
و اذا دققت في طرق الشيخ التى تمر بالصدوق ستجد الكثير من الطرق المشتركة بين الفهرست و مشيخة الفقيه.

٢) اشكال الايرواني

قال الايرواني في كتابه مستشكلا على هذه النظرية: [4]
«و يرد ذلك (نظرية المجلسي هذه في التعويض): ان هذا يتم لو

---

(١) فهرست الطوسى، ص ١٩
(٢) فهرست الطوسي، ص ٤٣
(٣) من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤٦٣
(٤) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٧٩

فرض اننا لا نحتمل وجود نسخـتين مختلفتين للكتاب احداهما يرويها الشيخ بطريقه الضعيف و الاخرى يرويها الصدوق بطريقه الصحيح اما مع هذا الاحتمال الذي هو ثابت و لا يمكن نفيه فلا يمكن الاستعانة بالطريقة المذكورة لاحتمال ان الحديث الذي يرويه الشيخ الطوسي موجود في نسخته دون نسخة الشيخ الصدوق. و مما يؤكد احتمال تعدد النسخ ان الشيخ الطوسي ذكر في فهرسته ص ١١٢ في ترجمة العلاء بن رزين ان له كتابا ذا نسخ أربع و له إلى كل نسخة طريقا خاصا يغاير الطريق إلى النسخة الاخرى.» انتهى
اقول: هذا الاشكال غير وارد لان الشيخ الطوسي قال في حق مصنفات الصدوق: (اخبرنا بكل كتبه و رواياته) و على هذا كانت عند الشيخ الطوسي كل كتب الصدوق و لو كانت هناك نسخة اخرى من كتب الصدوق غير النسخ الموجودة عند الشيخ الطوسي كما يقول المستشكل فهى اما لا يملكها الشيخ فلايمكن نقل الشيخ منها رواية حتى تكون موضع بحثنا في التعويض و اما الشيخ عنده تلك النسخة فهو المطلوب و لا اشكال حينئذ.

٣) الاشكال الثالث

و هو الاشكال الذى نقله الحائري في كتابه قائلا: [١]
«قد يقال: إن هذا الإطلاق حتى لو تم فهو معارض بقوله: "و قد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة" انتهى كلام الطوسي فإن ظاهر هذا التعبير أنه ذكر جميع طرقه في فهرسته، فالحديث الضعيف في مشيخته إن وجدنا سندا صحيحا له في فهرسته فلا حاجة إلى مراجعة مشيخة الصدوق، و إلا فمقتضى إخباره باستيفاء طرقه في الفهرست أنه لا يملك طريقا صحيحا إليه.» انتهى
و اجاب السيد الحائري على هذا الاشكال: [٢]
«قلت: أولا إن هذا الظهور لكلمة "مستوفى" غير معلوم، و لعله يعني بذلك أننا ذكرنا ذلك مفصلا في الفهرست من دون أن يعطي معنى الاستيعاب الكامل. و ثانيا لو فرض تعارض من هذا القبيل في داخل

---
(١) القضاء في الفقه الإسلامي، ص ٦٤
(٢) نفس المرجع، ص ٦٥

كلامه في مشيخة التهذيب[١] فهذا يوجب إجمال العبارة في تلك المشيخة، و نرجع إلى عبارته في مشيخة الاستبصار[٢] لأنها غير مشتملة على مقطع من هذا القبيل، فلا إجمال فيها. و ثالثا إن الشيخ ذكر في فهرسته طريقه إلى الصدوق، و هذا كاف لرفع التهافت بين الظهورين، فإن ذلك (ذكر الشيخ طريق للصدوق في الفهرست) ذكر إجمالي لجميع طرق الصدوق الموجودة في مشيخته (الصدوق) بعد حملها (طرق الصدوق في المشيخة) بقرينة تحويل الشيخ إليها (حيث قال الشيخ من اراد الطرق فاليراجع الى فهارس الاصحاب و من ضمنها فهرس الصدوق) بالإطلاق على أنها طرق إلى جميع كتب الرواة المذكورين في الفقيه (المقصود بالاطلاق هنا ان طرق الصدوق في المشيخة الى كل كتب و روايات المذكورين لا الى خصوص رواياتهم المذكورة في كتاب الفقيه).» انتهى

٤) اشكال الشهيد الصدر

قال الشهيد الصدر:[٣]

«و هنا إشكال واضح، و هو أن الصدوق في المشيخة يذكر طرقه إلى الروايات التي رواها في من لا يحضره الفقيه، و هذه الرواية الضعيفة التي نريد تصحيحها غير موجودة في من لا يحضره الفقيه، و إلا لعملنا بها ابتداء، و إنما هي موجودة في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي رحمه الله فكيف نعرف أن هذه الرواية الموجودة في كتاب التهذيب يرويها الصدوق أيضا بذلك الطريق الصحيح؟ بل و حتى لو كان الصدوق يصرح في مشيخة الفقيه بأن هذه الطرق طرق إلى جميع كتب و روايات من يروي عنه كان هذا الإشكال أيضا واردا، لما عرفت من أن معنى هذا الكلام هو أن جميع الكتب و الروايات الواصلة إليه يرويها بالسند الفلاني، و لا سبيل لنا لمعرفة أن هذا الحديث وصل إلى الصدوق رحمه الله.

---

(١) التعارض حاصل بين ارجاعه الى الفهارس في مشيخة التهذيب و بين كلامه ان كتابه الفهرست مستوفى.

(٢) قال الشيخ في آخر مشيخة الاستبصار ج٤، ص ٣٤٢: قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلك شرح يطول، هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالى.

(٣) مباحث الأصول، ج ٣، ص ٢٥٠

و لدفع هذا الإشكال لا بد أن يتمسك بما ذكره الشيخ الطوسي من الحوالة في اخر مشيخته في التهذيب، و الاستبصار على فهارس الشيوخ حيث قال في اخر مشيخته في التهذيب: "قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلک شرح يطول، هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله، من أراده أخذه من هناک إن شاء الله و قد ذكرنا نحن مستوفي في كتاب فهرست الشيعة" و قال في اخر مشيخته في الاستبصار: "قد أوردت جملا من الطرق إلى هذه المصنفات و الأصول، و لتفصيل ذلک شرح يطول، هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناک إن شاء الله تعالى" و من هنا ظهر أن تمامية الرجوع في مقام تصحيح سند خبر ذكره الشيخ إلى مشيخة الصدوق مبنية على دعوى أن المقصود من كلام الشيخ في اخر كتابيه ليس هو الحوالة على خصوص فهارس الشيوخ التي يذكر فيها طرقهم إلى أصحاب الكتب و الأصول بلحاظ كل ما وصل إليهم من كتبهم و رواياتهم.
و استظهار أن كلامه في كتابيه حوالة على القضية الخارجية من الفهارس الموجودة للشيوخ و من أجلى مصاديقها مشيخة الصدوق و إن كانت بحسب مدلولها اللفظي مشيخة لخصوص الروايات المذكورة في الفقيه، فإطلاق كلام الشيخ شامل لذلک، و يدل على أن نفس الطرق التي للصدوق إلى أصحاب هذه المصنفات هي موجودة له أيضا بالنسبة للروايات التي ذكرها في التهذيب، فإن لم يقطع بهذا الظهور لم يتم ذلک.»

٥) اشكال الشيخ الآصف محسني

قال الآصف محسني: [١]
«صحة طريق الشيخ إلى الصدوق و صحة طريق الصدوق قدس سره إلى أصل، أو كتاب أو أحد لا تنفع لتصحيح رواية الشيخ عن الأصل أو الكتاب أو الشخص المذكور إذا كان طريقه (الشيخ) إليه (الى ذلک الكتاب او الشخص) ضعيفا لاحتمال تفاوت متنها مع متن الرواية المروية بطريق الصدوق على فرض وصولها إلينا (الصحيح ان يقول

---

(١) بحوث فى علم الرجال، ص ٢٩٢

اليه اى الشيخ) و هذا الاحتمال لا دافع له سوى وجود الرواية بطريق الصدوق و موافقتها مع هذه الرواية في المتن. و معه لا نحتاج إلى تصحيحها نعم إذا حصل لنا الاطمئنان بأن الشيخ نقل الرواية بذاک الطريق نفسه تكون الرواية معتبرة لكن الاطمئنان غير حاصل.»

خلاصة هذا الاشكال هو احتمال اختلاف نسخة الصدوق مع نسخة الشيخ و الاجابة واضحة حيث ان لو كانت نسخة اخرى من روايات الصدوق موجودة لصرح بها الشيخ او النجاشي كما هو ديدنهما في كل موارد اختلاف النسخ و حيث لم يقولا شئ بشان اختلاف نسخ روايات الصدوق فلذا لا مورد لهذا الاشكال.

المبحث الثالث: الطريقة التى سماها الإيرواني بالثالثة

و هذه الطريقة تتمحور حول تلفيق و تركيب بين طريقين مختلفين لرواية واحدة كل من الطريقين به ضعف من ناحية احد الرواة فنرفع ضعف الرواية الاولى بالصحيح من الثانية و نرفع الضعيف من الثانية بالصحيح من الاولى فينتج طريق ثالث كله صحيح لكن ملفق من الطريقين. قال الإيرواني في شرح هذه الطريقة:[١]
«إذا كانت لدنيا رواية واحدة وصلتنا بطريقين مختلفين و كل منهما يشتمل على ضعف من ناحية خاصة فبالامكان التلفيق بين الطريقين و الحصول على طريق ثالث. مثال ذلک:[٢] (المثال للشيخ الإيرواني لكن بتصرف منا) ذكر الطوسي رواية:[٣] " أخبرني الشيخ أيده الله تعالى (مفيد) عن أحمد بن محمد عن أبيه (ابن الوليد) عن سعد بن عبد الله (القمى) عن أحمد بن محمد (الاشعرى) عن الحسين (الأهوازي) عن الحسن (الأهوازي) عن زرعة (الحضرمى) عن سماعة (بن مهران) عن أبي عبد الله (ع) قال: سألته عن السقط إذا استوت خلقته يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن قال نعم كل ذلک يجب عليه إذا استوى." انتهى
و مثل هذه الرواية من حيث المضمون نقلها الكليني بسند اخر:[٤] "محمد بن يحيى (العطار) عن أحمد بن محمد (الاشعرى) عن علي بن إسماعيل (السندى) عن عثمان بن عيسى (الكلابى) عن زرعة (الخضرمى) عن سماعة (ابن مهران) عن أبي الحسن الأول (الامام الكاظم"ع") قال: سألته عن السقط إذا استوى خلقه يجب عليه الغسل و اللحد و الكفن فقال كل ذلک يجب عليه." انتهى
ان الطريق الأول (طريق الطوسي) يشتمل على ضعف من ناحية أحمد بن محمد الذي يروي عنه المفيد لأنه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد الذي هو من مشايخ الاجازة و لم تثبت وثاقته. و اما الطريق الثاني فهو يشتمل على ضعف من ناحية علي بن اسماعيل اما الضعف الموجود في الطريق الأول فيمكن التغلب عليه باعتبار ان المحذور

---

(١) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٨٢
(٢) نفس المرجع
(٣) تهذيب الأحكام ج١، ص ٣٢٩
(٤) الكافي، ج ٣، ص ٢٠٨

الذي يولده وجود أحمد بن محمد بن الحسن هو الشک في ان والد أحمد هل حدث حقا ولده أحمد بالحديث المذكور أو ان أحمد تقول على والده و نسب إليه الحديث كذبا و زورا فان أحمد لو كان ثقة فبواسطة وثاقته يمكن ان نحرز ان والده قد اخبره بالخبر و لم يتقول على والده و حيث لم نحرز وثاقته فنحتمل تقوله على والده. و المشـــكلة من هذه الناحية يمكن التغلب عليها بواســطة الطريق الثاني فان المفروض ان الكليني في الطريق الثاني يقول ان محمد بن يحيى قد حدثني بالحديث المذكور من دون تخلل أحمد في الوسط. و اما الضعف في الطريق الثاني الذي هو من ناحية علي بن اســماعيل فيمكن التغلب عليه بواســطة الطريق الأول فانه إذا ثبت ان محمد بن يحيى قد حدث الكليني بالخبر فنأخذ بالطريق الأول و يحصـــل بذلک التغلب على المحذور من ناحية علي بن اسماعيل و بعد هذا التلفيق بين السندين يمكن الأخذ بالرواية.»

و اشـــار الى هذه الطريقة من التعويض المحقق الكلباســـى في التنبيه حول تعويض طرق الشيخ باسانيد الكافي: [١]

«الثاني و الثلاثون الشـيخ يروي عن شـخص طريقه إليه ضـعيف و طريق الكليني إليه معتبر: أنه قد يروي الشـيخ عن شـخص طريقه إليه ضعيف لكن الواسطة بين الشخص المذكور و الكليني معتبرة بالصحة أو الحسن مثلا ففيه الكفاية.»

اشكال الإيرواني على هذه النظرية

قال الشيخ الإيرواني: [٢]

«و يرد ذلک اننا نحتمل ان أحمد بن محمد بن الحســن قد اختلق رجال الســـند الذين بينه و بين الإمام (ع) و لا نريد ان ندعي بهذا انه اختلق الرواية بل ندعي ان من المحتمل اختلاقه للســند و معه فلا يبقى بايدينا إلا السند الثاني و المفروض وجود علي بن اسماعيل فيه الذي لم تثبت وثاقته.»

و الجواب على ذلک: ان هذه الرواية موخوذة من اصل زرعة و اصل زرعة وصـل للشـيخ بطريق الحسـن و الحسـين الأهوازيين و وصـل للكلينى عن طريق عثمان بن عيسى و لهذا نقول الاصل الذى فيه هذه

---

(١) الرسائل الرجالية، ج ٤، ص ٢٥٩

(٢) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص: ٢٨٢

الرواية وصــل للشــيخ و الكليني بطريقين مختلفين و في كل طبقة من نقلة هذا الاصل يوجد ثقة و ان وجد مجهول فلايضر ذلک.
ان قلت: من اين علمت ان الحديث مؤخوذ من اصــل زرعة. قلت: من تصريح الشيخ بذلک حيث قال: [١]
«زرعة بن محمد الحضــرمي واقفي المذهب له أصــل أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة.» انتهى
فهذا الكلام من الشــيخ يدل على ان كل ما نقل من زرعة فهو مؤخوذ من اصله.

اشكال الشيخ آصف محسني

و ايضا الشيخ آصف محسني طرح اشكال اخر على هذا المثال حيث قال: [٢]
«و الصــحيح بطلان هذا الاحتمال و عدم النفع في هذا التلفيق فإن نقل الرواية لم يصــح عن محمد بن الوليد والد أحمد قبله بالطريق الأول أصــلا و لم يعلم أن محمد بن الوليد أخبر عن سعد عن أحمد بن محمد عن الإمام بالوسائط المذكورة و إنما الثابت بالطريق الثاني أخبار أحمد بن محمد عن إسـماعيل و عثمان بن عيســى دون الحســين الواقع في السند الأول و قس عليه نظائرها.» انتهى
و الجواب واضح حيث تصور المستشكل معنا التعويض هنا هو قص مقطع من السند الاول و اضافته الى السند الثاني بعد حذف الضعيف من السند الثاني و هذا التصور غلط حيث المقصود من التعويض هنا ليس كما ظن بل هو كما قلنا انه في كل طبقة يوجد ثقة. لكن يوجد تطبيق ثانى هو اقرب الى القبول لهذه الطريقة و التطبيق روايتان، احدها في كتاب الاستبصار: [٣]
«أحمد بن محمد عن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زرارة قال:

---

[١] فهرست الطوسى ص ٢١٠
[٢] بحوث فى علم الرجال، ص ١٢٢
[٣] الإستبصار، ج ٣، ص ٨٤

قلت لأبي جعفر (ع) الرجل يشـــتري الجارية من الســـوق فيولدها ثم يجيء رجل فيقيم البينة على أنها جاريته لم يبع و لم يهب قال فقال أن يرد إليه جاريته و يعوضه بما انتفع قال كأن معناه قيمة الولد.»
و الرواية الثانية في الكافي: [١]
«عدة من أصـــحابنا عن أحمد بن محمد بن عيســـى عن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر (ع) الرجل يشـتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء رجل فيقيم البينة على أنها جاريته لم تبع و لم توهب قال فقال لي يرد إليه جاريته و يعوضه مما انتفع قال كأنه معناه قيمة الولد.»
السيد "ثامر العميدي" في كتابه نقل الروايتين ثم قال: [٢]
«يمكن تصـحيح هذا الحديث (حديث الاسـتبصـار) بسـند الكليني لكن سند الكليني ضعيف بالفراء ايضا و لذا نعوض طريق الاشعرى (أحمد بن محمد بن عيسى) العام الى حريز (الطريق الاول) او بطريق بعض رجال العدة الى حريز لان فيهم ثلاثة رجال رووا جميع كتب و روايات حريز بطريق صـــحيح و هم احمد بن ادريس (الطريق الثـاني) و الكمندانى (الطريق الثالث) و محمد بن يحيى (الطريق الرابع) و هو طريق الشيخ في الفهرست.»
ثم اضاف العميدي: [٣]
«و بهذا يمكن للشـــيخ رواية هذا الخبر بغير ســـنده المذكور في الاستبصار و ذلک بوصل طريقه الى الكليني (الطريق الاصلی) بسند الكليني الجديد (احد الطرق الاربعة المذكور في الفهرسـت) لهذا الخبر فتصح به رواية الاستبصار تبعا لصحة سند رواية الكافي.» انتهى
فى الواقع يصح السند بنسبة للشيخ الطوسي لا للشيخ الكليني و لذا قال: "فتصـح به رواية الاسـتبصـار". و نقصـد بالطريق الاصـلی هو سـند الشـيخ الطوسـي الى كتب و روايات الكليني اذ قال في الفهرسـت تحت عنوان محمد بن يعقوب الكليني: [٤]
«أخبرنا بجميع رواياته الشـيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

---

(١) الكافي، ج ٥، ص ٢١٦
(٢) تعويض الأسانيد، ج ٣، ص ٢٢٨
(٣) نفس المرجع، ص ٢٢٨
(٤) فهرست الطوسي، ص ٣٩٥

عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، عن محمد بن يعقوب، بجميع كتبه.
و أخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر الكتاب الكافي، عن جماعة منهم: أبو غالب أحمد بن محمد الزراري و أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه و أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الضميري المعروف بابن أبي رافع، و أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري و أبو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني، كلهم عن محمد بن يعقوب. و أخبرنا الأجل المرتضى رضى الله عنه عن أبي الحسين أحمد بن علي ابن سعيد الكوفي، عن محمد بن يعقوب. و أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الضيمري و أبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصرالبزار عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني،بجميع مصنفاته و رواياته.» انتهى

فوائد في بيان سند الروايات المنقولة

الفائدة الاولى: نقلنا ان الكليني يبتدء سنده بـ: عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى ماهى هذه العدة. قال العلامه الحلى: [١]
«قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى قال و المراد بقولي عدة من أصحابنا محمد بن يحيى و علي بن موسى الكمنداني و داود بن كورة و أحمد بن إدريس و علي بن إبراهيم بن هاشم.»
الفائدة الثانية: في بيان طريق الشيخ الى حريز قال الطوسي: [٢]
«حريز بن عبد الله السجستاني (الى ان قال) أخبرنا برواياته الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي، عن ابن نهيک، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن حريز. و أخبرنا عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر و محمد بن يحيى (الطريق الرابع) و أحمد بن إدريس (الطريق الثاني) و علي بن موسى بن جعفر (الكمندانى، الطريق الثالث) كلهم،

---

(١) رجال العلامة الحلي، ص ٢٧١
(٢) فهرست الطوسي، ص ١٦٢

عن أحمد بن محمد (الطريق الاول) عن الحسـين بن سـعيد و علي بن حديد و عبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسـى الجهني، عن حريز.» انتهى

المبحث الرابع: طريقة الأسترآبادي

الرجالى الكبير المعرف بـــ: الأسترآبادي و اسمه الكامل هو السيد محمد بن على بن ابراهيم استاذ الشيخ محمد أمين الاسترابادى صاحب الفوائد المدنية. له كتب ثلاثة في الرجال: الكبير و اسماه "منهج المقال" و الوسيط الذى ربما يسمى بـ"تلخيص المقال" أو "تلخيص الاقوال" و الصغير الموسوم بـــ "الوجيز" و الاول مطبوع بعضه و لم تكتمل اجزائه المحررة من الخطوطة، و الثانى و الثالث مخطوطات و لم تطبع بعد.

قال المحدث النوري في شرح حاله:[١]

« العالم المحقق المتبحر الاميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي أستاذ أئمة الرجال، و صاحب المنهج و التلخيص و مختصره و ايات الأحكام. قال السيد التفريشي في نقد الرجال في ترجمته: [٢] "فقيه متكلم، ثقة من ثقات هذه الطائفة و عبادها و زهادها، حقق الرجال و الرواية و التفسير تحقيقا لا مزيد عليه" إلى اخره، و لإتقان كتابه و حسن نظمه و ترتيبه جعل الأستاذ الأكبر البهبهاني تحقيقاته في الرجال تعليقة على كتابه[٣]، و اختاره من بين أقرانه و أترابه توفي في ذي القعدة سنة ١٠٢٨ بمكة المعظمة. قال المجلسي في إجازته لبعض تلامذته المدرجة في البحار:[٤] "و عن السيد شرف

---

(١) خاتمة المستدرك، ج٢، ص ١٨١- ١٨٤.

(٢) **قال التفرشي**: «محمد بن علي بن كيل الأسترابادي مد الله تعالى في عمره و زاد الله في شرفه، فقيه، متكلم، ثقة من ثقات هذه الطائفة و عبادها و زهادها، حقق الرجال و الرواية و التفسير تحقيقا لا مزيد عليه، كان من قبل من سكان عتبة العلية الغروية على ساكنها من الصلوات أفضلها و من التحيات أكملها و اليوم مجاوري بيت الله الحرام و نساكهم. له كتب جيدة، منها كتاب الرجال حسن الترتيب يشتمل على جميع أسماء الرجال يحتوي على جميع أقوال القوم قدس الله أرواحهم من المدح و الذم إلا شاذا، و منها كتاب ايات الإحكام.» انظر: نقد الرجال، ج ٤، ص ٢٧٩.

(٣) يقصد "حاشية منهج المقال" للمحقق محمد باقر البهبهاني

(٤) بحار الأنوار، ج١٠٧، ص١٥٨

الدين يعني الشولستاني عن قدوة العلماء المتبحرين السيد السند ميرزا محمد ابن الأمير علي الأستـرآبادي صـاحب كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال." إلى اخره و قال في ثالث عشـر بحاره:[١] "أخبرني جماعة عن السـيد السـند الفاضـل الكامل ميرزا محمد الأسترآبادي نور الله مرقده أنه قال: كنت ذات ليلة أطوف حول بيت الله الحرام." إلى اخر ما تقدم.

و قال في أول البحار:[٢] "و كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، المشتهر بالكبير و الوسيط و الصغير، و كتاب تفسير ايات الأحكام، كلها للسـيد الأجل الأفضـل مولانا ميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الأسترآبادي".

و قال الأستاذ الأكبر[٣] في أول التعليقة:[٤] "و لذا جعلت تدويني تعليقة، و علقت على منهج المقال من تصـنيفات الفاضـل الباذل، العالم الكامل، السـيد الأوحد الأمجد، مولانا ميرزا محمد قدس سـره لما وجدت من كماله، و كثرة فوائده، و نهاية شهرته."

و قال الفاضـل المتبحر الجليل المولى حاجي محمد في جامع الرواة:[٥]

---

(١) قال صاحب بحار الأنوار عند ذكر من رأى الصاحب (ع) في غيبته الكبرى: «و منها ما أخبرني به جماعة عن جماعة عن السيد السند الفاضل الكامل ميرزا محمد الأسترابادي نور الله مرقده أنه قال إني كنت ذات ليلة أطوف حول بيت الله الحرام إذ أتى شاب حسن الوجه فأخذ في الطواف فلما قرب مني أعطاني طاقة ورد أحمر في غير أوانه فأخذت منه و شممته و قلت له من أين يا سيدي قال من الخرابات ثم غاب عني فلم أره.» انظر بحار الأنوار، ج٥٢، ص ١٧٦.

(٢) بحار الأنوار، ج١، ص٢٢

(٣) و هو محمد باقر بن محمد اكمل المعروف بالوحيد البهبهاني متوفى سنة ١٢٠٦ هـ في كربلا، كانت أمه بنت العلامة آغا نور الدين ابن المولى الجليل العلامة الميرزا محمد صالح المازندراني شارح أصول الكافي، و أم آغا نور الدين المذكور هي الفاضلة "آمنة" بنت المولى التقي المجلسي الأول، و لذا يعبر البهبهاني في مؤلفاته عن المجلسي الثاني المولى محمد باقر صاحب البحار بالخال و عن المجلسي الأول بالجد.

(٤) منهج المقال فى تحقيق احوال الرجال، ج١، ص ٦٩ (حاشية منهج المقال لمحمد باقر البهبهاني مطبوعة ضمن كتاب "منهج المقال")

(٥) جامع الرواة و إزاحة الإشتباهات عن الطرق و الأسناد، ج١، ص ٥

"و دأب هذا الضعيف في تحرير هذا التأليف أنه كتب الرجال الوسيط الذي ألفه السيد الجليل الفاضل الزكي ميرزا محمد الأسترآبادي." إلى اخره.

و وصفه تلميذ الاميرزا محمد المولى محمد أمين الأسترآبادي في الفوائد المدنية بقوله كما يأتي:[١] "سيدنا الإمام العلامة" إلى اخره و قال في موضع: "و ذكر السيد السند العلامة الأوحد، السيد جمال الدين محمد الأسترآبادي قدس سره في شرحه إلى أن قال: انتهى كلام السيد السند العلامة أعلى الله مقامه" و في أواخر الكتاب أيضا مثله بل في المعراج للمحقق الشيخ سليمان البحراني، في جملة كلام له:[٢] "و بما

---

(١) جاء في مقدمة كتاب "الحاشية على أصول الكافي" لمحمد امين الأسترآبادي تلميذ الميرزا محمد الأسترآبادي ما نصه: (الحاشية على أصول الكافي، لمحمد امين الأسترآبادي، ص١٨) : "قال في الفوائد المدنية (ص ٥٩- ٦٠ وفي ط الحجري ص ١٧): « وأما آخر مشايخي في فن الفقه والحديث والرجال، وهو مولانا العلامة المحقق والفيلسوف المدقق، أفضل المحدثين وأعلم المتأخرين بأحوال الرجال، وأورعهم ميرزا محمد الإسترآبادي المجاور بحرم الله المدفون عند خديجة الكبرى، وقد استفدت منه في مكة المعظمة من أوائل سنة خمس عشرة بعد الألف إلى عشر سنين. وأجاز لي أن أروي عنه جميع ما يجوز له روايته. فقد عرضت عليه ما سنذكره من اختيار طريقة القدماء ورد طريقة المتأخرين، فاستحسنه وأثنى علي.» وقال أيضا في الفوائد المدنية (ص ١٨٥ ط الحجري): «إني قد قرأت اصول كتاب الكافي وكل تهذيب الحديث وغيرهما على أعلم المتأخرين بعلم الحديث والرجال وأورعهم، وهو سيدنا الإمام العلامة والقدوة الهمام الفهامة، قدوة المقدسين، أعظم المحققين ميرزا محمد الإسترآبادي، وهو قد قرأ شيخه على شيخه متصلة إلى أصحاب العصمة (ع).» وقال أيضا في الفوائد المكية (ص ٦ مخطوط): «وقد اختار هذه الطريقة في أواخر عمره، وهو آخر مشايخي في الحديث والفقه والرجال، الإمام العلامة والقدوة الهمام الفهامة، عمدة المحققين، زبدة المدققين، قدوة المقدسين، سند المحدثين، فقيه أهل البيت (ع) ميرزا محمد الإسترآبادي نور الله مرقده، المجاور المدفون ببلد الله الأمين.» وقال في الفوائد المكية (ص ١١٤ مخطوط): «شيخنا العلامة المحقق قدوة المقدسين، أفضل المتأخرين في الحديث والفقه والحديث وأورعهم، ميرزا محمد الإسترآبادي قدس الله سره.»"

(٢) معراج اهل الكمال الى معرفه الرجال، ج١، ص ٤٥ و فيه: «و بما ذكرناه يظهر أن ما ذكره صاحب التلخيص قدس الله روحه في الكنى و الالقاب أن ابن

ذكرناه يظهر أن ما ذكره صاحب التلخيص قدس سره" إلى اخره.
قال في الحاشـــية:[١] "هو مولانا خاتمة المحدثين ميرزا محمد بن علي الأســـترآبادي الحســـيني قدس ســـره، صـــاحب الكتب الثلاثة في علم الرجال، و له كتاب ايات الأحكام، ثقة ثقة." انتهى
إلى غير ذلک من العبائر الصـــريحة في كونه من الســـادة الكرام، و ســـلالة ائمة الأنام (ع) فمن الغريب ما في روضـــات الســـيد الفاضـــل المعاصـــر بعد أن ســـاق نســـبه قال:[٢] "كان من شـــرفاء علماء وقته، الموصـوف في كلمات بعضـهم بالسـيادة و كأنه من جهة انتسـابه بالأم إلى موالينا السـادة، كما يشـعر به أيضـا دعاء سـيدنا الأمير مصـطفى الحسيني التفريشي" و ساق ما ذكره في النقد .
و هذا دعاؤه له:[٣] "مد الله تعالى في عمره و زاد الله تعالى في شـــرفه فقيه متكلم." إلى اخره» انتهى كلام المحدث النوري
قلت: و الشيخ الأسترابادي في كتاب رجاله المسمى بـ"منهج المقال في تحقيق أحوالِ الرجال" و هو المعروف في الاوساط العلمية بـ " الرجال الكبير" في الطبعة الحجرية من الكتاب[٤] في اواخره في الفائدة الثامنة و الذى لم تطبع طبعة حديثة الى زماننا هذا، بحث الأســـترابادي طرق مشـيخة الفقية و صـحح بعض الطرق بطرق الشـيخ في الفهرسـت او بتركيب طريقين معا اى بضم طريق الفهرست مع ما في النجاشي حتى يصـــح طريق الصـــدوق الى ذلک الراوى و قال الدكتور العميدي ان الأسترآبادي هو صاحب فكرة تعويض اسانيد الصدوق، حيث قال:[٥]«و

نهيک هو عبد الله بن أحمد، يشير بذلک الى حمل الاطلاق عليه محل نظر.»
(١) لم نعثر على هذه الحاشية في كتاب معراج اهل الكمال و لعلها في مخطوط الكتاب و لم ينقلها محقق الكتاب او لم تكن في نسخته و كانت في نسخة المحدث النوري
(٢) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، السيد محمد باقر الخوانساري، ج٧، ص ٣٦
(٣) نفس المصدر
(٤) اخذت صورة الكتاب من مكتبة البروجردى في قم، الواقعة في صحن حرم سيدتنا فاطمة المعصـومة (ع) و نزلنا الفائدة الثامنة الطبوعة طبعة حجرية من كتاب منهج المقال لفائدة الطلاب و حفظا لحق هذا الرجل الكبير .
(٥) نظرية تعويض الاسانيد، ج ٢، ص ١٢٦

الاصـــل في كل هذا هو الأســـترآبادي فهو اول من تفطن الى ذلك.»
وقال العلامة محمد تقي المجلســـي حول ســـبق الاســـترابادى له في تعويض الاسانيد ماهذا لفظه:[١]
«و ما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل صاحب الرضا (ع) (الى ان قال) له كتب روى عنه الحسن بن علي بن فضال و أحمد بن محمد بن خالد "النجاشـــي" له كتاب رواه في القوي، عن أحمد بن البرقي "الفهرست". فالخبر حسن كالصحيح أو صحيح لصحة طريقه[٢] إلى جميع روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي و هذه[٣] منها و على ملاحظة هذا المعنى كما فعله الشـــيخ الفاضـــل العالم الثقة الثقة ميرزا محمد الأسترآبادي الذي سكن مكة المعظمة و مات بها رضي الله عنه الذي عاصرته و لم يتفق لقائي إياه و لكن أجاز لي جميع رواياته تلميذه السيد الفاضل الثقة الثقة، الأمير شرف الدين علي الحسني الحسيني متع الله المسـلمين بطول حياته و اليوم ساكن النجف الأشـرف في عشـر التسعين على المظنون فإنه أوضح الرجال بما لا مزيد عليه. فعلى هذا[٤] يصح أكثر الأخبار و لما كان دأبي أن أذكر من الأصول[٥] لم التفت إلى كتبهم الحادثة[٦] و أكثر ما خطر ببالي كان ظني أنه لم يسـبقني أحد فلما رأيت رجاله الكبير[٧] كان تنبه لها فســـررت بمتابعتي إياه رضـــي الله عنه.» انتهى

مثال لمقولة الأسترآبادي

قال الأسترآبادي في شرح مشيخة الفقيه و هو بصـدد تعويض طريق الصدوق مع الفهرست، مالفظه:[٨]

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج ١٤، ص ٢٥١
(٢) الصدوق
(٣) روايات كتاب الفقيه
(٤) مبنى تعويض الاسانيد
(٥) اى الكتب المتقدمة في الرجال
(٦) كتب الرجال الحديثة مثل كتاب الأسترآبادي منهج المقال
(٧) هو كتاب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال و الموسوم بالرجال الكبير
(٨) مخطوط منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، الفائدة الثامنة

«والى ذريح المحاربى حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم نعم روى[١] عن ابن ابى عمير عنه[٢] و المصنف[٣] روى جميع روايات ابن ابى عمير عنه في الصحيح.» انتهى
قال الصدوق في المشيخة: [٤]
«و ما كان فيه عن ذريح المحاربي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي، و رويته عن أبي رضي الله عنه عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب عن صالح بن رزين، عن ذريح.» انتهى
وهذا الطريق حسن لوجود على بن ابراهيم فيه ثم ان للشيخ الصدوق طريق صحيح لابن ابى عمير في الفهرست و هو كالتالى: [٥]
«محمد بن أبي عمير، يكنى أبا أحمد (الى ان قال) أخبرنا بجميع كتبه و رواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين[٦]، عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله و الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير.» انتهى
و السيد الاعرجى ايضا استدل على تصحيح طريق الصدوق الى ذريح بما ذكره الأسترآبادي حيث قال:[٧]
«و إلى ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي، أبوه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عنه، و أبوه عن علي، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عنه. و الأول[٨] كالصحيح[٩] ، لكن الصدوق يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح، فيكون صحيحا بهذا الاعتبار.» انتهى

---

(١) اى الصدوق
(٢) ذريح المحاربى
(٣) الصدوق
(٤) من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٥١٠
(٥) فهرست الطوسي، ص ٤٠٥
(٦) الصدوق
(٧) عدة الرجال، ج ٢، ص ١٢٩
(٨) الطريق الاول
(٩) لوجود علي بن إبراهيم

الدليل على صحة هذا التعويض

للوصول الى الجواب نرتب مقدمتين و من ثم نستنتج منهما:
المقدمة الاولى: الصدوق نقل جميع كتب و روايات محمد بن ابى عمير الى الشيخ الطوسي بطريق صحيح كما في الفهرست.
المقدمة الثانية: الصـــدوق قال طريقى الى روايات و كتب ذريح المحاربي ياتى من محمد بن ابى عمير يعنى انه كلما كانت رواية لذريح المحاربى نقلها لى ابن ابى عمير كما في مشـــيخة الفقيه فتكون كل روايات ذريح بعض روايات ابن ابى عمير او من ضمن رواياته.
النتيجه: كل روايات ذريح وصـلت للصـدوق بطريق صـحيح كما في الفهرست عن محمد ابن ابى عمير يختلف عن طريق المشيخة.

المبحث الخامس: الطريقة الاولى للسيد الخوئي

لابأس بنقل مختصر من ترجمة السيد الخوئي: السيد أبو القاسم الخوئي ولد ١٥ رجب ١٣١٧ ه في مدينة خوي الإيرانية و توفى في ٨ صفر ١٤١٣ ه، في النجف الأشرف و كان من أبرز فقهاء الشيعة ومراجع التقليد في القرن الرابع عشر الهجري.
تتلمذ على يد كبار العلماء في النجف الأشرف وتخرج على يديه الكثير من الأعلام و الشخصيات العلمية قد تسنم البعض منهم سدة المرجعية الدينية بعد رحيل الأستاذ الخوئي. تعلم السيد الخوئي الكثير من العلوم الرائجة في الحوزة العلمية وكان أستاذا بارزا فيها، و تعد نظرياته الأصولية و الفقهية والرجالية والتفسيرية من النتاجات الفكرية التي يشار إليها بالبنان.
صنف السيد الخوئي الكثير من المؤلفات أشهرها كتاب البيان في تفسير القران وموسوعة معجم رجال الحديث.
و كتبت تقريرات دروسه في الفقه و الاصول و جمعت في موسوعة مسمات بـ: موسوعة الإمام الخوئي.
و السيد الخوئي من الذين طبقوا نظرية التعويض في ابحاثهم و الطريقة التى طبقها هى تعويض طريق الشيخ بطريق النجاشى، لان الشيخ الطوسي و النجاشي كانا في زمان واحد و تتلمذا على يد اساتذة مشتركين.
و قلنا سابقا ان العلماء في زمن القدماء كانا يجيزون الكتب و المرويات لتلميذهم و يسمون بمشايخ الاجازة و لهذا ترى بعض الطرق بين الشيخ و النجاشي مشتركة لان بعض اساتذتهم كانوا مشتركين و على هذا الاساس يمكن تعويض طرق الشيخ مع طرق النجاشي اذا كان الشيخ المبدىء به الطريق هو شيخ مشترك للنجاشى و الشيخ لان الاستاذ واحد و يدرس كتاب واحد و لكن عنده عدة طرق لذلك الكتاب و اعطاها لتلامذته لكن كل تلميذ منهم نقل عن شيخه بطريق يختلف عن الاخر و كل واحد منهم عنده طرق الاخر.

و في هذا الصـــدد قال الكلباســـي تحت عنوان (في إمكان تحصـــيل الطريق المعتبر من كتاب النجاشي) في كتابه:[١]
«ثم إنـه يمكن تحصـــيل الطريق المعتبر في صـــورة ذكر الطريق الضـــعيف في التهذيب و الجزء الأخير من الاســـتبصـــار من كتاب النجاشـي لو روى في التهذيبين عن صـاحب كتاب بتوسـط بعض ممن اشترک فيه الشيخ و النجاشي من المشايخ و هم أربعة: الشيخ المفيد، و الحسين بن عبيد الله، و أحمد بن عبدون، و ابن أبي جيد.» انتهى
و قال السيد الخويي في المقدمة الرابعة من المجلد الاول من رجاله: [٢]
«لو فرضـــنا أن طريق الشـــيخ إلى كتاب ضـــعيف في المشـــيخة و الفهرست و لكن طريق النجاشي إلى ذلک الكتاب صحيح، و شيخهما واحد حكم بصحة رواية الشيخ عن ذلک الكتاب أيضا، إذ لا يحتمل أن يكون ما أخبره شخص واحد كالحسين بن عبيد الله بن الغضائري مثلا للنجاشـــي مغايرا لما أخبر به الشـــيخ، فإذا كان ما أخبرهما به واحدا و كان طريق النجاشي إليه صحيحا: حكم بصحة ما رواه الشيخ عن ذلک الكتاب لا محالة و يستكشف من تغاير الطريق أن الكتاب الواحد روي بطريقين، قد ذكر الشيخ أحدهما، و ذكر النجاشي الآخر.» انتهى
و طبق الخويي هذا النوع من التعويض في شرحه على العروة قائلا: [٣]
«قد دلت جملة من الروايات على المنع، منها: ما رواه الشـيخ بإسـناده عن علي بن الحســن بن فضـــال، عن الحســن بن بقاع، عن الحســن الصـيقل، عن أبي عبد الله (ع)، قال: سـألته عن الصـائم، يلبس الثوب المبلول؟ "قال لا، و لا يشم الرياحين" فإن طريق الشيخ إلى ابن فضال الذي هو ضـعيف في نفسـه يمكن تصـحيحة بأن شـيخه و شـيخ النجاشـي واحد و طريقه إليه معتبر.» انتهى
و طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن فضال كما في الفهرست هكذا:[٤]
«أخبرنا بكتبه قراءة عليه أكثرها، و الباقي إجازة، أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، سماعا و اجازة، عن علي بن الحسن بن فضال.» انتهى

---

(١) الرسائل الرجالية، ج ٤، ص ٢٠٣
(٢) معجم رجال الحديث، ج ١، ص ٧٨
(٣) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢١، ص ٢٩٧
(٤) فهرست الطوسي، ص ٢٧٣

و هو ضعيف بعلي بن محمد بن الزبير و طريق النجاشي اليه هكذا:[١]
«قرأ أحمد بن الحسين (ابن الغضائرى) كتاب الصلاة، و الزكاة، و مناسک الحج، و الصيام، و الطلاق، و النكاح، و الزهد، و الجنائز، و المواعظ، و الوصايا، و الفرائض، و المتعة، و الرجال على أحمد بن عبد الواحد (أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز المعروف بابن عبدون) في مدة سمعتها معه، و قرأت أنا كتاب الصيام عليه (ابن عبدون) في مشهد العتيقة عن ابن الزبير عن علي بن الحسن، و أخبرنا بسائر كتب ابن فضال بهذا الطريق. و أخبرنا محمد بن جعفر في آخرين[٢] (محمد بن جعفر بن محمد بن هارون التميمي النحوي ثقة) عن احمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة ثقة) عن علي بن الحسن بكتبه.»
انتهى
اقول: المقصود بسائر كتبه اى جميع كتبه، و لايخفى ان هنا النجاشي يذكر طريقين لعلي بن الحسن بن فضال الاول: ابن عبدون عن ابن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال، و هذا الطريق نفس طريق الطوسي و الثاني: محمد بن جعفر النحوي عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن بن فضال و هذا الطريق صحيح.
و منها ان طريق الشيخ المشترک مع النجاشي بابن عبدون هو بنفسه طريق الشيخ و هو ايضا ضعيف بن الزبير. و وقع السيد الخويي باشتباه و ان الطريق الصحيح عند النجاشي لا يبتداء بابن عبدون و لذا صحح هذا الامر السيد الخويي في ابحاثه المتاخره حيث اشار الى هذا الامر: [٣]

---

(١) رجال النجاشي، ص ٢٥٨

(٢) المراد من " في آخرين " يعني "مع آخرين" يعنى الرواة للنجاشى هم شيخه محمد بن جعفر مع مشايخه الآخرين. و اشار الى هذا الامر سيد كاظم حائرى و هو يبحث طريق للنجاشى قائلا: "محمد بن جعفر في آخرين عن أحمد بن محمد بن سعيد عن علي بن الحسن" و محمد بن جعفر و إن لم يكن ثابت التوثيق إلا بناء على وثاقة كل مشايخ النجاشي و لا نقول به، و لكن لا يبعد أن يقال: إن كونه شيخا للنجاشي منضما إلى أنه ليس الناقل الوحيد، بل نقل في آخرين على حد تعبير النجاشي يكفي في إيجاد الوثوق و الاطمئنان، فإن الراوي في الحقيقة عبارة عن عدة من مشايخ النجاشي، و لا نحتمل عادة كذبهم جميعا. انظر: القضاء في الفقه الإسلامي، ص ٦٠

(٣) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢٢، ص ٢٤٢

«إحداهما: صحيحة زرارة، قال: سألت أبا جعفر (ع) عن المعتكف يجامع أهله قال "إذا فعل فعليه ما على المظاهر". أما طريق الشيخ فلأنه و إن رواها بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال و هو ضعيف بابن الزبير ألا أننا صححنا أخيرا طريق الشيخ إليه بوجه مرت الإشارة إليه في بعض الأبحاث السابقة، و ملخصه أن الكتاب الذي وصل إلى الشيخ بوساطة شيخه أحمد بن عبدون عن ابن الزبير عن ابن فضال هو الذي وصل إلى النجاشي بعين هذا الطريق، فالكتاب واحد لا محالة و قد وصل إليهما بوساطة شيخهما أحمد ابن عبدون، و بما أن للنجاشي طريقا اخر إلى هذا الكتاب بعينه و هو صحيح فيحكم بصحة ما عند الشيخ أيضا.»

تقرير كلام السيد الخوئي

يمكن تقرير كلام السيد الخويي هكذا بحيث نقول: لان النجاشي له طريقان الى جميع كتب ابن فضال، احدها مشترك مع الطوسي و هو ضعيف و الاخر متفرد به النجاشي لكن قوى فنستنتج ان لكتاب ابن فضال طريقان احدها من ابن عبدون و الاخر من محمد بن جعفر و من حيث ان لو كان في الطريقين اختلاف من حيث النسخ لاشارة اليه النجاشي فنفهم ان النسخ واحدة.

و ايضا ابن عبدون استاذ للطوسى و النجاشي و لو اعطى كل منهم نسخة لذكر الطوسي و النجاشي اختلاف النسخ من استاذهم كما هو ديدنهم و حيث لم يذكروه فلا يوجد اختلاف في النسخ فمثلا الشيخ قال في طريقه الى كتب و روايات أبان بن عثمان:[1]

«هذه رواية الكوفيين، و هي رواية ابن فضال، و من شاركه فيها من القميين، و هناك نسخة أخرى أنقص منها رواها القميون. ثانيا: للشيخ طريق لجميع كتب و روايات ابن عبدون شيخه و لو كانت نسخة اخرى اعطاها ابن عبدون للنجاشى خاصة فتلك النسخة ايضا كانت عند الشيخ لانه قال في ترجمة ابن عبدون:[2] سمعنا منه و أجاز لنا بجميع ما رواه.»انتهى

(١) فهرست الطوسي، ص ٤٧

(٢) رجال الطوسي، ص ٤١٤

و قد يحصل الاختلاف في نقل الرواية الشفهية، فمثلا الاستاذ يخبر احد تلامذته رواية و لا يخبر الاخر بها و لكن في مثل اجازة الكتب لا يمكن للاســـتاذ ان يفرق في الاجازة لتلميذيه لان النســـخة واحدة و خصوصا في مثل الشيخ و النجاشي لانهم من اجلاء الاصحاب.

المبحث السادس: الطريقة الثانية للسيد الخوئي

للسيد الخوئي طريقة اخرى في تعويض الاسانيد نذكر كلامه ثم نبينها، قال رحمه الله:[١]
«لا يخفى أن صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج الدالة على الاجتزاء إذا عرف بالهدي فقد رويت بطريقين أحدهما: ما رواه الصدوق عن شيخه أحمد بن محمد بن يحيى العطار و قد ذكرنا لو وجد أحد هديا ضـــالا عرفه إلى اليوم الثاني عشر، فان لم يوجد صاحبه ذبحه في عصر اليوم الثاني عشـــر عن صـــاحبه. في محله أنه (أحمد بن محمد بن يحيى العطار) لم يوثق فتكون الرواية على هذا الطريق ضـــعيفة. ثانيهما: ما رواه الشـيخ عن الصـدوق عن شـيخه ابن الوليد في الفهرسـت و هذا الطريق صـحيح، فيعلم أن الصـدوق له طريق آخر إليه و هو الصـحيح الذي ذكره الشيخ في الفهرست.» انتهى
و طريق الصدوق اليه هكذا: [٢]
«و ما كان فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيســـى، عن ابن أبي عمير و الحســـن بن محبوب جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج البجلي.» انتهى
و ضعف هذا الطريق السيد الخويي بأحمد بن محمد بن يحيى العطار و للصـــدوق طريق اخر صـــحيح لعبد الرحمن بن الحجاج مذكور في الفهرست هكذا: [٣]
«عبد الرحمن بن الحجاج له كتاب أخبرنا الحســـين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين (الصدوق)، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير و صفوان، عنه.» انتهى
و طريق الشـــيخ الى ابن الحجاج كلهم ثقات و حيث وقع في الطريق الصـدوق نفهم ان للصـدوق طريق عام الى بن الحجاج لكن مذكور في الفهرسـت و بهذا التطبيق، السـيد الخويي صـحح طريق الصـدوق الى

---

(١) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢٩، ص ٢٦٤
(٢) من لايحضره الفقيه، ج ٤، ص ٤٤٧
(٣) فهرست الطوسي، ص ٣١١

عبد الرحمن بن الحجاج بطريق الفهرست الذى يقع في سنده الصدوق ايضا.

تطبيق آخر لطريقة السيد الخوئي الثانية

قال السيد الخويى: [١]
«يمكن أن يستدل على طهارة أبوال ما لا نفس له مطلقا كان له لحم أم لم يكن بموثقة حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة.»
قلت و اصل هذا الحديث هكذا: [٢]
«و عنه (الشيخ المفيد) عن أحمد بن محمد عن أبيه (محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد) عن أحمد بن إدريس (القمي امامى ثقة) عن محمد بن أحمد بن يحيى (الاشعرى ثقة) عن أبي جعفر (أحمد بن محمد بن خالد البرقي ثقة) عن أبيه (محمد بن خالد البرقي ثقة) عن حفص بن غياث (عامى ثقة) عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة.»
ثم قال السيد الخويي معلقا على كلامه كما يقول المحشى: [٣]
«إن في سند الرواية أحمد بن محمد عن أبيه و الظاهر أنه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد و هو و إن كان من مشايخ الشيخ المفيد (قدس سره) إلا أنه لم تثبت وثاقته بدليل، و كونه شيخ إجازة لا دلالة له على وثاقته فالوجه في كون الرواية موثقة أن في سندها محمد بن أحمد بن يحيى و للشيخ إليه طرق متعددة، و هي و إن لم تكن صحيحة بأسرها إلا أن في صحة بعضها غنى و كفاية. و ذلک لأن الرواية إما أن تكون من كتاب الراوي أو من نفسه، و على كلا التقديرين يحكم بصحة رواية الشيخ عن محمد بن أحمد لتصريحه في الفهرست بأن له إلى جميع كتب محمد بن أحمد و رواياته طرقا متعددة و قد عرفت صحة بعضها، و إذا صح السند إلى محمد بن أحمد بن يحيى صح بأسره لوثاقة الرواة الواقعة بينه و بين الإمام (ع) و بهذا الطريق الذي أبديناه أخيرا يمكنک تصحيح جملة من الروايات كذا أفاده دام ظله (اى

---

(١) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢، ص ٣٨٨
(٢) وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦٤
(٣) موسوعة الإمام الخوئي، ج ٢، ص ٣٨٨

السيد الخويى).» انتهى
و للشيخ الطوسي ثلاث طرق الى الاشعرى صاحب كتاب النوادر و صحيح منها الطريق الثالث: [١]
«و أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه و محمد ابن الحسن، عن أحمد بن إدريس و محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد ابن يحيى.»

تبين و توضيح

على هذا سيكون سند موثقة حفص بن غياث هكذا: (جماعة عن الصدوق عن ابيه و ابن الوليد عن احمد بن ادريس و محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه "ع"). و قال الشيخ مسلم الداوري في كتابه اصول علم الرجال انه هو حفظه الله من عرض فكرة تعويض الاسانيد هذه على السيد الخويى، حيث قال في بحث الطرق الاخرى لتصحيح روايات الكتب الاربعة في الطريق الثاني منها: [٢]
«الطريق الثاني: أنا إذا وجدنا في الفهرست، أو الاجازات، أن للشيخ طريقا إلى أحد الرواة، لجميع رواياته و كتبه، جاز الاعتماد عليه لتصحيح جميع الروايات التى ينقلها الشيخ عنه، سواء كانت في التهذيبين، أو غيرهما من كتب الشيخ، ذكرها بسند أم لا (ثم قال في الصفحة ١١١) و قد عرضنا هذا الطريق على سيدنا الاستاذ قدس سره (الخوئى) فوافقنا عليه و استحسنه بل و عمل به في بعض الموارد في محاضراته الفقهية الأخيرة، و قد صححنا بعض الروايات بهذا الطريق في تعاليقنا على التنقيح في شرح العروة.» انتهى
جزا الله الشيخ مسلم الداورى خير و اطال الله في عمره.

---

(١) فهرست الطوسى، ص ٤٠٩
(٢) أصول علم الرجال بين النظرية و التطبيق، ص ١٠٣

اشكال المشافهة

بعض استشكل هكذا : لعل الرواية المراد تعويض سندها هى من الروايات الشفهية و بتالى لا معنى لتعويض الطريق لان الطريق الى الكتب لا الى الشفهيات، نقل هذا الاشكال الكلباسى حيث قال: [١]
«الرابع في أن اعتبار الطريق لا يكفي في اعتبار الرواية، أنه ربما يتوهم أن اعتبار جميع الطرق لا يجدي في اعتبار الرواية لاحتمال ابتناء الرواية على المشافهة. نعم، لو كان الطريق و لو بعضا طريقا لجميع روايات الراوي المبدو به في السند بأن ذكر الوصف المذكور في حق الطرق كلا أو بعضا يتأتى الاعتبار بلا غبار. (ثم اجاب على هذا الاشكال الكلباسى وقال) و يمكن دفعه بأن الظاهر أن طريقة الرواية كانت جارية على الأخذ من الكتب و لا أقل من كون الحال، في الغالب على هذا المنوال، فالظاهر أن الرواية مأخوذة من الكتاب بالطرق المذكورة، و فيه الكفاية.» انتهى
هذا و يمكن الاجابة بوجوه اخر فنقول :
اولا: اذا قال الشيخ (اخبرنى بكتبه و رواياته فلان عن فلان) فهذا الكلام فيه اطلاق يشمل الروايات الشفهية و المكتوبة.
ثانيا: الروايات كانت مكتوبة و مدونة في الاصول و مصنفات اصحاب الائمة و علماء الشيعة المحدثين نقلوا الاحاديث من الكتب و ليس السماع فمثلا الصدوق قال في اول كتب الفقيه ان احاديثه مستخرجة من الكتب المشهورة و قال الشيخ هذا ايضا في مشيخته.
فقد قال الشيخ في مشيخة التهذيب: [٢]
«قد اوردت جملا من الطرق الى هذه المصنفات و الاصول و لتفصيل ذلک شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله من اراده أخذه من هناک ان شاء الله و قد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة.»
و أيضا قال في مقدمة مشيخة التهذيب: [٣]
«و اقتصرنا من ايراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذى اخذنا

---

(١) الرسائل الرجالية، ج ٤، ص ٢٠٦
(٢) تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٨٨
(٣) نفس المرجع، ص ٤

الخبر من كتابه او صاحب الاصل الذي اخذنا الحديث من اصله.» انتهي
وقال الصدوق: [١]
«و ذلک أن الأئمة (ع) قد أخبروا بغيبته (ع) و وصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم و استحفظ في الصحف و دون في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر فليس أحد من أتباع الأئمة (ع) إلا و قد ذكر ذلک في كثير من كتبه و رواياته و دونه في مصنفاته و هي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد (ع) من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين.» انتهى
و قال الشيخ في الاستبصار: [٢]
«ثم اختصرت في الجزء الثالث و عولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب و الأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام.» انتهى
و لذا ترى الشيخ حين ما يذكر طرقه في مشيخة التهذيبين احال تفاصيل طرقه الى الفهرست و من المعلوم ان طرق الفهرست هى طرق الى المصنفات و الاصول. و عبارة رواياته التى عطفها على اخبرنا بجميع كتبه فليس المقصود بها هى الروايات الشفهية بل المقصود بذلک هى كتب المرويات بواسطة التلميذ عن شيخه حيث كانوا المشايخ سابقا يجيزون استنساخ كتبهم الى تلاميذهم و هذا يسمونه بالاجازة او الشيخ يقراء و التلاميذ يكتبون ما قراء الاستاذ و هذا يسمونه السماع.[٣]
انتهى شرح الاشكال و الجواب عليه و بقى شئ و هو ان من العلماء المعاصرين الذين طبقوا هذا الوجه من التعويض هو السيد السيستاني كما نقل عنه ذلک الشيخ المحسني قائلا: [٤]
«ثم قال السيد السيستاني طال عمره إن هنا وجهين آخرين لتصحيح

---

(١) كمال الدين و تمام النعمة، ج ١، ص ١٩
(٢) الإستبصار فيما اختلف من الأخبار،ج ٤، ص ٣٠٥
(٣) انظر: كتاب نظرية تعويض الاسانيد، جواب الاشكال الخامس، ج ٣، ص ٣٣٢
(٤) بحوث فى علم الرجال، ص ٣٥٦

هذا الأسناد (يقصد بالاسناد هو طريق الشيخ الى على بن الحسن ابن فضال): الأول: إن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد روي عن ابن فضال بالسند الصحيح، و قال الشيخ في فهرسته: و كان معه أي مع ابن الصلت (المقصود به ابو الحسن احمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بابن الصلت) خط أبي العباس أي ابن عقدة بإجازته و شرح رواياته و كتبه، فقد وصل جميع روايات ابن فضال إلى الشيخ بخط ابن عقدة، و فيه أنه لا دليل على أن ابن عقدة نقل جميع روايات ابن فضال في كتبه، فلعله نقل بعضها.» انتهى كلام الآصفى
قال الشيخ في ترجمة ابن عقدة:[1]
«أخبرنا بجميع رواياته و كتبه أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي، و كان معه خط أبي العباس بالاجازة و شرح رواياته و كتبه عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقدة).» انتهى
فمن هذا الطريق نفهم ان للشيخ طريق الى كل روايات ابن عقدة و المقصود من كلامه السيد السيستاني: "إن ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد روي عن ابن فضال بالسند الصحيح" هو سند هذه الرواية الى ابن فضال و تلك الاسانيد الذى ذكرناها في بحث طريقة تعويض الأردبيلي فراجع[2].
حيث الشيخ الطوسي ذكر طريق صحيح الى ابن فضال يمر بابن عقدة و هذا الكلام يدل على ان السيد السيستاني يعتقد بتعويض اخر يختلف عن تلك الطرق المذكورات و هى التلفيق بين طريقة التعويض عند الأردبيلي و بين طريقة السيد الخويي فتأمل.

---

(١) فهرست الطوسي، ص ٦٩

(٢) مثلا هذا الطريق ما أخبرني به جماعة عن أبي محمد هارون بن موسى (التلعكبرى ثقة) عن أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عقده ثقة) عن علي بن الحسن (ابن فضال) انظر: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦

المبحث السابع: كلام الشهيد الصدر

و للشهيد الصدر اضافات على نظرية التعويض التى طبقها السيد الخويي في طرق الشيخ و النجاشي، قال الشيخ الإيرواني في توضيح راى الشهيد الصدر:[١]
«و السيد الشهيد قدس سره تعرض إلى هذه الطريقة في بعض كلماته و ارتضاها بشرطين:
أ- ان يكون قبل الشخص الضعيف الذي يراد التخلص من مشكلته شخص ثقة، و للشيخ الطوسي اليه طريق صحيح. و في مثالنا السابق كان محمد بن أحمد بن يحيى شخصا ثقة قبل أحمد، و للشيخ اليه طريق صحيح.
ب- ان يكون الطريق الضعيف الذي يراد التخلص منه مذكورا كاحد الطرق إلى محمد بن أحمد بن يحيى. ففي المثال السابق كان الطريق الضعيف الذي يراد تعويضه و هو الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن ابيه مذكورا في الفهرست كاحد الطريقين إلى روايات محمد بن أحمد بن يحيى. و الوجه في اعتبار الشرط المذكور: ان السند الذي يراد التخلص منه إذا لم يكن احد الطريقين بان كان المذكور طريقا او طريقين اجنبيين عن الطريق الضعيف فلا يمكن ان نستفيد ان ما رواه الشيخ بالطريق الضعيف قد رواه بالطريق الصحيح بل من المحتمل ان يكون قد رواه بالطريق الضعيف فقط.
اما إذا ذكره كاحد الطريقين فلا يأتي الاحتمال المذكور، لأن ظاهر تعبير الشيخ اخبرنا بجميع كتبه و رواياته فلان عن... و فلان عن... ان كل ما رواه باحد الطرق فقد رواه ببقية الطرق و لا يقصد من ذلك ان بعض الروايات رواها ببعض تلك الطرق و البعض الآخر رواه بالطرق الاخرى (ثم قال في الحاشية رقم ثلاثة في نفس الصفحه) ينبغي الالتفات إلى ان هذا الشرط ليس شيئا جديدا و زيادة على ما ذكره السيد الخوئي.» انتهى
قال الشهيد الصدر هذا الكلام في كتابه شرح العروة: [٢]
«رواية حفص بن غياث عن الصادق (ع) عن أبيه انه قال: لا يفسد

---

(١) دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٩٥
(٢) بحوث في شرح العروة الوثقى، ج ٣، ص ١٢٥

الماء الا ما كان له نفس سـائلة. و لكن في الرواية اشـكالا من ناحية السـند، لان الشـيخ ينقلها في التهذيب: عن المفيد، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد ابن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسـى، عن محمد بن عيسـى، عن حفص. و أحمد بن محمد الذي يروى عنه المفيد غير ثابت التوثيق (الى ان قال) و لكن التحقيق إمكان دفع هذا الإشـكال السـندي، باعتبار ان الشـيخ له ثلاث طرق في الفهرسـت الى جميع كتب و روايات محمد بن أحمد بن يحيى الواقع بعد الضعف في سلسلة السند و أحدها صحيح قد اشتمل بدلا عن أحمد بن محمد على الصدوق، فتصح الرواية.
فإن قيل: كيف نثبت ان الشيخ ينقل هذه الرواية بذلک الطريق الصحيح الى محمد بن أحمد بن يحيى ما دام قد صـرح في كتابيه بطريق معين إليه في مقام نقل تلک الرواية.
قلنا: ان الظاهر من عبارة الفهرسـت وحدة المنقول بالطرق الثلاثة، و حيث ان الطريق المصـرح به في الاسـتبصـار هو أحد الطرق الثلاثة المذكورة في الفهرسـت، ثبت ان رواية محمد بن أحمد بن يحيى لخبر حفص واصلة إلى الشيخ بالطرق الثلاثة جميعا و هذا هو المقدار الذي نقبله من نظرية التعويض.» انتهى
قلت: المقصـود بما يقبله الشـهيد الصـدر هو كون السـند في التهذيبين متفق مع احد اسـناد الفهرسـت كما في المثال، و لايخفى مافيه اذا قلما يوجد طريق في الفهرسـت احد الطرق فيه مذكور في التهذيبين. و للشـهيد الصـدر كلام اخر في التعويض ذكره في بحثه الاصـولى المكتوب بقلم السيد كمال الحيدرى:[١]
«و إما أن يطبق في المقام نظرية التعويض التي أشرنا إليها في أبحاث أخرى، و هذا الطريق لو تم يفيد في التخلص من إشـكال الضـعف في محمد بن موسى المتوكل و السعدابادي. و ذلک بأن نقول: إن الصدوق له طريق اخر صـحيح إلى شـخص اخر وراء السـعدابادي في هذه الرواية، و هو البرقي، و البرقي و من بعده صحيح على الفرض، فمن ثم يقال: بأننا نعوض عن هذا السند الضـعيف بسند اخر صـحيح، لأن للصدوق طريقا اخر صحيحا إلى البرقي ذكره في مشيخته، فينتج عندنا بالتلفيق سند صحيح، فيكون ما بعد البرقي صحيحا بحسب الفرض، و

---

(١) قاعدة لا ضرر و لا ضرار، ص٨٥

ما قبله صحيحا بالتعويض.
إلا أن هذه النظرية و إن كانت مقبولة ضمن شرائط تطرقنا لها في محلها لا تنطبق على محل الكلام، فهي إنما تأتي فيما إذا قال الصدوق (قدس سره): حدثني محمد بن موسى المتوكل، قال: حدثني السعدابادي، قال: حدثني البرقي. ثم قال في موضع اخر: إنه حدثني بكل روايات البرقي أبي عن محمد بن الحسن الوليد عن البرقي. في مثل هذه الحالة نقول: إن مقتضى العموم في العبارة الثانية، هو أن تلك الرواية الأولى أيضا حدثه بها أبوه عن محمد بن الحسن عن البرقي.
و حيث إنهم من الثقات، فيتم التعويض عند ذاك فبقرينة العموم في العبارة الثانية نعرف أنه قد سمعها أيضا منهم، فنحذف موسى المتوكل و السعدابادي، و نجعل موضعهما أباه و محمد بن الحسن، فيصبح السند صحيحا. و أما إذا فرض أن العبارة الثانية لم يكن لها مثل هذا العموم، و إنما كان له طريق إلى البرقي بالنسبة إلى جملة من الروايات المعينة خارجا، فلا دليل على أن هذا الطريق الصحيح أيضا طريق لشخص هذه الرواية التي هي محل الكلام و الواقع خارجا هو الثاني دون الأول.» انتهى
توضيح عبارته:-**(الواقع خارجا هو الثاني دون الأول)** و الواقع خارجا: الذى يقصده الصدوق في مشيخته بقوله مثلا (و ما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد الله البرق) هذا الطريق هو فقط لروايات المبدوئة بالبرقى و مذكورة في كتاب من لا يحضره الفقيه و ليس كل كتاب اخر و رواية يكون البرقى في اثنائها. الثاني: هو ان طريق الصدوق للبرقى في مشيخة الفقيه في خصوص الروايات المبدوءة باسم البرقى. الاول: ان طريق الصدوق الى البرقى يشمل جميع الروايات التى فيها البرقى في اول السند كان اسمه او في اثناء السند.

اشكال الشيخ الإيرواني

و استشكل الإيرواني على كلام الصدر قائلا:[١]
«و الصحيح في المناقشة ان يقال: اننا نحتمل ان الشيخ الطوسي حينما قال اخبرنا بجميع رواياته و كتبه فلان فهو يقصد ان محمد بن احمد بن يحيى متى ما ابتدأت به السند فانا اروي عنه بهذه الطرق المتعددة و لا

[١] دروس تمهيدية فى القواعد الرجالية، ص ٢٩٦

يقصد اني أروي بهذه الطرق عن محمد بن أحمد بن يحيى حتى لو وقع في اثناء السند. ان هذا الاحتمال موجود، و مع وجوده فلا يمكن تطبيق الطريقة المذكورة (ثم قال في الحاشـية) كانت هذه المناقشـة تخطر في ذهننا حتى رايناها في كلمات السـيد الشـهيد نفسـه فراجع تقرير بحثه الاصولي»

اقول: و هذا الاشكال سبقه اليه الشهيد الصدر حيث قال: [١]

«و قد يحاول تصحيح السند من ناحية محمد بن موسى بن المتوكل و علي بن الحسين السعدآبادي بتطبيق نظريتنا في تعويض الأسانيد التي سـميناها بنظرية التعويض، بدعوى ان الصـدوق في مشـيخته يذكر طريقا صـحيحا إلى كل كتب و روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي وقع في هذا السند بعد هذين الرجلين فتكون هذه الرواية أيضا مما ينقلها الصـدوق عن البرقي بذلك الطريق و هو صـحيح بحسـب الفرض. إلا ان هذا التطبيق لنظرية التعويض غير صـحيح، لأن من المحتمل أو المطمئن به ان مقصوده من أسانيد المشيخة ان كل ما ينقله عن أحد الرواة المذكورين في الكتاب بحيث يبتدأ السـند بهم يكون طريقه إليه ما يذكره في المشـيخة اختصـارا فلا يشـمل كل رواية يقع ذلك الشخص في سنده.» انتهى

فى الاجابة على هذا الاشـكال اقول: اولا اشـكال الصـدر توجه الى مشـيخة الفقيه و لا يصـح في مثل فهرسـتى الشـيخ و النجاشـي لذا هذا الاشكال لا يشمل كل الوجوه.

ثانيا: اثبتنا في الفصـل الاول ان الطرق في مشـيخة الفقيه عامه كماهى الطرق في فهرست الشيخ فلا اشكال من هذه الجهة ايضا.

فائدة: طريق عام للشيخ الى كل الاصول و المصنفات

نذكرهنا طريقا عام يفيدنا في منهاج تعويض الاسـانيد و هو ان للشـيخ طريق عـام الى كـل الاصـول و المصـنفـات احـدهـا طريقـه الى التلعكبرى: [٢]

«هـارون بن موسـى التلعكبري يكنى أبـا محمـد جليـل القـدر عظيم

---

(١) القواعد الفقهية بحوث في علم الأصول، ج ٥، ص ٤٣٦

(٢) رجال الطوسي، ص ٤٤٩

المنزلة واسع الرواية عديم النظير ثقة روى جميع الأصول و المصنفات مات سنة خمس و ثمانين و ثلاثمائة أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا.»

و الجماعة منهم الشيخ المفيد و الغضائري و غيرهم. ثانيها: [١]

«حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي عالم جليل يكنى أبا أحمد يروي جميع مصنفات الشيعة و أصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي و عن أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن إدريس القمي و عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي و عن أبيه روى عن الكشي عن العياشي جميع مصنفاته روى عنه التلعكبري و سمع منه سنة أربعين و ثلاثمائة و له منه إجازة و له كتب ذكرناها في الفهرست.»

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٢٠

الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال

في تحقيق احوال الرجال

المؤلف: محمد بن علي الأسترآبادي

(المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ)

تحقيق: مصطفى الإمامي الأهوازي

سرشناسه: استرابادی، محمد بن علی، - ١٠٢٨ ق. عنوان قراردادی: منهج المقال في تحقيق احوال الرجال . برگزيده . عنوان و نام پديداورنده: الفايدة الثامنة من كتاب منهج المقال فی تحقيق أحوال الرجال/ المولف محمد بن علی الاسترابادی؛ تحقيق مصطفی الإمامي الاهوازي. مشخصات نشر: قم: دارالتهذيب، ١٣٩٩. مشخصات ظاهری: ٣٦ ص. شابک:٢-٨-٩٩٦٨٤-٦٢٢-٩٧٨ ، وضعيت فهرست نويسی: فيپا ، يادداشت: عربی. يادداشت: كتاب حاضر تصحيح بخشی از كتاب «منهج المقال فی تحقيق احوال الرجال» تاليف محمد بن علی استرابادی است. موضوع: حديث – علم الرجال .
موضوع: Hadith -- *Ilm al-Rijal ، موضوع: محدثان شيعه – سرگذشتنامه
موضوع: Hadith (Shiites) -- Authorities – Biography
شناسه افزوده: امامی اهوازی، مصطفی، ١٣٦٧-، مصحح . رده بندی كنگره: BP١١۴
، رده بندی ديويی: ٢۶٧/٢٩٧ . شماره كتابشناسی ملی: ٧۴٢۶٣١۴
وضعيت ركورد: فيپا

الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال

المؤلف: محمد بن علي الاسترآبادي (المتوفى سنة ١٠٢٨ هـ)

محقق: مصطفى الإمامي الأهوازي

شابک (ISBN): ٢-٨-٩٩٦٨٤-٦٢٢-٩٧٨

الطبعة: الأولى، سنة ١٣٩٩ هـ ش، ١۴۴٢هـ ق

المطبعة:

الكمية: ٢٠٠ نسخة

يمكنك التواصل مع المؤلف:

٠٠٩٨٩١٦٩٨٦٣٤٠٦
١٣٦٦h٦@gmail.com

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمدا يقتضي رضاه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله الطيبين.

بعد ان وفقنى الله تعالى بتاليف كتاب حول نظرية تعويض الأسانيد و ذكرت فيه ان اول عالم طبق نظرية تعويض الأسانيد بشكل كامل كما هي عليه اليوم هو العالم الكبير و الرجالي النحرير الميرزا محمد بن على الاسترابادى و اسمه الكامل هو "السيد محمد بن على بن ابراهيم" استاذ الشيخ محمد امين الاسترآبادي صاحب الفوائد المدنية.

و مؤلف فائدتنا هذه له ثلاثة كتب في الرجال: الكبير و اسماه "منهج المقال" و الوسيط الذى ربما يسمى بـ"تلخيص المقال" او "تلخيص الاقوال" و الصغير الموسوم بـ "الوجيز" و الاول مطبوع بعضه و لم تكتمل اجزائه المحررة من المخطوطة و الثاني و الثالث مخطوطات و لم تطبع بعد.

و العلامة محمد تقي المجلسي المشهور بالمجلسي الاول فى كلام له اشار الى اسبقيت الاسترآبادي في نظرية تعويض الأسانيد عليه حيث قال:[١]

«و ما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل صاحب الرضا (ع) (الى ان قال) له كتب روى عنه الحسن بن علي بن فضال و احمد بن محمد بن خالد "النجاشي" له كتاب رواه في القوي عن احمد بن البرقي "الفهرست". فالخبر حسن كالصحيح او صحيح لصحة طريقه[٢] الى جميع روايات احمد بن محمد بن خالد البرقي و هذه[٣] منها و على ملاحظة هذا المعنى كما فعله الشيخ الفاضل العالم الثقة الثقة ميرزا محمد الاسترآبادي الذي سكن مكة المعظمة و مات بها رضي الله عنه الذي عاصرته و لم يتفق لقائي اياه و لكن اجاز لي جميع رواياته تلميذه السيد الفاضل الثقة الثقة الامير شرف الدين علي الحسني الحسيني متع الله المسلمين بطول حياته و اليوم ساكن النجف الاشرف في عشر التسعين على المظنون فانه اوضح الرجال بما لا مزيد عليه. فعلى هذا[٤] يصح اكثر الاخبار و

---

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، ج١٤، ص ٢٥١

(٢) الصدوق

(٣) روايات كتاب الفقيه

(٤) اى على مبنى تعويض الاسانيد

لما كان دابي ان اذكر من الاصول[١] لم التفت الى كتبهم الحادثة[٢] و اكثر ما خطر ببالي كان ظني انه لم يسبقني احد فلما رايت رجاله الكبير[٣] كان تنبه لها فسررت بمتابعتي اياه رضي الله عنه.» انتهى

و قال الدكتور العميدى ان الاسترآبادي هو صاحب فكرة تعويض اسانيد الصدوق حيث قال:[٤]« و الاصل في كل هذا هو الاسترآبادي فهو اول من تفطن الى ذلک.»

العلامة الاسترآبادي بحث طرق مشيخة الفقية و صحح بعض طرقه بطرق الشيخ في الفهرست او بتركيب طريقين معا اى بضم طريق الفهرست مع ما في فهرست النجاشى حتى يصح طريق الصدوق الى ذلک الراوى صحيح و نقل كل هذا فى اواخر كتابه الرجالي المسمى بـ"منهج المقال في تحقيق احوالِ الرجال" و هو المعروف في الاوساط العلمية بـ " الرجال الكبير" فى الفائدة الثامنة منه.

و لكن هذه الفائدة الثامنة من الكتاب لم تطبع في زماننا لكى تكون في متناول يد اهل العلم فقمت بتنزيل الفائدة راجيا من الله سبحانه ان يتقبل منى هذا القليل و يجعلنا من اللذين تنالهم شفاعة علمائنا الابرار.

و اعتمدت في هذا الامر على الطبعة الحجرية في مكتبة اية الله البروجردى رحمه الله الكائنة في صحن حرم السيدة فاطمة العصومة (ع) في مدينة قم المقدسة.

و للميرزا الاسترآبادي فضل كبير في تطوير و اظهار خفايا بحث نظرية تعويض الأسانيد لكن جهوده لم تعرف عند الفضلاء حتى رايت بعض العلماء و اعتمادا على الطبعة الحديثة و لكن الناقصة من كتاب منهج المقال قال: ان انتساب نظرية التعويض الى الاسترآبادي لا تصح لانا بحثنا كتابه فى الرجال و لم نجد لها عين و لا اثر و هذا ناتج عن قلة التتبع.

---

(١) اى الكتب المتقدمة في الرجال

(٢) كتب الرجال الحديثة مثل كتاب الاسترابادي منهج المقال

(٣) هو كتاب منهج المقال في تحقيق احوال الرجال و الموسوم بالرجال الكبير

(٤) نظرية تعويض الاسانيد، ج ٢، ص ١٢٦

نص الفائدة الثامنة

قال الميرزا الاسترآبادي في الفائدة الثامنة:
«اما طرق الشيخ ابي جعفر محمد بن بابويه رحمه الله في كتاب من لا يحضره الفقيه فقد اورده كما ذكره و اما نحن فنوردها على ترتيب الحروف ثم الكنى ثم عنوان الاخبار مشيرا الى قوله ايضا ليكون اعم نفعا واسهل اخذا فالى ابان بن تغلب فيه ابو علي صاحب الكلل و هو غير معلوم الحال الا ما يظهر من كلام المصنف في اول الكتاب رواية صفوان عنه و ان كانت بواسطة.

و الى ابان بن عثمان كما في الخلاصة صحيح و كذا الى ابراهيم بن ابي البلاد و كذا الى ابراهيم بن ابي زياد الكرخي الا ان ابراهيم غير معلوم حاله الا من اعتماد المصنف و رواية ابن ابي عمير عنه و الى ابراهيم بن ابي محمود صحيح كما في الخلاصة و الى ابراهيم بن ابي يحيى المدني قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال وكتابه مروي في الفهرست والنجاشي بطريقين اخرين و فيهما تاييد ما.

اما ابراهيم فان كان ابن محمد بن ابي يحيى المدني كما هو الظاهر فهو ممدوح و الى ابراهيم بن سفيان ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و ايضا ابن سفيان غير مذكور و لا معلوم حاله الا من ميل مثل المصنف اليه.

و الى ابراهيم بن عبد الحميد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم ويؤيده الطريق الاخر و هو كالحسن ايضا اذ سعدان كتابه معدود في الاصول و قد روى عنه اكابر العلماء مع خلوه من الذم راسا على ان المصنف روى جميع روايات ابن ابي عمير عنه في الصحيح و هو الراوي عن ابراهيم فتدبر.

و الى ابراهيم بن عمر اليماني صحيح كما في الخلاصة و الى ابراهيم بن محمد الثقفي فيه احمد بن علوية الاصفهاني و هو غير مصرح بالتوثيق لكن اعتمد عليه المصنف و قد ياتي في سياق المدح.

و الى ابراهيم بن محمد الهمداني الثقة حسن كما في الخلاصة بابراهيم

بن هاشم.

و الى ابراهيم بن مهزيار صحيح كما في الخلاصة و الى ابراهيم بن ميمون بياع الهروي صحيح لكنه غير مصرح بمدح و لا توثيق الا ما تقدم من المصنف و رواية جماعة من الثقات و ربما احتمل ان يكون اخا عبد الله بن ميمون فيشمله قول الصادق (ع): انتم نور الله في ظلمات الارض[١] و قال ابن حجر من المخالفة انه كوفي صدوق[٢] و الى ابراهيم بن هاشم صحيح كما فى الخلاصة.

و كذا الى احمد بن ابى عبد الله صحيح ايضا و ان لم يذكره الخلاصة نعم فى احمد قول و كذا الى احمد بن الحسن الميثمى كما ياتي بعنوان الميثمى ايضا و الى احمد بن عائذ صحيح كما فى الخلاصة و كذا الى احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى صحيح و الى احمد بن محمد بن سعيد الهمداني فيه محمد بن ابراهيم بن اسحاق الطالقاني رضي الله عنه و لا اعلم حاله نعم روى عنه الصدوق مترضيا و مترحما و هذا ربما اشعر منه بكونه مرضيا سيما مع ما تقدم فى اول كتابه فروى هو عن ابي القاسم الحسين بن روح قدس الله روحه ماينبئ عن كونه مقبولا عندهم روى ذلک في كتاب الغيبة.

و الى احمد بن محمد بن عيسى الاشعري صحيح و ان لم يذكره في الخلاصة.

و الى احمد بن محمد بن مطهر صحيح كما في الخلاصة و لكنه غير مذكور في كتب الرجال و لا معلوم الحال نعم قوله صاحب ابي محمد (ع) مع ما تقدم يشعر بمدح فيه و الى احمد بن هلال صحيح الا ان احمد ضعيف و لذلک لم يذكره في الخلاصة.

و الى ادريس بن زيد حسن على ما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن

---

(١) روى الكشي (رجال الكشي، ج٢، ص٥١٤) «حدثني حمدويه، عن ايوب بن نوح، عن صفوان بن يحيي، عن ابي خالد، عن عبد الله بن ميمون، عن ابي جعفر (ع) قال: يا بن ميمون كم انتم بمكة؟ قلت: نحن اربعة، قال: انكم نور في ظلمات الارض.»

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني ج ١، ص٩٤ و فيه:« ابراهيم ابن ميمون كوفي صدوق من السادسة»

علي بن زياد رضى الله عنه و هو غير مذكور في الرجال.
و الى ادريس بن زيد وعلي بن ادريس صاحبي الرضا (ع) حسن الا انهما غير مذكورين و لا معلوم حالهما الا ما تقدم وما يشعر به قول المصنف صاحبي الرضا (ع) فتدبر.
و الى ادريس بن عبد الله القمي صحيح كما في الخلاصة و الى ادريس بن هلال ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وادريس ايضا غير مذكور لا معلوم حاله الا من قول المصنف في اول الكتاب و الله اعلم.
و الى اسحاق بن عمار صحيح الا ان في اسحاق قولا كما في الخلاصة و الى اسحاق بن يزيد او بريد بالموحدة فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم نر له تصريحا بتوثيق نعم قال الشيخ رحمه الله روى عنه الكليني وروى عنه الزراري و كان معلمه و ربما عد خبره بعض الاصحاب حسنا و الله اعلم.
و الى اسماء بنت عميس في خبر رد الشمس فيه جماعة غير معلوم حالهم و الى اسماعيل بن ابي فديک ضعيف بمحمد بن سنان و فيه ايضا المفضل بن عمر و ايضا هذا غير مذكور في رجالنا و لا معلوم حاله عندنا نعم في تقريب التهذيب اسماعيل بن مسلم بن ابي فديک والد محمد صدوق من السادسة و قال عن محمد صدوق من صغار الثامنة مات سنة ماتين على الصحيح و لا يبعد ان يكون المذكور هذا.
و الى اسماعيل بن جابر صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسى العبيدي و الى اسماعيل الجعفي صحيح و ان كان منه احمد بن محمد بن خالد عن ابيه و فيهما قول ثم هو اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي فيقوى الاعتماد.
و الى اسماعيل بن رباح صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و لم اجد له توثيقا و لا مدحا صريحا الا الترضي والترحم من الصدوق وعد العلامة هذا الطريق وامثاله صحيحا ومتابعة مشايخنا له بعد على ذلک و اما ابن رباح فمذكور عندنا مهملا وذكره ابن حجر وجعله بالتحتانية مجهولا.
و الى اسماعيل بن عيسى صحيح كما في الخلاصة و لكن اسماعيل غير

معلوم و لا مذكور الا من المصنف بالاعتماد كما مر في مثله.
و الى اسماعيل بن الفضل الهاشمي فيه جعفر بن محمد بن مسرور و هو غير مذكور في الرجال و لا هو معلوم الحال و ان كان قول الصدوق رضي الله عنه يشعر بكونه مرضيا عنده و لاسيما مع ما قدم في اول الكتاب و فيه ايضا الفضل بن اسماعيل هذا و هو غير معلوم الحال و لا مذكور في الرجال.
و الى اسماعيل بن الفضل في ذكر الحقوق فيه علي بن احمد بن موسى رضى الله عنه ومحمد بن اسماعيل البرمكي وعبد الله بن احمد و الاول غير مذكور في كتب الرجال و الثاني فيه قول والثالث مشترک لكن الظاهر انه ابن نهيک الثقة.
و الى اسماعيل بن مسلم السكوني فيه الحسين بن يزيد النوفلي و لم يصرح بتوثيقه مع ان قوما من القميين قالوا انه غلا في اخر عمره و ان خلت روايته عن ذلک على ان السكوني عامي غير موثق صريحا.
و الى اسماعيل بن مهران فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم يصرح بتوثيقه وانما عد حديثه حسنا وينظر فيه على ان بعد اسماعيل في الطريق مجهولين ايضا فتدبر.
و الى الاصبغ بن نباتة ضعيف كما في الخلاصة بحسين بن علوان الكلبي وعمرو بن ثابت ابي المقدام لعدم ثبوت ثقتهما وعدم توثيق سعد بن طريف فتدبر.
و الى امية بن عمرو و هو واقفي غير موثق ضعيف باحمد بن هلال و لم يذكره في الخلاصة و الى انس بن محمد فيه مجاهيل.
و الى ايوب بن اعين فيه الحكم بن مسكين و هو مذكور مهملا و كذا ايوب و الى ايوب بن الحر صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه.
و الى ايوب بن نوح صحيح كما في الخلاصة و الى بحر السقاء صحيح على ما صرح به في الخلاصة لكن بحر مذكور مهملا فتدبر.
و الى بزيع المؤذن ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وبزيع مهمل او ملعون و كذا الى بشار بن بشار بمحمد بن سنان و في الفهرست

له اصل ورواه في الصحيح عن ابن ابي عمير عنه وجميع روايات ابن ابي عمير رواها المصنف في الصحيح و في الحسن فليتدبر.
و كذا الى بشير النبال ايضا ضعيف بمحمد بن سنان وبشير ايضا لم يثبت له توثيق و لا مدح و الى بكار بن كردم ضعيف بابن سنان وبكار ايضا مهملا.
و الى بكر بن صالح حسن بابراهيم بن هاشم لكن بكر ضعيف واعلم ان طريق النجاشي الى كتاب بكر صحيح و فيه احمد بن محمد بن عيسى و قد روى الشيخ جميع كتب احمد و رواياته في الصحيح و فيه محمد بن الحسن بن الوليد و قد روى المصنف جميع رواياته عنه فيصح له طريق الى بكر لكن بكرا ضعيف ولهذا لم يذكره الخلاصة.
و الى بكر بن محمد الازدي صحيح كما في الخلاصة و الى بكير بن اعين حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الى ثعلبة ميمون صحيح كما في الخلاصة.
و الى ثوير بن ابي فاختة الا ان فيه الهيثم بن ابي مسروق و هو غير مصرح بالتوثيق بل غايته المدح وثوير لم يوثق ايضا بل في المدح تامل.
و الى جابر بن اسماعيل ضعيف بسلمة بن ابي الخطاب و فيه ايضا محمد بن الليث و هو مهمل اما جابر فالظاهر انه ابن اسماعيل الحضرمي ابو عباد المصري و هو غير مذكور عندنا نعم ذكره المخالفون و في تقريب التهذيب:[1] مقبول من الثامنة.
و الى جابر بن عبد الله الانصاري ضعيف بمفضل بن عمر و في الخلاصة توقف فيه مع تضعيفه في ترجمته و في الطريق اليه كما ياتي ان شاء الله تعالى.
و الى جابر بن الجعفي ضعيف كما في الخلاصة بعمرو بن شمر و الى جراح المدايني فيه القاسم بن سليمان و هو مهمل نعم النجاشي روى بطريق اخر ليس فيه القاسم بل عن النضر عنه وعلى هذا صحيح فتدبر.
و الى جعفر بن عثمان فيه علي بن موسى الكمنداني وابو جعفر الشامي

---

(١) في النسخة: "و في قب"

وهما غير مذكورين وجعفر ايضا موضع نظر اذ فيه احتمال اشتراک فان كان ابن زياد الرواسي و قد وثق فهو ذا و ان كان ابن شريک الكلابي الوحيدي فلم ار له توثيقا لكن قال النجاشي: له كتاب يرويه عنه جماعة منهم ابن ابي عمير و المصنف قد روى جميع روايات ابن ابي عمير في الصحيح فتدبر.

وفي الفهرست جعفر بن عثمان صاحب ابي بصير و الظاهر انه ابن شريک و الله اعلم.

و الى جعفر بن القاسم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه وجعفر بن القاسم غير مذكور و ربما كان ابن القاسم بن موسى الكاظم (ع).

و الى جعفر بن محمد بن يونس حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الى جعفر بن ناجية صحيح كما في الخلاصة الا ان ابن ناجية مذكور مهملا.

و كذا الى جميل بن دراج ومحمد بن حمران وكانه ابن اعين اذ روى عنه ابن ابي عمير و روايته عنه محققة دون غيره.

و الى جويرية بن مسهر فيه الحسين بن المختار و هو واقفي و توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن و مجاهيل.

و الى جهيم بن ابي جهم فيه سعدان بن مسلم و هو مهمل لم يصرح بتوثيقه وجهيم ايضا كذلک و الى حارث بياع الانماط ضعيف كما في الخلاصة لمحمد بن سنان و حارث ايضا مهمل.

و الى الحارث بن المغيرة النصري صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و محمد بن علي ماجيلويه و توثيقه من تصحيح العلامة نحو هذه الطرق كما تقدم.

و الى حبيب بن المعلى صحيح كما في الخلاصة و الى حذيفة منصور ضعيف كما في الخلاصة لمحمد بن سنان الا ان طريق النجاشي ينتهي الى محمد بن ابي عمير و طريق الفهرست الى محمد بن ابي حمزة و في ذلک تاييد ما و ان لم يصحا فتدبر.

و الى حريز بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة مطلقا في الموضعين

و كذا في خصوص الزكاة حسن بابراهيم.
و الى الحسن بن الجهيم حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم غير ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و الى الحسن بن راشد ضعيف بقاسم بن يحيى و الحسن ضعيف ايضا.
و الى الحسن بن زياد فيه علي بن الحسين السعدآبادي و هو غير مصرح بالتوثيق و فيه ايضا احمد بن ابي عبد الله و الى الحسن الصيقل و هو الحسن بن زياد ايضا فالحسن بن زياد الصيقل ان كان هو العطار كما زعم بعض مشايخنا فهو ثقة و الا فهو مهمل و الله اعلم.
الى الحسن بن السري صحيح كما في الخلاصة و الى الحسن بن علي بن ابي حمزة البطايني ضعيف بمحمد بن علي الصيرفي و الحسن اضعف منه.
و الى الحسن بن علي بن فضال صحيح كما في الخلاصة و الى الحسن بن علي الكوفي و هو ابن علي بن ابى عبد الله بن المغيرة كما صرح به الصدوق في طريقه الى روح بن عبد الرحيم طريقان في احدهما ابنه علي و في الاخر ابنه جعفر بن علي وهما غير مذكورين الا ان في الفهرست و النجاشى له كتاب ثم رواه في الصحيح عن محمد بن علي بن محبوب عنه ثم روى جميع كتب محمد و رواياته عنه في الصحيح فتدبر.
و الى الحسن بن علي بن النعمان صحيح كما في الخلاصة و كذا الى الحسن بن علي الوشاء.
و الى الحسن بن قارون فيه حمزة بن محمد العلوي و هو مذكور بغير توثيق لكن الحسن غير مذكور بوجه فالمرجع فيه الى قول المصنف رحمه الله.
و الى الحسن بن محبوب صحيح كما في الخلاصة و الى الحسن بن هارون قوي كما في الخلاصة بعبد الكريم بن عمرو لكن ابن هارون مهمل.
و الى الحسين بن ابي العلاء ضعيف كما في الخلاصة بموسى بن سعدان و فيه ايضا عبد الله بن ابي القاسم و لا اعرفه لكن في الفهرست الحسين

بن ابي العلاء له كتاب يعد في الاصول اخبرنا به جماعة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن ابي عمير و صفوان عن الحسين بن ابي العلاء و هو طريق صحيح واضح فتدبر.

و الى الحسين بن حماد قوي كما في الخلاصة لعبد الكريم بن عمرو والحسين ايضا واقفي ثقة.

و الى الحسين بن زيد صحيح على ما في الخلاصة و فيه محمد بن علي ماجيلويه لكن حسين لم يصرح بتوثيقه و الله اعلم.

و الى الحسين بن سالم فيه ابو عبد الله الخراساني و هو غير مذكور و لا معلوم باسمه و فيه ايضا عبد الله بن جبلة و هو واقفي و ان كان ثقة على ان الحسين ايضا غير مذكور و لا معلوم.

و الى الحسين بن سعيد صحيح كما في الخلاصة.

و الى الحسين بن محمد القمي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه والحسين فيه نظر ايضا.

و الى الحسين بن المختار صحيح الا انه واقفي توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن.

و الى حفص بن البختري صحيح كما في الخلاصة.

و كذا الى حفص بن سالم وكنيته ابو ولاد الحناط كما ياتي في الكنى و لعل التكرار لاختلاف الطريق عند اختلاف العنوان.

و الى حفص بن غياث صحيح الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و طريقان اخران فيهما مجاهيل و من ضعف و حفص عامي ايضا الا ان في الفهرست و الخلاصة له كتاب معتمد و ربما جعل ذلك مقام التوثيق من اصحابنا فتدبر.

و الى حكم بن حكيم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه.

و الى حماد بن عثمان صحيح كما في الخلاصة و الى حماد بن عمرو وانس بن محمد في وصية النبي (ص) لعلي (ع) فيه مجاهيل و ايضا

حماد بن عمرو مشترك بين مهملين وانس بن محمد غير مذكور و لا معلوم.
و الى حماد بن عيسى صحيح كما في الخلاصة و اخر حسن و الى حماد النواء ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و حماد ايضا مهمل.
و الى حمدان بن الحسين فيه القاسم بن محمد و هو يحتمل الضعيف والمهمل و الموثق و حمدان بن الحسين غير مذكور و لا معلوم ايضا.
و الى حمدان الديراني حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و حمدان غير مذكور و لا معلوم و الى حمزة بن حمران صحيح كما في الخلاصة غير ان حمزة غير مصرح بالتوثيق.
و الى حنان بن سدير صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسى و اخر حسن و اخر فيه عبد الصمد بن محمد و هو مهمل عن التوثيق.
و الى خالد بن ابي العلاء الخفاف صحيح كما في الخلاصة الا ان خالد بن ابي العلاء غير مذكور لا في رجالنا و لا في رجال المخالفين نعم المذكور عندنا وعندهم خالد بن طهمان ابوالعلاء خاليا من التوثيق و في النجاشي قال مسلم بن الحجاج له نسخة احاديث رواها عن ابي جعفر (ع) كان من العامة و في تقريب التهذيب خالد بن طهمان الكوفي و هو ابوالعلاء الخفاف مشهور بكنيته صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط من الخامسة و في مختصر الذهبي صدوق شيعي ضعفه ابن معين.
ولنا ايضا خالد بن بكار ابوالعلاء الخفاف الكوفي روى عن الباقر (ع) و الصادق (ع) و لا يبعد ان يكون كلمة ابن من سهو القلم و الله اعلم.
و الى خالد بن ماد القلانسي فيه النضر بن شعيب و هو غير مذكور و الى خالد بن نجيح صحيح كما في الخلاصة الا ان ابن نجيح غير مصرح بالتوثيق يرمى بالارتفاع.
و الى داوود بن ابى يزيد صحيح كما في الخلاصة و داوود هو ابن فرقد و الى داوود بن اسحاق ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و ابن اسحاق ايضا غير مذكور.
و الى داوود بن ابو زيد صحيح كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن

عيسى و الظاهر ان داوود بن ابي زيد هذا هو ابن ابي زيد النيشابوري و هو ثقة و الله اعلم.
و الى داوود بن الحصين فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق الا ان في الفهرست داوود بن الحصين له كتاب اخبرنا به ابن ابي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن ايوب بن نوح عن العباس بن عامر عنه.
وهذا طريق صحيح لابن الوليد و المصنف رحمه الله روى جميع رواياته عنه فصح له ذلك فتدبر، الا ان ابن الحصين واقفي ثقة و الله اعلم.
و الى داوود الرقي فيه الحسين بن احمد بن ادريس رضى الله عنه و لم يوثق وعبد الله بن احمد الرازي و لم يذكره غير الخلاصة بان عنده فيه توقف وجرير بن صالح و هو غير مذكور ايضا داوود هذا فيه قول بالارتفاع والضعف.
و الى داوود بن سرحان صحيح كما في الخلاصة و كذا الى داوود الصرمي الا ان فيه محمد بن عيسى بن عبيد و ايضا داوود هذا غير مصرح بالتوثيق.
و الى درست بن ابي منصور صحيح كما في الخلاصة الا انه واقفي غير موثق و الى ذريح المحاربي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم نعم روى عن ابن ابي عمير عنه و المصنف روى جميع روايات ابن ابي عمير عنه في الصحيح فتدبر.
و الى ربعي بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة و كذا الى رفاعة بن موسى و الى روح بن عبد الرحيم فيه جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي و هو غير مذكور والحسن بن علي بن فضال وغالب بن عثمان و هو واقفي ثقة نعم روى المصنف جميع روايات الحسن بن فضال عنه في الصحيح و قد يتوهم منه طريق موثق و فيه نظر وجه النظر انه لا يعلم بعد الحسن بن علي حال الراوي فتدبر.
و الى رومي بن زرارة فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضى الله عنه و هو غير مذكور ومن انتهاء الطريق الى ابن ابي عمير و صحة رواية المصنف لرواياته يتوهم صحة الطريق و فيه نظر واضح.
و الى الريان بن الصلت حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و قد

روى نجاشى كتابه في الصحيح عن الحميري عنه و المصنف روى جميع روايات الحميري عنه في الصحيح كما في الفهرست فللمصنف طريق صحيح ايضا.
و الى زرارة بن اعين صحيح كما في الخلاصة و الى زرعة عن سماعة صحيح كما في الخلاصة الا انهما ثقتان واقفيان.
و كذا الى زكريا بن ادم و الى زكريا بن مالک الجعفي فيه الحسين بن احمد بن ادريس رضى الله عنه و هو مذكور مهمل لكن للمصنف طريق صحيح الى محمد بن احمد بن يحيى في رواياته كلها فربما يسلم من جهالة الحسين فتامل.
وزكريا بن مالک مهمل و هو زكريا بن النقاض فالطريق قريب من الصحة و ان كان في محمد بن احمد وعلي بن اسماعيل بعض الاحتمال لكن في الاتحاد نوع تامل فان النقاض ربما كان ابن عبدالله و الله اعلم.
و الى الزهري و اسمه محمد بن مسلم بن شهاب ضعيف لقاسم بن محمد الاصفهاني.
و الى زياد بن سوقة صحيح كما في الخلاصة و كذا عن زياد بن مروان القندي الا انه واقفي.
و الى زيد الشحام ضعيف بابي جميلة نعم النجاشي روى كتابه عن صفوان عنه و قد روى المصنف في الصحيح جميع كتبه و رواياته لكن لو صح لصح فتدبر.
و الى زيد بن علي بن الحسين ضعيف لحسين بن علوان وعمرو بن خالد و الى سدير الصيرفي فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق وسدير مهمل او مختلط و الى سعد بن طريف ضعيف بحسين بن علوان و سعد ايضا ضعيف و فيه قول بالناووسية.
و الى سعد بن عبد الله صحيح كما في الخلاصة و كذا الى سعدان بن مسلم و اسمه عبد الرحمن بن مسلم لكنه غير مصرح بالتوثيق.
و الى سعيد بن عبد الله الاعرج قوي بعبد الكريم بن عمرو لكن روى النجاشي كتاب سعيد في الصحيح عن صفوان عنه والشيخ في الفهرست روى جميع كتب صفوان و رواياته عن جماعة عن محمد بن علي بن

الحسين في الصحيح عن صفوان فيلزم صحته فتدبر.
و الى سعيد النقاش ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان وسعيد ايضا غير معلوم و لا مذكور.
و الى سعيد بن يسار ضعيف بمفضل نعم الفهرست روى كتاب سعيد عن صفوان و رواياته عنه و المصنف روى جميع كتب صفوان و رواياته في الصحيح و لو صح ذلك لصح الطريق فليتدبر.
و الى سلمة بن تمام صاحب اميرالمؤمنين (ع) في موضعه بياض في النسخ.[1]

---

(١) ما يعنى ان النسخ السابقة عليه ايضا فيها بياض و لم يدرى الناسخ ما مكتوب فيها، قال المحقق العلامة الشيخ علي اكبر الغفاري مصحح و محقق كتاب من لا يحضره الفقيه في الهامش ما نصه:
«كذا بياض في جميع النسخ التي رايتها و كما نص عليه الاسترابادي في منهج المقال لكن في خاتمة الوسائل "و ما كان فيه عن سلمة بن تمام صاحب امير المؤمنين (ع) فقد رويته عن ابي- رضي الله عنه- عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن سلمة بن تمام" و عندي هذا خلط و هذا الطريق هو الطريق الثاني المذكور الى محمد بن اسلم الذي عنونه المؤلف بعد سلمة و لعله يكون في الهامش فاشتبه على الناسخ و جعله مكان البياض مع ان رواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن سلمة الذي هو من اصحاب امير المؤمنين (ع) غير ممكن لبعد الزمان بينهما، و الخبر الذي روى المصنف عن سلمة بن تمام هو في باب ما يجب فيمن صب على راسه ماء حار فذهب شعره تحت رقم ٥٣٣١ بعنوان "و روى عن سلمة بن تمام كذا و كذا" و هذا الخبر رواه الشيخ (ره) في التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ بلفظه باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى، عن ابي ابى نصر، عن عيسى بن مهران، عن ابى غانم، عن منهال بن خليل، عن سلمة بن تمام، و هكذا في باب ضمان الرديفين روى عنه بهذا الاسناد فالذى يظهر من طريق الشيخ و طريق المصنف معا ان موضع البياض لا يبعد ان يكون هذا الكلام: "فقد رويته عن ابي و محمد بن الحسن- رحمهما الله- عن محمد بن يحيى العطار، و احمد بن ادريس جميعا، عن محمد بن احمد بن يحيى بن عمران، عن ابن ابي نصر، عن عيسى بن مهران، عن ابي غانم، عن منهال بن خليل، عن سلمة بن تمام صاحب امير المؤمنين (ع)" ثم اعلم ان سلمة بن تمام غير مذكور في رجال الخاصة و لكن وصف المصنف بكونه صاحب امير المؤمنين (ع) كفاية في جلالته، و احتمال كونه سلمة بن تمام المعنون في التقريب و التهذيب بعيد لانه من تابعي التابعين و لم يلق عليا (ع) و لا احدا من الصحابة.» انتهى راجع من لا يحضره الفقيه تصحيح على اكبر

و الى سلمة بن الخطاب صحيح الا ان سلمة ضعيف و الى سليمان بن جعفر الجعفري صحيح كما في الخلاصة و كذا الى سليمان بن حفص الا ان فيه احمد بن ابي عبدالله اما سليمان فغير مذكور الا ان يكون ابن حفصويه فيكون مهملا و ربما فهم من عيون اخبار الرضا (ع) انه متكلم خراسان و في الخلاصة انه صحيح.
و الى سليمان بن خالد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و الى سليمان بن داوود المنقري ضعيف بقاسم بن محمد الاصفهاني وسليمان ضعيف ايضا و في الخلاصة انه صحيح و الى سليمان الديلمي (ضعيف لمحمد بن سليمان الديلمي وغياث بن سليمان ايضا مجهول وسليمان ضعيف و الى سليمان بن عمرو فيه عبدالله بن خالد و هو غير مذكور واحمد بن علي و هو كذلک)[1] او مشترک و سليمان ايضا مهمل او مجهول.
و الى سماعة بن مهران قوي او ضعيف بعثمان بن عيسى و فيه ابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه حسن و الى سويد القلاء صحيح كما في الخلاصة و الى سهل بن اليسع حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم.
و الى سيف التمار فيه علي بن الحسين السعدآبادي والحسن بن رباط و لم يوثقا نعم قد تعد روايته حسنا و قيل ينجبر الحسن برواية ابن محبوب

الغفاري، ج٤، ص٥٣٣ ــ ٥٣٤.
و اما المحدث النورى ايضا له كلام نذكره، قال رحمه الله: «و "سلمة بن تمام" على ما في التقريب: ابو عبد الله الشقري بفتح المعجمة و القاف الكوفي، صدوق من الرابعة، و مراده من الرابعة: الطبقة الثالثة من التابعين، و هذا من الوضوح بمكان، و صرح الذهبي في الميزان: انه كان معاصرا للاعمش، و وثقه ابن معين و اما الاهمال فهو كذلک غير مذكور الا ان قوله: صاحب امير المؤمنين (ع) مدح اعترف به في العدة كما مر، بل ذكرنا في (كا) ما يمكن ان يستظهر منه الوثاقة. هذا و اخرج منه الشيخ في التهذيب في باب ضمان النفوس، و باب ديات الاعضاء خبرين: عن منهال بن الخليل او جميل عنه، عن علي (ع).»
انظر الخاتمة مستدرک الوسائل، ج٤، ص ٣٢٣

[1] ما بين المعقوفتين سقطة من اصل عبارة الكتاب لكن اضافها الكاتب فى الحاشية و علم فوق اصل العبارة بعلامة

عنه و الكل منظور فيه و تدبر.
و الى سيف بن عمير فيه الحسين بن سيف بن عميرة و لم يوثق الا ان في الفهرست سيف بن عميرة ثقة له كتاب اخبرنا عدة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة و هو طريق صحيح فتدبر.
و الى شعيب بن واقد فيه حمزة العلوي و لم يوثق و عبد العزيز بن محمد بن عيسى الابهري و هو غير مذكور و شعيب ايضا كذلك.
و الى شهاب بن عبد ربه صحيح كما في الخلاصة و كذا الى صالح بن حكم لكن صالحا ضعيف و الى صالح بن عقبة فيه علي بن الحسين السعدآبادي و لم يوثق و قد عد بعض اصحابنا المعاصرين حديثه حسنا و هو قريب و ايضا يستفاد من الفهرست ان محمد بن علي بن الحسين روى جميع كتب يونس بن عبد الرحمن.
و رواياته عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله و الحميري و علي بن ابراهيم و الصفار كلهم عن ابراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مران و صالح بن السندي عن يونس و فيه من التاييد ما لا يخفى و ايضا فقد روى المصنف عن محمد بن الحسن بن الوليد جميع رواياته وروى هو عن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله جميع كتبه و رواياته و فيه ايضا ما لا يخفى على ان النجاشي روى كتاب صالح هذا في الصحيح عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي الخطاب عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن صالح و قد روى محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن و محمد بن علي ماجيلويه عن علي بن ابراهيم جميع رواياته الا حديثا واحدا من كتاب الشرائع في تحريم لحم الحمير لكن صالحا قيل فيه انه غال كذاب فتدبر.
و الى الصباح بن سيابة صحيح كما في الخلاصة لكن صباحا مهمل و كذا الى صفوان بن مهران الجمال صحيح كما في الخلاصة.
و الى صفوان بن يحيى حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و قد تقدم في سعيد الاعرج و غيره نقل المصنف كتب صفوان و رواياته في

الصحيح فتدبر.
و الى طلحة بن زيد صحيح لكن طلحة عامي و الى عاصم بن حميد حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و في الفهرست للمصنف طريق صحيح اليه فتدبر.
و الى عامر بن جذاعة فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق و لم يثبت توثيق لعامر ايضا فتدبر.
و الى عامر بن نعيم القمي حسن بابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه صحيح لكن عامرا غير مذكور و الى عائذ الاحمسي صحيح كما في الخلاصة لكن عائذا مهمل.
و الى العباس بن عامر القصباني فيه علي بن الحسن بن علي الكوفي و هو غير مذكور لكن في الفهرست اخبرنا ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن عبد الله بن جعفر الحميري عن الحسن بن علي الكوفي وايوب بن نوح عن العباس بن عامر بكتابه وكتابه في النجاشي ايضا في الصحيح لكن عن غير المصنف و فيه ايضا نوع تاييد فتدبر.
و الى عباس بن معروف صحيح كما في الخلاصة و الى عباس بن هلال فيه الحسين بن ابراهيم تاتانه رضى الله عنه و هو غير مذكور والعباس ايضا مهمل و فيه ابراهيم بن هاشم.
و الى عبد الاعلى مولى ال سام صحيح كما في الخلاصة لكن عبد الاعلى غير مصرح بالتوثيق و الى عبد الحميد الازدي ضعيف باسماعيل بن يسار و فيه ايضا احمد بن حبيب و هو غير مذكور و فيه ايضا محمد بن علي القرشي ويحتمل ابو سمينة والحكم الحناط و هو غير مصرح بالتوثيق.
و الى عبد الحميد بن عواض صحيح كما في الخلاصة و كذا الى عبد الرحمن بن ابي عبد الله و كذا الى عبد الرحمن بن ابي نجران و كذا الى عبد الرحمن بن الحجاج و الى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي فيه علي بن حسان الواسطي عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي.
قال العلامة و هو يعطي ان الواسطي هو ابن اخي عبد الرحمن و اظنه سهوا من قلم الشيخ ابن بابويه او الناسخ انتهى.

والظاهر ان السهو في الواسطي لا في عمه لان الواسطي هو الراوي عن عمه كتابه كما في الفهرست والنجاشي و هو ضعيف كعمه و الى عبد الرحيم القصير فيه جعفر بن علي بن الحسن بن علي و هو غير مذكور و ايضا عبد الرحيم لم يصرح بتوثيقه.
و الى عبد الصمد بن بشير صحيح او حسن و لم يذكره في الخلاصة و ذلك ان فيه الحسن بن متيل و هو وجه من وجوه اصحابنا كثير الحديث و لا قدح فيه اصلا فتدبر.
و الى عبد العظيم بن عبد الله الحسني فيه علي بن الحسين السعدآبادي لكن روي كتابه بغير هذين الطريقين كما في الفهرست والنجاشي فهى مؤيدة جدا فلا باس بعده حسنا كما فعله بعض و الى عبد الكريم بن عتبة قوي كما في الخلاصة بابن عمرو.
و الى عبد الكريم بن عمرو صحيح كما في الخلاصة لكن عبد الكريم بن عمرو واقفي ثقة و كذا الى عبد الله بن ابي يعفور صحيح كما في الخلاصة و ان كان فيه احمد بن محمد بن يحيى فان العلامة قد بنى على توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفى.
و الى عبد الله بن بكير قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال و الى عبد الله بن جبلة صحيح كما في الخلاصة لكن ابن جبلة واقفي ثقة و كذا الى عبد الله بن جعفر الحميري.
و الى عبد الله بن جندب حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه ايضا محمد بن علي ماجيلويه.
و الى عبد الله بن الحكم طريقان احدهما ضعيف بسهل بن زياد وابي عمران الارمني و فيه ايضا الحسين بن احمد بن ادريس.
و الثاني ضعيف بمحمد بن حسان فانه الرازي لان الراوي عنه احمد بن ادريس و ياتي عمران ايضا على ان عبد الله ايضا ضعيف.
و الى عبد الله بن حماد الانصاري ضعيف بمحمد بن سنان و الى عبد الله بن سليمان صحيح كما في الخلاصة اما ابن سليمان فمذكور مهملا نعم قيل له اصل فتدبر.
و كذا الى عبد الله بن محمد بن سنان صحيح كما في الخلاصة و الى

عبد الله بن فضالة ضعيف بمحمد بن سنان وعبد الله ايضا غير مذكور في الرجال.
و الى عبد الله بن القاسم ضعيف بابي عبد الله الرازي و فيه ايضا محمد بن حسام و هو غير مذكور وابن القاسم ايضا ضعيف.
و الى عبد الله بن لطيف فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضى الله عنه و هو غير مذكور وابن لطيف ايضا كذلك.
و الى عبد الله بن محمد ابوبكر الحضرمي ضعيف عبد الله بن عبد الرحمن الاصم و الى عبد الله بن محمد الجعفي صحيح كما في الخلاصة الا ان عبد الله ضعيف.
و كذا الى عبد الله بن مسكان صحيح كما في الخلاصة و الى عبد الله بن المغيرة حسن بابراهيم بن هاشم ويؤيده الطريق الاخر و كذا الى عبد الله بن ميمون و هو ثقة و الى عبد الله بن يحيى الكاهلي صحيح.
و الى عبد المؤمن بن القاسم فيه الحكم بن مسكين وابو كهمش و لم يوثقا و في الفهرست ان كتاب عبد المؤمن رواه حميد عن ابراهيم بن سليمان الخزاز عنه و فيه تاييد ما.
و الى عبد الملك بن اعين صحيح على ما تقدم من توثيق محمد بن علي ماجيلويه و فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و الى عبد الملك بن عتبة قوي كما في الخلاصة بحسن بن علي بن فضال و الى عبد الملك بن عمرو فيه الحكم بن مسكين و في توثيق عبد الملك ايضا نظر و الى عبد الواحد بن محمد بن عبدوس بلا واسطة.
و الى عبيد بن زرارة فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق لكن في النجاشى اخبرنا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن ابن ابي الخطاب ومحمد بن عبد الجبار واحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن حماد بن عثمان عن عبيد بكتابه و في الفهرست عبد الله بن جعفر اخبرنا برواياته ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عنه و ايضا اخبرنا ابن ابي جيد عن ابن الوليد عنه و لا يخفى ما في هذا من صحة طريق المصنف الى عبيد فافهم.

و الى عبيدالله الواقفي فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضى الله عنه و هو غير مذكور و اما ابو احمد محمد بن زياد فالظاهر انه ابن ابي عمير لكن الواقفي ايضا غير مذكور.
و الى عبيدالله بن علي الحلبي صحيح كما في الخلاصة و الى عبيدالله بن الوليد الوصافي قوي بابن فضال و فيه ايضا محمد بن علي ماجيلويه.
و الى عثمان بن زياد فيه عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيشابوري رضى الله عنه و هو غير مذكور في كتب الرجال وعثمان بن عيسى و في توثيقه نظر مع انه من اصول الوقف و في نسخة احمد بن سليمان بدل حمدان بن سليمان واحمد مهمل لكن الظاهر انهما واحد.
و الى عطاء بن السائب فيه ابان بن عثمان فعلى اجماع العصابة صحيح وعلى ما نقل عن محمد بن مسعود عن علي بن الحسن انه كان ناووسيا قوي و لكن عطاء غير مذكور عندنا نعم ذكره المخالفون و في تقريب ابن حجر انه ابو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ست و ثلاثين و مئة و الله اعلم.
و الى العلاء بن رزين صحيح و كذا الى العلاء بن سيابة كما في الخلاصة و كذا الى علي بن ابي حمزة صحيح على ما تقدم عن الخلاصة من توثيق محمد بن علي ماجيلويه الا ان علي بن ابي حمزة مشترك بين البطائني الواقفي الضعيف والثمالي فكانه الاول.
و الى علي بن احمد بن اشيم صحيح الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه واحمد بن ابي عبد الله وابن احمد بن اشيم هذا مجهول مذكور بانه مجهول.
و الى علي بن ادريس حسن بابراهيم بن هاشم وابن ادريس هذا غير مذكور في الرجال و لا معلوم الحال الا ما يظهر من قول المصنف عنه وعن ادريس بن زيد هنا انهما صاحبا الرضا (ع) وما تقدم منه في اول الكتاب و الله اعلم.
و الى علي بن اسباط صحيح و هو ثقة لكن في رجوعه عن الفطحية نظر و كذا الى علي بن اسماعيل الميثمي و الى علي بن بجيل فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق علي كذلك.

و الى علي بن بلال حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و قد روى النجاشي كتاب علي هذا في الصحيح عن محمد بن احمد بن يحيى عنه و قد روى المصنف جميع كتب احمد بن محمد و رواياته في الصحيح كما في الفهرست عنه الا ما كان فيها من تخليط كما هو المذكور في موضعه فتدبر.

و الى علي بن جعفر صحيح كما في الخلاصة و كذا الى علي بن حسان الواسطي و كذا الى علي بن الحكم و كذا الى علي بن رئاب و الى علي بن الريان حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه في النجاشي عن علي انه روى عن ابي الحسن الثالث (ع) نسخة اخبرنا ابوعبد الله بن شاذان عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن عمران بن موسى عن علي بهذه النسخة.

وله كتاب منثور الاحاديث اخبرنا احمد بن علي عن الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عنه و في الفهرست علي و محمد ابنا الريان لهما كتاب مشترك بينهما رويناه عن محمد بن محمد بن النعمان عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن علي بن ابراهيم عنهما فكل ذلك صحيح كما ترى فتدبر.

و الى علي بن سويد صحيح كما في الخلاصة لكن الظاهر من النجاشى و الفهرست ان رواية سعد عن علي بن الحكم بتوسط احمد بن محمد او نحوه فالظاهر سقوطه فليتدبر.

و الى علي بن عبد العزيز فيه حمزة بن عبد الله و هو غير مذكور او مهمل و فيه ايضا احمد بن ابي عبد الله عن ابيه واسحاق بن عمار الثقة الفطحي و علي بن عبد العزيز ايضا مهمل مشترك بين مهملين.

و الى علي بن عطية فيه علي بن حسان فان كان الواسطي فهو صحيح و ان كان الهاشمي فضعيف الخلاصة و كانه الواسطي لان رواية الهاشمي عن عمه.

و الى علي بن غراب و هو ابن ابي المغيرة الازدي ضعيف بمحمد بن حسان فالظاهر انه الرازي و فيه ايضا ادريس بن الحسن و هو غير مذكور.

و الى علي بن الفضل الواسطي حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم وعلي بن الفضل في الرجال مهمل و هو غير معلوم الحال الا ما يظهر من قوله صاحب الرضا (ع) فتدبر.
و الى علي بن محمد الحضيني ضعيف بمحمد بن سنان وعلي الحضيني هذا غير مذكور ايضا و الى علي بن محمد النوفلى صحيح الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه و احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و علي النوفلي هذا مذكور مهملا.
و الى علي بن مطر ضعيف بمحمد بن سنان و ابن مطر غير مذكور في كتب الرجال و الى علي بن مهزيار صحيح كما في الخلاصة و كذا الى علي بن ميسرة كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن عيسى و علي ايضا مذكور مهملا.
و الى علي بن النعمان صحيح كما في الخلاصة و كذا الى علي بن يقطين و كذا الى عمار بن مروان و الى عمار بن موسى الساباطي قوي كما في الخلاصة باحمد بن الحسن بن فضال وعمرو بن سعيد المدائني و مصدق بن صدقة.
و الى عمرو بن ابي المقدام فيه الحكم بن مسكين و في عمرو ايضا نظر و الى عمرو بن جميع فيه الحسن بن الحسين اللؤلؤي و ان وثقه النجاشي الا انه استثنى من نوادر الحكمة و قال الشيخ: ان ابن بابويه ضعفه و فيه ايضا معاذ بن ثابت الجوهري و هو مهمل على ان عمرو بن جميع بتري ضعيف.
و الى عمرو بن خالد فيه الحسين بن علوان و هو عامي غير موثق نعم قيل فيه انه كان مستورا و عمرو مشترك بين من وثق وغيره و الى عمرو بن سعيد قوي باحمد بن الحسن بن فضال و الى عمرو بن شمر فيه علي بن الحسين السعدآبادي و ابن شمر مذموم ضعيف جدا و الى عمر بن ابي زياد فيه الحكم بن مسكين.
و الى عمر بن ابي شعبة صحيح فيه محمد بن علي بن ماجيلويه و الى عمر بن اذينة صحيح و الى عمر بن حنظلة قوي بداود بن الحصين و فيه ايضا محمد بن عيسى الا ان فيه الحسين بن احمد بن ادريس.

و الى عمر بن قيس الماصرى مجهول فان فيه محمد بن سنان وغيره وعمر بتري غير موثق و الى عمر بن يزيد صحيح كما في الخلاصة و كذا الى عمران الحلبي كما في الخلاصة و كذا الى عيسى بن ابي منصور.

و الى عيسى بن اعين فيه محمد بن احمد بن علي بن الصلت و هو غير مذكور وعيسى مشترك و الظاهر انه الثقة و الى عيسى بن عبد الله الهاشمي صحيح على ما في الخلاصة و عندي فيه نظر من اختلاف النسخ.

و الى عيسى بن يونس ضعيف بمحمد بن سنان و عيسى ايضا لم يوثق و الى العيص بن القاسم صحيح كما في الخلاصة و كذا الى غياث بن ابراهيم الا ان غياثا بتري ثقة.

و الى فضالة بن ايوب صحيح كما في الخلاصة و الى الفضل بن ابي قرة السمندي ضعيف بشريف بن سابق و الفضل السمندي ضعيف ايضا.

و الى الفضل بن شاذان فيه عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار و هو غير مذكور وعلي بن محمد بن قتيبة و لم يصرح بالتوثيق و لكنه معتمد و في الفهرست عن الفضل بن شاذان اخبرنا بكتبه و رواياته ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان و رواها محمد بن علي بن الحسين عن حمزة بن محمد العلوي عن ابي نصر قنبر بن علي بن شاذان عن ابيه عن الفضل و الاول صحيح و الثاني مؤيد فتدبر.

و الى الفضل بن عبد الملک ابي العباس البقباق صحيح كما في الخلاصة و كذا الى فضيل بن عثمان الاعور كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسى بن عبيد.

و الى الفضيل بن يسار فيه علي بن الحسين السعدآبادي لكنه عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عنه و قد تقرر صحة طريق المصنف الى جميع روايات احمد و كذلک ابن ابي عمير على انه قد عد حديثه حسنا فتدبر.

و الى القاسم بن يزيد ضعيف بمحمد بن سنان و فيه ايضا علي بن الحسين السعدآبادي و في النجاشي كتاب قاسم اخبرنا به الحسين بن عبيدالله عن علي بن محمد القلانسي عن حمزة بن القاسم عن علي بن عبد الله بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن فضالة عن القاسم فتايد رواية البرقي عن ابيه بما ذكره المصنف بهذا مع الصحة الى القاسم مع ما قد بينا مرارا من رواية محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله عن احمد البرقي جميع كتبه و رواياته و رواية المصنف جميع روايات ابن الوليد فربما صح له حينئذ طريق لكن تدبر.

و الى القاسم بن سليمان صحيح كما في الخلاصة غير ان فيه محمد بن عيسى و الى القاسم بن عروة صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه هارون بن مسلم بن سعدان و هو و ان كان ثقة الا انهم قالوا: كان له مذهب بالجبر والتشبيه لكنه ليس نصا في ما يوجب القدح و لكن القاسم بن عروة لم يصرح بتوثيقه.

و الى القاسم بن يحيى صحيح لكن القاسم مشهور بالضعف و كذا الى الكاهلي عبد الله بن يحيى كما في الخلاصة و اما عبد الله فممدوح قريب من الصحة.

و الى كردويه الهمداني حسن بابراهيم بن هاشم الا ان كردويه غير مذكور في كتب الرجال وحكي عن بعض المشايخ ان كردين وكردويه اسمان لمسمع وقيد الهمداني ربما ينافي ذلك فتدبر.

و الى كليب الاسدي صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن خالد والظاهر انه البرقي و اما ما كان فيه عن ابي بكر الحضرمي وكليب الاسدي ففيه عبد الله بن عبد الرحيم (الرحمن) الاصم و هو ضعيف و كليب في نفسه ممدوح حسن.

و الى مالك بن اعين الجهني فيه علي بن موسى بن جعفر الكمنداني و هو غير مذكور وعمرو بن ابي المقدام و فيه قول وربما يرتفع الاول بما صح من طريق المصنف الى الحسن بن محبوب بجميع رواياته و كتبه و كذلك احمد بن محمد بن عيسى و مالك لم يثبت توثيقه و لا مدحه و ان كان مرويا فتدبر.

و الى مبارك العقرقوفي ضعيف كما في الخلاصة بمحمد بن سنان و في الطريق ايضا الحسن بن ابراهيم بن تاتانة و هو غير مذكور.
و الى مثنى بن عبد السلام قوي كما في الخلاصة بمعاوية بن حكيم و اما مثنى فممدوح اما في التوثيق فنظر.
و الى محمد بن ابي عمير صحيح كما في الخلاصة و كذا الى محمد بن احمد بن يحيى و كذا الى محمد بن اسلم الجبلي لكن فيه ضعف.
و الى محمد بن اسماعيل البرمكي فيه علي بن احمد بن موسى ومحمد بن احمد السناني والحسين بن ابراهيم بن احمد بن هشام المكتب رضي الله عنهم و الاول و الاخير غير مذكور ومحمد بن احمد مهمل بل في رجال ابن داود (مذكور في) لمن لم يرو عنهم (ع) و الغضائرى[1](قال) نسبه وحديثه مضطرب الا ان اجتماع هؤلاء في مرتبة يؤيد الاعتماد.
و الى محمد بن اسماعيل بن بزيع صحيح كما في الخلاصة و الى محمد بن بجيل صحيح ان قيل بتوثيق الهيثم بن ابي مسروق كما تقدم عن الخلاصة في ثوير و الا فحسن لكن محمد بن بجيل مذكور مهملا.
و الى ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي الكوفي ويقال محمد بن ابي عبد الله فيه الجماعة المذكورة في ابن اسماعيل البرمكي و اجتماعهم يؤيد الصدق و الى محمد بن حسان صحيح لكن ابن حسان ضعيف و هو الرازي و الى محمد بن الحسن الصفار صحيح كما في الخلاصة.
و كذا الى محمد بن الحسين بن ابي الخطاب و كذا الى محمد بن ابى حكيم الا ان فيه نظرا من حيث الاشتراك و كذا الى محمد الحلبي صحيح كما في الخلاصة و كذا الى محمد بن حمران لكنه غير مصرح بالتوثيق فان الظاهر انه ابن اعين او مشترك.
و الى محمد بن خالد البرقي صحيح و الى محمد بن خالد القرشي (القشيري) فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه و حققه و ليسا في مظانهما و محمد بن خالد ايضا مهمل على انه كان والي المدينة و

---

[1] فى الاصل هكذا: "د لم غض نسبه" و هذه رموز و معناها كما قال المصنف اول كتابه "د" لابن داود و "لم" لمن لم يرو عنهم (ع) و اختصار "غض" و ان لم يذكره لكنه معروف فى رجال الغضائرى

تبعد عدالته فتدبر.
و الى محمد بن سنان حسن بابراهيم بن هاشم و اليه في ما كتبه الرضا (ع) في جواب مسائله في العلل ضعيف بقاسم بن الربيع الصحاف و علي بن العباس فان الظاهر انه الرازي و قد رمي بالغلو.
و الى محمد بن سهل صحيح كما في الخلاص لكن محمد بن سهل مهمل و كذا الى محمد بن عبد الجبار صحيح كما في الخلاصة.
و الى محمد بن عبد الله بن مهران فيه علي بن الحسين السعدآبادي و احمد بن ابي عبد الله على ان محمدا هذا ضعيف جدا.
و الى محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه صحيح كما في الخلاصة و كذا الى محمد بن عذافر و كذا الى محمد بن علي بن محبوب و الى محمد بن عمرو بن ابي المقدام ضعيف لمحمد بن سنان وابن عمرو غير مذكور ايضا.
و الى محمد بن عمران العجلي صحيح الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و محمد بن عمران هذا مهمل و الى محمد بن عيسى بن عبيد كما في الخلاصة و الى محمد بن الفيض التيمي فيه داوود بن اسحاق الحذاء و هو غير مذكور والتيمي ايضا مهمل.
و الى محمد بن الفيض فيه جعفر بن محمد بن مسرور رضى الله وابن الفيض ايضا مشترك بين المهملين فتدبر.
و الى محمد بن القاسم الاسترآبادي لا واسطة لكنه ضعيف جدا و الى محمد بن القاسم بن الفضيل فيه الحسين بن ابراهيم رضي الله عنه و هو غير مذكور و لولا هذا لكان حسنا بابراهيم بن هاشم على انه لا يبعد كون الحسين ممدوحا بما تقدم من المصنف واعتبار كثير من رواياته و امتيازه بالترضي ونحوه مع ان جميع روايات علي بن ابراهيم رواها المصنف عنه في الصحيح كما في الفهرست فتدبر.
و الى محمد بن قيس حسن بابراهيم بن هاشم و الى محمد بن مرازم عن ابيه حسن ظاهرا كما ياتي في ابيه مرازم اذ لم اجد له طريقا اليه بخصوصه و الله اعلم.
و الى محمد بن مسعود العياشي فيه المظفر بن جعفر العلوي رضى الله

عنه عن جعفر بن محمد بن مسعود و الاول مذكور بغير توثيق و الثاني قال فيه فاضل على انه روى عنه حيدر بن محمد السمرقندي كما تقدم في موضعه.
و الى محمد بن مسلم الثقفي فيه علي بن احمد بن عبد الله عن ابيه وهما غير مذكورين لكن العلامة صحح بعض رواية محمد بن مسلم منسوبة الى الصدوق على وجه ظاهره انه من الفقيه فليتدبر و ايضا فجميع روايات احمد بن ابي عبد الله مروية في الصحيح للمصنف كما تقدم وبيناه في غير موضع فافهم.
و الى محمد بن منصور ضعيف بمحمد بن سنان و الى محمد بن النعمان حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه لكن قد روى المصنف روايات ابن ابي عمير و الحسن بن محبوب في الصحيح فتدبر.
و الى محمد بن الوليد الكرماني حسن كما في الخلاصة لكنه غير مذكور و الى محمد بن يحيى الخثعمي ضعيف بزكريا المؤمن و فيه ايضا محمد بن عيسى.
و الى محمد بن يعقوب الكليني فيه محمد بن محمد بن عصام و علي بن احمد بن موسى ومحمد بن احمد السناني رضي الله عنهم و لم يذكر منهم الا الاخير مهملا او مذموما الا ان اجتماعهم يصحح الصدق ولعل من صحح هذا الطريق صححه لذلك.
و الى مرازم بن حكيم حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و كانه كذلك الى محمد بن مرازم عن ابيه على ان الرواية تنتهي الى ابن ابي عمير وجميع رواياته في الصحيح للمصنف.
و الى مروان بن مسلم ضعيف بسهل بن زياد و فيه ايضا علي بن يعقوب الهاشمي و هو غير مذكور الا ان في الفهرست له كتاب اخبرنا به جماعة عن احمد بن محمد بن الحسن عن ابيه عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم مع ان المصنف روى جميع روايات ابن الوليد عنه و روايات الحسن بن علي

بن فضال في الصحيح فليتدبر و مروان بن مسلم ثقة ايضا على ما وجدنا في نسخ النجاشي و نقله ابن داوود ايضا لكن في الخلاصة ابن موسى و نقله ابن داوود عن النجاشي و اظن الاصل في ذلك كتاب ابن طاووس و ان فيه سهوا و الله اعلم.
و الى مسعدة بن زياد صحيح كما في الخلاصة و هو ثقة و كذا الى مسعدة بن صدقة الربعى غير ان فيه هارون بن مسلم و مسعدة بتري.
و الى مسمع بن مالك البصري ضعيف بقاسم بن محمد بن الجوهري و الى مصادف (مصارف) صحيح كما في الخلاصة.
و الى مصعب بن يزيد الانصاري فيه ابراهيم بن عمران الشيباني و هو غير مذكور ويوسف بن ابراهيم ويحيى بن ابي اشعث الكندي وهما مهملان و في مصعب نظر ايضا.
ومعاوية بن حكيم صحيح و الى معاوية بن شريح قوي بعثمان بن عيسى بل ضعيف و في الخلاصة انه صحيح ولعله لانه معاوية بن ميسرة بن شريح الاتي و هو الظاهر.
و الى معاوية بن عمار صحيح و كذا الى معاوية بن ميسرة كما في الخلاصة و الى معاوية بن وهب صحيح كما في الخلاصة و فيه محمد بن علي ماجيلويه.
و الى معروف بن خربوذ صحيح و في الخلاصة انه حسن و الى المعلى بن خنيس صحيح كما في الخلاصة على الظاهر من كون المسمعي مسمع بن عبد الملك.
و الى المعلى بن محمد البصري صحيح و الى معمر بن خلاد حسن بابراهيم بن هاشم و الى معمر بن يحيى صحيح و الى المفضل بن عمر ضعيف بمحمد بن سنان و الى منذر بن جيفر (جعفر) حسن بابراهيم بن هاشم و الى منصور (منذر) بن حازم صحيح كما في الخلاصة او موثق بسيف بن عميرة.
و الى منصور الصيقل و هو ابن الوليد كما صرح به الشيخ في الرجال فيه ابو محمد الذهلي و هو غير معلوم وابراهيم بن خالد العطار و هو مهمل و محمد بن منصور الصيقل ابنه و ليس بمذكور و الى منصور

بن يونس صحيح كما في الخلاصة الا ان منصورا واقفي ثقة.
و كذا الى منهال القصاب الا ان منهالا غير معلوم بل مشترک بين مهملين او غير مذكور فتدبر.
و الى موسى بن عمر بن بزيع حسن كما في الخلاصة بابراهيم و فيه محمد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه و الى موسى بن القاسم البجلي صحيح و الى الميثمي احمد بن الحسن صحيح كما تقدم.
و الى ميمون بن مهران ضعيف بمحمد بن جمهور و فيه ايضا جعفر بن محمد بن مالک و فيه قول قوي بالضعف والوضع و ابو يحيى الاهوازي و هو غير معلوم و الحسين بن المختار بياع الاكفان و هو اما القلانسي و هو واقفي و توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن او غيره فغير مذكور.
و الى النضر بن سويد صحيح كما في الخلاصة غير ان فيه محمد بن عيسى بن عبيد الا ان في الفهرست بعد ذكر الطريق المذكور و رواه محمد بن علي بن الحسين عن ابن الوليد عن سعد و الحميري و محمد بن يحيى و احمد بن ادريس عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن خالد البرقي و الحسين بن سعيد عن النضر فليتدبر.
و الى النعمان الرازي ضعيف بمحمد بن سنان و كذا الى النعمان بن سعد صاحب اميرالمؤمنين (ع) و لم اجد في الرجال من يحتمله الا النعمان بن صهبان الذي قال اميرالمؤمنين (ع) يوم الجمل من دخل داره فهو امن في الخلاصة و رجال الشيخ.
و الى الوليد بن صبيح فيه الحسين بن المختار و ان كان القلانسي فربما امكن عده قويا و ان كان بياع الاكفان و كان غير القلانسي فغير مذكور
و الى وهب بن حفص الكوفي فيه محمد بن علي الهمداني و يحتمل كونه ابا سمينة و لولا ذلک لکان صحيحا و الى وهب بن وهب صحيح لكنه ضعيف.
و الى هارون بن حمزة الغنوي صحيح كذا في الخلاصة و فيه يزيد بن اسحاق شعر و لم اجد له توثيقا غير انه بدعاء الرضا (ع) قال بالحق.
و الى هارون بن خارجة فيه محمد بن علي الكوفي و كانه ابو سمينة و

عثمان بن عيسى و هو من اصول الوقف و اركانه الا ان في النجاشي هارون بن خارجة كوفي ثقة له كتاب اخبرنا ابو عبد الله بن شاذان قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار قال: حدثنا محمد بن اسماعيل بن بزيع عن علي بن النعمان عن هارون.

و في الفهرست عن محمد بن الحسن بن الوليد انه روى عن سعد بن عبد الله و احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار برواياته و المصنف قد روى جميع روايات ابن الوليد عنه في الصحيح فتدبر.

وعلى هذا فيثبت له طريق صحيح الى هارون كما لا يخفى فتدبر و الى هاشم الحناط صحيح كما في الخلاصة و الى هشام بن ابراهيم حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه.

و الى هشام بن الحكم صحيح كما في الخلاصة و كذا الى هشام بن سالم و الى ياسر الخادم حسن بابراهيم بن هاشم و في الخلاصة انه صحيح اما ياسر فالظاهر انه ممدوح.

و الى ياسين الضرير صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه محمد بن عيسى وياسين مهمل و الى يحيى بن ابي العلاء صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه ابان بن عثمان والحسين بن الحسن بن ابان وتوثيقه من تصحيح العلامة لطرق هو فيها في الحديث والرجال.

و الى يحيى بن ابي عمران حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن ماجيلويه وابن ابي عمران غير مذكور ايضا نعم يحيى بن عمران مذكور وانه يونسي مهمل فتدبر.

و الى يحيى بن حسان الازرق حسن كما في الخلاصة بابراهيم بن هاشم لكن فيه ابان بن عثمان و يحيى بن حسان مذكور مهملا و الله اعلم.

و الى يحيى بن عباد المكي ضعيف على ما في الخلاصة بحسين بن يزيد فقد قال قوم من القميين انه غلا في اخر عمره.

نعم قال النجاشي ما راينا له رواية تدل على هذا وابن عباد ايضا مذكور مهملا فتدبر.

و الى يحيى بن عبد الله فيه احمد بن الحسين القطان وعبد الرحمن بن

جعفر الحريري وهما غير مذكورين ويحيى لم اجد له توثيقا و الله اعلم.
و الى يعقوب بن شعيب صحيح كما في الخلاصة و هو ثقة و كذا الى يعقوب بن عثيم.
و كذا الى يعقوب بن يزيد و الى يوسف بن ابراهيم الطاطري ضعيف بمحمد بن سنان ويوسف ايضا مهمل.
و كذا الى يوسف بن يعقوب ويوسف في نفسه ضعيف ايضا و الى يونس بن عبد الرحمن صحيح او حسن على ما ذكره الشيخ في الفهرست عن ابن الوليد و ان لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه فتدبر.
و الى يونس بن عمار صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبد الله ويونس مذكور مهملا.

باب الكنى

قال فالى ابي العز النخاس حسن بابراهيم بن هاشم على ان الراوي عنه ابن ابي عمير و جميع رواياته للمصنف في الصحيح كما تقدم مرارا.
و الى ابي ايوب الخزاز صحيح كما في الخلاصة و هو ابراهيم بن عثمان الثقة و الى ابي بصير ضعيف كما في الخلاصة بعلي بن ابي حمزة.
و الى ابي بكر بن ابي سمال فيه عثيم و لا يبعد ان يكون اريد به عثمان بن عيسى او نحوه فيكون ضعيفا و الى ابي بكر الحضرمي ضعيف بعبد الله بن عبد الرحمن الاصم.
و الى ابي ثمامة حسن بابراهيم بن هاشم و فيه محمد بن علي ماجيلويه و الى ابي جرير بن ادريس حسن بابراهيم بن هاشم واسمه زكريا و هو ثقة.
و الى ابي الجوزاء صحيح و هو منبه بن عبد الله و الى ابي حبيب ناجية قوي كما في الخلاصة بمعاوية بن حكيم الا ان فيه مثنى الحناط فان كان ابن الوليد او ابن عبد السلام فلا باس بهما عن محمد بن مسعود عن علي بن الحسن وغايته المدح و ان كان ابن راشد فمهمل والظاهر في الاخير الخياط و في الاولين بالمهملة والنون.
و اما ابو حبيب فهو ناجية بن ابي عمارة الصيداوي الاسدي و هو

ممدوح ظاهرا لم تر فيه غير المدح والى ابى الحسن النهدى صحيح كما في الخلاصة الا انه غير معلوم عندي.
و الى ابي حمزة الثمالي قوي على ما في الخلاصة و لعله بناء على اتحاد ابن الفضل وابن الفضيل ورجوع التوثيق في الاول الى حديثه والتضعيف في الثاني الى مذهبه وربما كان اختلاف النسخ هنا لذلک لكن الاظهر الاتحاد و الضعف و الله اعلم.
نعم لا يبعد ان يقال ان محمد بن الفضيل هنا محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي الثقة لعلوه فانه من رجال الصادق (ع) لكن ينبغي عده حينئذ حسنا فتدبر.
هذا كله نظرا الى هذا الطريق و الا فلا ريب في صحة طريقه كما في الفهرست و اشار اليه هنا الى ان العلامة كثيرا ما يعد طريقا فيه ابن الفضيل صحيحا و العكس اولى و في نسخ ابن الفضل مكبرا و عليها يكون حسنا بابراهيم بن هاشم.
و الى ابي خديجة سالم بن مكرم ضعيف بمحمد بن علي الكوفي اذ الظاهر انه ابو سمينة و ابو خديجة ايضا فيه قول بالضعف.
و الى ابي الربيع الشامي فيه الحكم بن مسكين و هو مهمل و في الفهرست عن ابن الوليد عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع الشامي بكتابه و قد روى المصنف جميع روايات ابن الوليد عنه فان ثبت مدح الخالد كان حسنا و الا فالتاييد حاصل و الى ابي زكريا الاعور صحيح كما في الخلاصة لكن فيه محمد بن عيسى بن عبيد.
و الى ابي سعيد الخدري من وصية النبي (ص) لعلي (ع) جماعة غير مذكورين وكان بعضهم من العامة و الى ابي عبد الله الخراساني حسن بابراهيم بن هاشم الا انه غير معلوم فليتدبر.
و الى ابي عبد الله الفراء صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه و الى ابي كهمس فيه الحكم بن مسكين و لم يوثق و عبد الله بن علي الزراد و هو غير مذكور.
و الى ابي مريم الانصاري صحيح كما في الخلاصة لكن فيه ابان بن

عثمان و الى ابي المغراء حميد بن المثنى قوي على ما في الخلاصة بعثمان بن عيسى والصحيح ضعفه لكن الفهرست ذكر طريقا الى كتابه صحيحا ينتهي الى ابن ابي عمير و صفوان و النجاشي ايضا روى كتابه في الصحيح و هو مؤيد على ان فيه سعدا و قد روى المصنف جميع رواياته في الصحيح فتدبر.
و الى ابي النمير ضعيف بمحمد بن سنان و هو ايضا غير معلوم و الى ابي الورد صحيح كما في الخلاصة لكن فيه نظر.
و الى ابي ولاد الحناط حفص بن سالم صحيح كما في الخلاصة الا ان فيه الهيثم بن ابي مسروق و الى ابي هاشم الجعفري فيه علي بن الحسين السعدآبادي و احمد بن ابي عبد الله الا ان المصنف روى جميع روايات احمد في الصحيح فتدبر.
و الى ابي همام اسماعيل بن همام صحيح.

طرق اخبار بعنوان تلک الاخبار

فكلما كان فيه جاء نفر من اليهود الى رسول الله (ص) ففي الطريق جماعة غير مذكورين.
وما كان من حديث سليمان بن داوود في معنى قول الله عزوجل فطفق مسحا بالسوق و الاعناق فالطريق ضعيف بحسين بن يزيد النوفلي و فيه ايضا مجاهيل مثل علي بن سالم عن ابيه وموسى بن عمران.
وما فيه من خبر بلال و ثواب المؤذنين ففي الطريق احمد بن العباس و العباس بن عمرو الفقيمي و ثابت بن هارون و احمد بن عبد الحميد و هم غير مذكورين لكن الاولين في مرتبة و ايضا فيه الحسن بن ابي الحسن و عبد الله بن علي و هما غير معلومين.
و ما فيه متفرقا من قضايا اميرالمؤمنين (ع) فالطريق حسن بابراهيم بن هاشم و ما فيه من وصية اميرالمؤمنين (ع) لابنه محمد بن الحنفية فمن مراسيل حماد بن عيسى مع حسن الطريق اليه بابراهيم بن هاشم.

تمــت

محتويات الكتاب

تعويض الأسانيد في علم الرجال (حجيته، تطبيقاته و الاشكالات الواردة عليه)

مصطفى الإمامي الأهوازي

كتب أخرى للمؤلف

1 - فقه الإمامية بحوث إستدلالية فى شرح مبحث الصلاة من كتاب التبصرة

2 - التحول الجنسي دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأنثى و العكس

3 - الأخلاق الإسلامية و المواعظ التربوية

4 - تاريخ أهل البيت (ع) عرض لحياتهم، مواقفهم و أحاديثهم

5 - مجالس منبرية محاضرات و نواعي شهر رمضان

6 - مجالس منبرية محاضرات و نواعي مجالس شهر محرم الحرام

7 - مجالس منبرية محاضرات و نواعي لأيام الفاطمية و شهادات الأئمة (ع) و مجالس وفيات المؤمنين

8 - علم الروحانيات في الإسلام دراسة تبحث بالدليل العلمي الفقهي عن الأوفاق و الطلاسم و العزائم

9 - تصحيح الفائدة الثامنة من كتاب منهج المقال فى تحقيق احوال الرجال للأسترابادي